



THE GLOBAL
MECHANISM
United Nations Convention
to Combat Desertification

المشاريع والبرامج التحويلية المعنّية بتحييد أثر تدهور الأراضي دليل عملي لدعم البلدان





THE GLOBAL
MECHANISM
United Nations Convention
to Combat Desertification

المشاريع والبرامج التحويلية
المعنيّة بتحييد أثر تدهور الأراضي
دليل عملي لدعم البلدان

المشاريع والبرامج التحويلية المعنية بتحديد أثر تدهور الأراضي: دليل عملي لدعم البلدان

© 2020 اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.
جميع الحقوق محفوظة.

نُشر هذا الدليل سنة 2020 بواسطة آلية اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، بون، ألمانيا.

المؤلفون: حبيبة خيري (الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر) وساندرين جوفريت (الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر)

المؤلفون المساهمون: سفين والتر (الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر) وبيدرو لارا ألمويدو (الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر) وأوريلي لومبو (الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر)

المراجعون: بارون جيه أور (الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر) وماريلو إناسيو دا كونها (الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر)

التنويه المقترح عند الاقتباس: الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. 2020. المشاريع والبرامج التحويلية المعنية بتحديد أثر تدهور الأراضي: دليل عملي لدعم البلدان. بون، ألمانيا.

إنَّ التسميات الواردة في هذا الإصدار المعلوماتي وما فيه من مواد معروضة لا يعني تعبيراً عن أي رأي كان باسم اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر بخصوص الوضع القانوني أو التنموي لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطاتها، ولا بخصوص تعيين حدودها وتخومها. كما أنَّ أي أسماء مذكورة لشركات أو منتجات تابعة لجهات مصنعة بعينها، سواء كانت مشمولة ببراءات اختراع أم لا، لا يعني اعتمادها ولا التوصية بها من جانب الاتفاقية تفضيلاً لها على ما يماثلها مما لم يرد ذكره. إنَّ الآراء الواردة في هذا الإصدار المعلوماتي تخص المؤلفين، ولا تعبر بالضرورة عن آراء الاتفاقية ولا عن سياساتها.

وتشجع الاتفاقية على استخدام المادة الواردة في هذا الإصدار المعلوماتي، وعلى إعادة إنتاجها ونشرها. وبإستثناء ما يرد فيه إشارة بخلاف ذلك، يجوز نسخ المادة المذكورة وتزيلها وطباعتها بغرض الدراسة الخاصة أو البحث الخاص، وكذلك لأغراض التدريس، أو بغرض الاستخدام في منتجات أو خدمات غير تجارية؛ بشرط أن تظهر الإشارة إلى الاتفاقية على النحو اللائق بوصفها المصدر وصاحبة حقوق التأليف والنشر، وألاَّ ينطوي ذلك على أي تلميح بتأييد الاتفاقية لآراء الجهات المُستخدمة للمادة المنشورة أو منتجاتها أو خدماتها بأي طريقةٍ كانت.

الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر Global Mechanism of the UNCCD

Platz der Vereinten Nationen 1

D-53113 Bonn, Germany

الهاتف: +49 (0) 228 815 2873

www.unccd.int/about-us/global-mechanism

صور الغلاف: © اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر/
سالفاسيون أنغواكو،
© منظمة الأغذية والزراعة/غيسبي بيتزاري

التصميم تديازاين آند لاي أوت: كوو غلوبال

الرقم الدولي المعياري للكتاب

ISBN 978-92-95118-08-9 (النسخة الورقية)

ISBN 978-92-95118-09-6 (النسخة الإلكترونية)

أمكن إصدار هذه المادة المنشورة بمساهمة مالية من مرفق البيئة العالمية عبر الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

يتاح تنزيل هذا الإصدار عبر الرابط

<https://www.unccd.int/publications>

نُشرت المطبوعة الأصل في اللغة الإنجليزية في 2019.

المحتويات

iv	قائمة المربعات والأشكال والجداول
v	قائمة الاختصارات
vii	الرسائل الأساسية
ix	موجز تنفيذي
xi	مقدمة
1	الفصل الأول تحييد أثر تدهور الأراضي: لمحة عامة
2	1,1 سياق السياسات العالمية
3	1,2 السياق العلمي
4	1,3 تنفيذ تحييد أثر تدهور الأراضي
9	الفصل الثاني تعزيز الجهود في تحييد أثر تدهور الأراضي
10	2,1 اتفاقيات ريو
12	2,2 أطر أخرى ومبادرات تكميلية
15	2,3 مساهمة التحييد في القطاعات الوطنية الأخرى
17	2,4 التحييد والنوع الجنساني
19	الفصل الثالث تنفيذ تحييد أثر تدهور الأراضي: من وضع الأهداف إلى المشاريع التحويلية الواسعة النطاق
20	3,1 وضع أهداف التحييد
21	3,2 المشاريع والبرامج التحويلية المعنيّة بتحييد أثر تدهور الأراضي
25	الفصل الرابع تمويل الفرص والشراكات لإنجاز تحييد أثر تدهور الأراضي
26	4,1 مرفق البيئة العالمية
28	4,2 فرص تمويل العمل المناخي
31	4,3 فرص تمويلية أخرى
39	الفصل الخامس الإعداد للمشاريع التحويلية الواسعة النطاق
41	5,1 تطوير المشروع: خطوات أساسية
43	5,2 دعم الآلية العالمية لتوضيح المشاريع والبرامج التحويلية المعنيّة بتحييد أثر تدهور الأراضي
46	ملحوظات ختامية
47	الملاحق
48	الملحق 1 المقررات الاثنا عشر الصادرة عن مؤتمر الأطراف بشأن التحييد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر
52	الملحق 2 المقررات الثلاثة عشر الصادرة عن مؤتمر الأطراف بشأن التحييد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر
54	الملحق 3 القائمة المرجعية للمشاريع والبرامج التحويلية المعنيّة بتحييد أثر تدهور الأراضي
57	الملحق 4 مبادئ الإطار المفاهيمي العلمي للتحديد
60	الملحق 5 نماذج لمذكرة مفاهيمية مشروحة بخصوص التمويلات المستهدفة

قائمة المربعات

21	المربع 1	إنجازات برنامج وضع أهداف التحييد
23	المربع 2	التخطيط المتكامل لاستخدامات الأراضي: عنصر أساسي في نجاح المشاريع والبرامج التحويلية المعنّية بتحيد أثر تدهور الأراضي
24	المربع 3	أمثلة على كيفية التحقق من الامتثال في المشروع

قائمة الأشكال

2	الشكل 1	تحييد أثر تدهور الأراضي - عامل مسرّع لأهداف التنمية المستدامة
3	الشكل 2	المسارات البديلة لمؤشر/مقياس افتراضي، يعرض المسارات التي تجز متطلبات التحييد أو تتفوق عليها أو تتخلف عنها
4	الشكل 3	لمحة عامة عن آلية الموازنة لتحقيق التحييد
6	الشكل 4	هرمية استجابة التحييد وتدابير تحقيق التحييد
8	الشكل 5	العناصر الأساسية للإطار المفاهيمي العلمي للتحييد وعلاقاتها المترابطة
11	الشكل 6	الإدارة المستدامة للأراضي بوصفها وسيلة شاملة لتحقيق أهداف اتفاقيات ريو الثلاثة وأهداف التنمية المستدامة
26	الشكل 7	هيكل العمل البرامجي لمرفق البيئة العالمية 7
28	الشكل 8	ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي في التصدي لأثار التدهور في الأراضي وتكييفها وتخفيفها
30	الشكل 9	ملخص عملية البرمجة التابعة لصندوق الاستثمار المناخي
40	الشكل 10	المنفذ المباشر إلى مصادر التمويل
40	الشكل 11	المنفذ غير المباشر/المتعدد الأطراف إلى مصادر التمويل
41	الشكل 12	دورة تطوير المشروع
43	الشكل 13	الأكية العالمية تيسر صياغة الأفكار المفاهيمية الفنيّة المبدئية في صورة مشاريع

قائمة الجداول

13	الجدول 1	لمحة عامة عن المبادرات التكميلية والالتزامات المختلفة ذات الإمكانيات القوية في موازنة جهود التحييد
36	الجدول 2	لمحة عامة عن فرص تمويل التحييد على الصعيد الإقليمي
44	الجدول 3	لمحة عامة عن دعم الأكية العالمية لتطوير المشاريع والبرامج التحويلية المعنّية بتحيد أثر تدهور الأراضي طوال خطوات المشروع المختلفة

قائمة الاختصارات

ADB	مصرف التنمية الآسيوي
AfDB	مصرف التنمية الأفريقي
CBD	اتفاقية التنوع الأحيائي
CIF	صندوق الاستثمار المناخي
COP	مؤتمر الأطراف
CRIC	لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر
CSO	منظمة مجتمع مدني
DLDD	التصحر وتدهور الأراضي والجفاف
EBRD	المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير
ELD	اقتصادات تدهور الأراضي
FAO	منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
FIP	برنامج الاستثمار في الغابات
GCF	الصندوق الأخضر للمناخ
GEF	مرفق البيئة العالمية
GHG	غاز الدفيئة
IDB	مصرف التنمية للبلدان الأمريكية
IUCN	الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة
LDN	تحييد أثر تدهور الأراضي
M&E	الرصد والتقييم
MDBs	المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف
NAP	برنامج العمل الوطني لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر
NDA	السلطة الوطنية المعتمدة
NDCs	المساهمات المحددة وطنياً
NFP	مركز التنسيق الوطني
NGO	منظمة غير حكومية
NPP	صافي الإنتاجية الأولية
ODA	مساعدة إنمائية رسمية
OECD	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
OECD-DAC	لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
PPCR	البرنامج التجريبي للمرونة إزاء التغير المناخي

منحة إعداد مشروع	PPG
الحد من الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها	REDD+
هدف (أهداف) التنمية المستدامة	SDG(s)
إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث	SFDRR
الإدارة المستدامة للغابات	SFM
الإدارة المستدامة للأراضي	SLM
برنامج التوسع في الطاقة المتجددة في البلدان المنخفضة الدخل	SREP
اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر	UNCCD
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	UNDP
اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ	UNFCCC
الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصادر الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني	VGGT

الرسائل الأساسية

- يمثل هذا الدليل أولى الجهود المبذولة في تجميع كل المعلومات ذات الصلة، بأسلوب عملي وواقعي، بخصوص **تطوير وتنفيذ** المشاريع والبرامج التحويلية المعنية بتحديد أثر تدهور الأراضي. وللبلدان أن تستعين بهذه الوثيقة في **تحديد التدخلات وتصميمها** من أجل التعامل مع تدهور الأراضي، وكذلك في **إرشاد حوارها** مع وكالات التمويل وشركاء التنفيذ. هذا الدليل موجه إلى أصحاب المصلحة المشاركين في تصميم المشاريع والبرامج التحويلية المعنية بتحديد أثر تدهور الأراضي، لا سيما صناع السياسات والخبراء التقنيون والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.
 - يتعلق **"تحديد"** أثر تدهور الأراضي بالمحافظة على صحة الأرض ومقوماتها الإنتاجية. وهذا بُعد جديد لم يسبق تناوله في سياسة إدارة تدهور الأراضي ولا في تخطيط استخدامات الأراضي، وهو مترسخ في الإطار العلمي المفاهيمي للتحدي¹ المعتمد من مؤتمر الأطراف المعني باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في جلسته الثالثة عشرة². ويكون نهجاً ابتكارياً في إدارة تدهور الأراضي، يهدف التحديد إلى **اجتناب أو تقليل تدهور الأراضي مع عكس مسار التدهور السابق في الأراضي** أيضاً من أجل تحقيق الهدف المتمثل في **انتفاء الخسارة الصافية للأراضي الصحية المنتجة** على الصعيد الوطني. ينطوي التحديد على نهج منها الإدارة المستدامة للأراضي والإدارة المستدامة للغابات من أجل اجتناب مخاطر التدهور أو الحد منها، بالإضافة إلى استصلاح الأراضي وإعادة تأهيلها لعكس مسار التدهور السابق.
 - أقرّ أطراف الاتفاقية بأنّ تحديد أثر تدهور الأراضي هو **وسيلة قوية لتعزيز تنفيذ الاتفاقية** (المقرر 3/م أ 12). غير أن تحقيق التحديد يتطلب بيئة مؤاتية تكون كذلك محفزاً لتنفيذ الاتفاقية، ويندرج تحتها ما يلي:
 - **وضع أهداف واضحة للتحديد**، مقترنة بالتزام سياسي قوي؛
 - **اعتماد السياسات والاستراتيجيات المناسبة للتحديد**؛
 - **اعتماد إطار قانوني مؤسسي** لتنظيم إدارة الأراضي؛
 - **التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي** على المستويين الوطني ودون الوطني؛
 - **الاستعانة بمؤشرات التحديد الثلاثة** (الغطاء الأرضي، وإنتاجية الأرض، ومخزونات الكربون) المستخدمة في رصد التقدم، وخصوصاً لدى إعداد تقارير بشأن الغاية 3-15 من أهداف التنمية المستدامة، ذلك بأن تلك المؤشرات نفسها تُستخدم في رصد مؤشر الغاية 1-15-3 من أهداف التنمية المستدامة: **"نسبة الأرض المتدهورة إلى إجمالي مساحة الأرض"**.
- يعزز التحديد أوجه تكامل كثيرة مع **اتفاقيات ريو الثلاثة وأهداف التنمية المستدامة**، وعدّة مبادرات عالمية وإقليمية متواصلة. ويوصف التحديد **نهجاً قائماً على الأراضي**، فإنه ينطوي على إمكانية قوية لتحقيق أهداف إيجابية على صعيد **البيئات الإيكولوجية القائمة على الأراضي في عدّة قطاعات وطنية**، بما يدرّ فوائد بيئية واجتماعية اقتصادية متعددة.
 - تسعى المشاريع والبرامج التحويلية المعنية بتحديد أثر تدهور الأراضي إلى توليد تغيرات أساسية إيجابية واستدامتها في المنظومة البشرية-البيئية المقترنة التي تستهدف بالتدخلات. ويمكن متابعة هذا التحول الإيجابي من خلال **تدخلات مستدامة شاملة ومُراعية للمنظور الجنساني على مستويات مختلفة** (مثل **المسطحات الطبيعية**) مع التحلي بالابتكار من حيث التقنيات والممارسات والآليات المالية المتكيفة محلياً.
 - القائمة المرجعية للمشاريع والبرامج التحويلية المعنية بتحديد أثر تدهور الأراضي هي أداة قوية معدّة لمساعدة مطوري المشاريع القطرية ولمساعدة شركائهم التقنيين والماليين على تصميم مشاريع وبرامج فعّالة في مجال التحول لتحقيق التحديد.
 - هناك نطاق واسع من مصادر التمويل تتيح فرصاً قوية وظروف سانحة للمشاريع والبرامج التحويلية. ومع ذلك، فإن التمويل الحكومي الموجه إلى الأراضي غير كافٍ، لذا ينبغي النظر في آفاق الدور المرتقب للقطاع الخاص والتمويل المختلط.
 - تقدم الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر - من خلال برنامج التحديد التابع لها - الدعم لمقترحي المشاريع والبرامج القطرية من أجل وضع برامج ومشاريع للتحول المعني بالتحديد. **أما الدعم المالي والفني** المقدم من الآلية العالمية فيتألف من **الامتثال للمذكرات المفاهيمية الخاصة بالمشاريع والبرامج التحويلية المعنية بتحديد أثر تدهور الأراضي**، مشفوعة بالسماوات الأساسية لمشاريع التحول و**برامجها**، مع التحقق من إدماج أوجه الحماية البيئية والاجتماعية ذات الصلة في التصميم. كذلك تيسّر الآلية العالمية الربط بين مختلف أصحاب المصلحة المشاركين في المراحل المبكرة من وضع المشروع والبرنامج.

¹ أور وآخرون (2017). الإطار العلمي المفاهيمي لتحديد أثر تدهور الأراضي. تقرير هيئة التفاعل بين السياسات والعلوم. اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، بون، ألمانيا. متاح على: <https://www.unccd.int/publications/scientific-conceptual-framework-land-degradation-neutrality-report-science-policy>.

² المقرر 18/م أ 13، الفقرة 1 بشأن تأييد الإطار العلمي المفاهيمي للتحديد من جانب الأطراف، والفقرة 2 الداعية للأطراف إلى مراعاة المبادئ، متاح على: https://www.unccd.int/sites/default/files/sessions/documents/2017-11/cop21add1_eng.pdf#page=62.



موجز تنفيذي

شهد العام 2015 اعتماد المجتمع الدولي 17 هدفاً من أهداف التنمية المستدامة (الأهداف) المنطوية على 169 غاية ونحو 230 مؤشراً، وذلك بُغية تحقيقها بحلول العام 2030. وتهدف الغاية 3-15 من تلك الأهداف إلى "مكافحة التصحر، وترميم الأراضي والتربة المتدهورة، بما في ذلك الأراضي المتضررة من التصحر والجفاف والفيضانات، والسعي إلى تحقيق عالمٍ خالٍ من ظاهرة تدهور الأراضي". كما شهد العام نفسه اعتباراً "تحييد أثر تدهور الأراضي" من الوسائل القوية لتعزيز الجهود التنفيذية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (الاتفاقية). وترتبطاً على ذلك، طوّرت الاتفاقية الإطار العلمي المفاهيمي للتحديد وأقرت تعريف تحييد أثر تدهور الأراضي بأنه "حالة تظل فيها كمية موارد الأراضي ونوعيتها اللازمتين لدعم وظائف النظم الإيكولوجية وخدماتها وتعزيز الأمن الغذائي مستقرة أو ترتفع ضمن نطاقات ونظم إيكولوجية محددة زمنياً ومكانياً".

يقدم الإطار العلمي المفاهيمي للتحديد لمحة عامة عن العمليات والعناصر اللازمة لتنفيذ التحديد؛ علماً بأن تحقيق التحديد يعني انتفاء الخسارة الصافية لأي رأس مال طبيعي أرضي نسبةً إلى حالة خسارة مصنفة. ويستند المفهوم إلى التخطيط لاستخدامات الأراضي مع مراعاة التأثيرات التراكمية المحتملة لقرارات استخدامات الأراضي وإدارتها، بما يفسح المجال أمام معادلة التوازن بين الخسائر المتوقعة والإجراءات المتخذة من أجل تحقيق مكاسب مكافئة. ولا يمكن تحقيق ذلك التوازن إلا بنوع الأرض نفسها حرصاً على مبادلة "المثل بالمثل". ولما كان التحديد يُدار على مستوى المسطحات الطبيعية كي يتسنى التخطيط للتدخلات والتدابير التي تتألف بالأساس من الإدارة المستدامة للأراضي، فإن التحديد يتبع في ذلك هرمية الاستجابة الآتي بيانها: اجتناب < تقليل < عكس مسار تدهور الأراضي. أما رصد جهود التحديد فيعني تقييم التغيرات في قيم القياسات المحددة من أجل التقدير الكمي لمؤشرات رأس المال الطبيعي الأرضي، بدءاً من قيم خط الأساس فيها (t0):

1 الغطاء الأرضي (المقياس: التغير في الغطاء الأرضي النباتي)؛

2 إنتاجية الأرض (المقياس: صافي الإنتاجية الأساسية)؛

3 مخزونات الكربون (المقياس: مخزونات الكربون العضوية في التربة).

إنّ تحقيق التحديد من شأنه أن يُعزّز استيفاء أهداف متعددة من أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، والمساواة بين الجنسين، والتكيف مع التغير المناخي وتخفيف تأثيراته، والأمن الغذائي، والحماية البيئية، فضلاً عن تقوية أوجه التكامل مع اتفاقيات ريو؛ إلى غير ذلك من الفوائد. علاوة على ذلك، تنطوي عدّة قطاعات وطنية – ومن بينها الحراجة والزراعة والتعدين والمياه وغيرها – على إمكانات قوية لإدماج تدابير التحديد وتوليد فوائد متعددة.

واستناداً إلى المقررين 2/م أ 12 و 3/م أ 12،³ اللذين يدعوان إلى إدماج أهداف التنمية المستدامة في جهود تنفيذ الاتفاقية، وخصوصاً إدماج الغاية 3-15 بشأن التحديد، وإلى المقررين 2/م أ 13 و 14/م أ 13⁴ بشأن حشد الموارد لتنفيذ الاتفاقية، فقد أحرزت الآلية العالمية للاتفاقية تقدماً سريعاً في تيسير تنفيذ التحديد في ما بين البلدان. وسعيًا لتحقيق ذلك، استحدثت الآلية العالمية "برنامج التحديد" العالمي بدعم من الأمانة العامة للاتفاقية، وهو برنامج مصمم على غرار برنامجين فرعيين:

④ **برنامج وضع أهداف التحديد:** في إطار من التعاون الوثيق مع الأمانة العامة للاتفاقية، وبدعم من 18 شريكاً دولياً، تدعم الآلية العالمية 122 بلداً (اعتباراً من أيار/مايو 2019) في صياغة أهداف طوعية لتحقيق التحديد. وتأسست فرق عمل التحديد في كل البلدان المشاركة لتوجيه العملية، وتستند إلى أربع ركائز، هي:

1 **تعزيز الجهود في تحييد أثر تدهور الأراضي،** وتهدف هذه الركيزة إلى ربط التحديد بخطط تنمية طويلة الأمد ومتوسطة الأمد على المستويات الدولية والوطنية والمحلية، وما يتصل بذلك من استراتيجيات وبرامج استثمار؛ شاملة أهداف التنمية المستدامة غير ذلك من الالتزامات والمبادرات الدولية؛

2 **تقييم جهود التحديد،** وتتألف هذه الركيزة من تحديد خط الأساس المرجعي للتحديد، وتحليل البيانات القانونية والمؤسسية لتحديد أهم الفرص والتهديدات الماثلة أمام تحقيق التحديد، ووضع خرائط تستجلي اتجاهات التحديد ومحرّكات بُغية الوقوف على المجالات ذات الأولوية في العمل المبذول لتحقيق التحديد؛

3 **وضع أهداف التحديد وتدابيره،** وتكشف هذه الركيزة عن طموحات البلد إزاء تحقيق التحديد، كما تقدم تدابير مناسبة لتحقيق تلك الطموحات – علماً بأن معظم البلدان أعربت عن التزاماتها تجاه التحديد من خلال مذكرات حكومية رفيعة المستوى تفصّل أهدافها ومقاييسها الوطنية في مجال التحديد؛

4 **تحقيق أهداف التحديد،** هذه هي الركيزة الأخيرة والمرحلة النهائية في العمل، وتمثل الطور الانتقالي بين برنامجين فرعيين.

إثر بلوغ هذه المرحلة من العملية تبدأ البلدان في إدماج أهداف التحديد ضمن استراتيجياتها وخطط عملها الوطنية، وهو أمر لازم لتوفير بيئة مؤاتية لتنفيذ التحديد. يضاف إلى ذلك ممارسة وضع الخرائط في المشاريع وأو البرامج التحويلية، واستجلاء فرص التمويل الابتكارية، بما يمهّد السبيل أمام الخطوة التالية، ألا وهي: تطوير مشاريع وبرامج التحول المعنية بالتحديد.

³ https://www.unccd.int/sites/default/files/sessions/documents/ICCD_COP12_20_Add.1/20add1eng.pdf

⁴ https://www.unccd.int/sites/default/files/sessions/documents/2017-11/cop21add1_eng.pdf

④ المشاريع والبرامج التحويلية المعنوية بتحديد أثر تدهور الأراضي:

تهدف هذه المشاريع والبرامج إلى المساهمة في تنفيذ أهداف التحديد الطوعية من خلال تحقيق فوائد متعددة، معولة في ذلك على ممارسات سليمة قوية التأثير، وتعزيز القدرات الوطنية، وتقوية التمويل المبتكر الآتي من القطاعين العام والخاص. واستناداً إلى القائمة المرجعية لتلك المشاريع والبرامج، وهي القائمة الصادرة من الآلية العالمية بالتعاون مع الأمانة العامة للاتفاقية بعد مراجعتها من هيئة التفاعل بين السياسات والعلوم التابعة للاتفاقية، فإن مشاريع وبرامج التحول المعنوية بالتحديد تسعى إلى توليد تغيرات إيجابية أساسية مستدامة وضمان استمرارياتها في المنظومة البشرية-البيئية المستهدفة بالتدخلات. ويمكن تحقيق تحول إيجابي في إطار تلك المشاريع والبرامج من خلال تدخلات مستدامة شاملة ومستجيبة للنوع الجنساني على الصعيد الأساسي (مثال: في المسطحات الطبيعية)، إلى جانب التحلي بالابتكار في التقنيات والممارسات والأكليات المالية المتكيفة محلياً (مثال: التمويل المختلط).

وبالنظر إلى كثرة الفوائد المتوخاة وما يقترن بها من أوجه ارتباط عدّة مع كثير من القطاعات الوطنية، فإن تلك المشاريع والبرامج التحويلية تكون مؤهلة لتلقي مجموعة متنوعة من مصادر التمويل التي تجمع بين العام والخاص ومصادر التمويل المختلطة (أي مزيج من التمويل الآتي من كيانات عامة وخاصة، إذ ينطوي التمويل الخاص على إمكانية تعظيم التأثيرات المرجوة من الموارد العامة).

وعلى ذلك، فإن المشاريع والبرامج التحويلية تعد مسار عمل جديد ضمن برنامج التحديد المعتمد لدى الآلية العالمية. وإقراراً بالطبيعة المتنامية لتلك المشاريع، فقد حددت الآلية العالمية مجموعة من الخدمات الرامية إلى تيسير أنشطة تطوير المشاريع والبرامج. في هذا السياق، ورهناً بالزيادة في موارد الموازنات المتاحة حتى تاريخه، فإن الآلية العالمية تدعم البلدان من أجل تطوير المذكرات المفاهيمية للمراحل المبكرة من المشاريع/البرامج بما يتيح تطويرها إلى مقترحات مشاريع متكاملة من جانب شركاء التنفيذ المعنيين بالتحديد؛ لا سيما من يتاح له منهم الاستفادة من هيئات التمويل – مثل

مرفق البيئة العالمية، أو الصندوق الأخضر للمناخ، أو صندوق التكيف، وغيرها. ويُعد دعم الآلية العالمية في مرحلة مبكرة من إعداد المشروع ضمن دورة تطويره مطلباً بالغ الأهمية بالنسبة إلى البلدان، نظراً لمحدودية موارد التمويل المتاحة في هذه المرحلة واقتراح ذلك بالحاجة إلى وضع تصور مفاهيمي للمشاريع والبرامج وإشراك الشركاء الوطنيين والدوليين من الاختصاصين التقني والمالي؛ فهم القادرون على دعم جهود الإعداد والتنفيذ. يتألف الدعم المقدم من الآلية العالمية مما يلي:

- إتاحة بناء القدرات التقنية من خلال:
 - التنفيذ الدقيق الشامل: الدليل التقني، والإطار العلمي المفاهيمي للتحديد، والقائمة المرجعية لمشاريع وبرامج التحول المعنوية بالتحديد، بالإضافة إلى دليل دعم تصميم تلك المشاريع والبرامج وفق منظور مستجيب للنوع الجنساني.
 - ورش تدريبية على تطوير المشاريع والبرامج التحويلية المعنوية بتحديد أثر تدهور الأراضي، وامثالها لخصائص التحديد، وعلى إدماج المساواة بين الجنسين في تطوير تلك المشاريع والبرامج.
 - حشد الخبرات الفنية المناسبة على المستويات الوطنية أو الإقليمية أو الدولية.
 - دعم تطوير المذكرات المفاهيمية للمشاريع والبرامج التحويلية المعنوية بتحديد أثر تدهور الأراضي من خلال تقديم المؤازرة التقنية والمتابعة الفنية حرصاً على التماهي بين تلك المذكرات مع الخصائص الأساسية للمشاريع والبرامج التحويلية المعنوية بالتحديد، وكذلك مع المعايير والاشتراطات الصادرة عن مصدر (مصادر) التمويل المستهدفة.
- يشكّل هذا الدليل جزءاً من إطار العمل المختص بتيسير تطوير المشاريع والبرامج التحويلية المعنوية بتحديد أثر تدهور الأراضي، مستهدفاً بذلك مجموعة كبيرة من أصحاب المصلحة (صناع السياسات، والخبراء الفنيين، والمنظمات الدولية، وهيئات التمويل، ووكالات التنفيذ، والمؤسسات الوطنية، وممثلي القطاع الخاص).

مقدمة

أوردت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر تعريفاً للأرض مفاده أنها "النظام البيولوجي الأرضي المنتج الذي يتألف من التربة والنباتات والكائنات الحية الأخرى والعمليات الإيكولوجية والهيدرولوجية التي تعمل داخل النظام".⁵ والأرض قادرة على تقديم مجموعة كاملة من السلع والخدمات: بتخفيف تأثير التغير المناخي والتكيف معه على الصعيد العالمي، وتنظيم إمدادات المياه على مستوى المسطحات الطبيعية، ودعم إنتاج الغذاء على الصعيد المحلي.

يبدو أن الأرض محدودة، وسلعها وخدماتها محدودة نسبياً؛ فهي رهن بتزايد اتجاهات التدهور. تشير التقديرات العالمية إلى تراجع كبير في نسبة النظم البيئية المدارة والطبيعية؛ إذ فقدت الأرض نحو 20٪ من مسطحاتها النباتية بين عامي 1998 و 2013. ويتوزع هذا التراجع بين أراضي المحاصيل (بنسبة 20٪)، والغابات (بنسبة 16٪) والمراعي (بنسبة 27٪). أما عوامل التدهور فتتقسم إلى ثلاث فئات عامة متداخلة، وهي: **العوامل البيوفيزيائية** التي تحدد كيفية استخدام الأرض؛ و**العوامل المؤسسية** التي تحكم السياسات الأوسع نطاقاً لاستخدامات الأراضي؛ و**العوامل الاجتماعية الاقتصادية** التي تؤثر في معدلات الطلب على الأراضي وفي إدارتها. وتتألف المجموعة الأولى من العوامل عادةً من المناخ والكساء النباتي والطبوغرافيا ووفرة المياه، إذ تحدد تلك العوامل استخدام الأرض في ما تؤثر الأحوال الاقتصادية في قرارات الإدارة من حيث توقيت حدوث التغيرات ومدى تسارعها.

ولا تتحدد العوامل المؤسسية تحديداً تاريخياً بالممارسات الثقافية الراسخة فحسب، بل إنها تتأثر أيضاً بالقرارات السياسية والاقتصادية. كما أن حقوق الملكية والحيازة تشكل عنصراً محورياً في فهم مدى تأثير العوامل المؤسسية؛ فالحيازة المضمونة للأراضي تقتزن إمكانية إيجاد حوافز للاستثمار والنمو الاقتصادي والإشراف الجيد على الموارد الطبيعية. غير أن حيازة الأراضي أمر معقد، فالحقوق المرتبطة بها تشكل بفعل مجموعة متنوعة وكبيرة من المؤثرات النظامية وغير النظامية؛ ومن بينها ترتيبات ثقافية وتاريخية وعرفية وغير رسمية. أضف إلى ذلك أن المناطق الريفية والحضرية في البلد الواحد غالباً ما تُدار وفق أنماط مختلفة من حيازة الأراضي، مما يضيف مزيداً من التعقيد على حقوق الأراضي والحوكمة في مناطق التخوم الحضرية.⁶

كما أن تدهور الأراضي مدفوع بانعدام الاتفاق على مفهوم الأرض واستخداماتها المختلفة. فالأرض مصطلح عام له تفسيرات كثيرة – وتتراوح بين مسطح طبيعي، ووحدة إدارية أو تخطيطية، ومفهوم اجتماعي أو ثقافي – مما قد يفضي في ظل غياب آليات التبادل المناسبة إلى تزايد

الضغوط على الأراضي أو التصارع عليها. علاوة على ذلك، هناك فجوات في المعارف والقدرات اللازمة لتقييم الفوائد وأوجه التبادل المتعددة، وفي إدارة كل ذلك تحقيقاً للاستخدام المتوازن والمستدام للأراضي. يؤدي هذا الواقع في غالب الأحيان إلى تدهور الأراضي جراء تنفيذ سياسات واستثمارات غير ملائمة، ويتسبب في فقدان رأس المال الطبيعي المتمثل في الأرض. وحيثما كانت هناك سياسات وحواجز فعالة قائمة فعلاً لتحقيق الإدارة المستدامة للأراضي، فغالباً ما تفتقر إلى إنفاذها.

إنّ تدهور الأراضي لا يتوقف تأثيراته عند الحدود الوطنية، بل قد يمتد محيطها على الصعيد الإقليمي والعالمي، ويمكن أن تساهم في فقدان التنوع الحيواني والقدرة التكيفية وزيادة المخاطر البيئية، وكذلك في انعدام الأمن الغذائي والمائي وأمن الطاقة. وباجتماع تلك التأثيرات يمكن أن يضطر البشر إلى النزوح، فيتمخض عن ذلك تأثيرات أشد بسبب المخاطر والنوازل الطبيعية والبشرية المحفزة للتغير المناخي؛ ومن ذلك موجات الجفاف والفيضانات وموجات الحرارة والعواصف الرملية والغبارية. ومن ثم، يُعد تدهور الأراضي من بواعث القلق العالمية من منظور التنمية المستدامة والحفاظ على التنوع الحيوي وتخفيف تأثيرات تغير المناخ والتكيف معها.

يساهم تدهور الأراضي مساهمةً مباشرةً في التغير المناخي من خلال إطلاق كربون التربة وخفض إمكانية حبس الكربون. كما أن تغيرات استخدام الأراضي وتدهورها يستأثران بحصة هامة من إطلاق انبعاثات غازات الدفيئة عالمياً، إذ بلغت الانبعاثات معدلات أعلى في بعض المناطق – مثل أمريكا اللاتينية والكاريبي – حيث تشكل الأراضي المتدهورة أكثر من خمس أراضي الغابات والأراضي الزراعية.⁷

لذلك يلزم اعتماد رؤية واضحة وخطة عمل متضافرة الجهود للتصدي لقضية تدهور الأراضي على الصعيد العالمي. شهد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية في ريو دي جانيرو 1992 اتفاق قادة العالم على الحاجة إلى إيجاد نظم إيكولوجية صحية ومنتهجة لقيادة جهود التنمية المستدامة مستقبلاً. وبعد ذلك بعشرين عاماً، عاود مؤتمر ريو20+ تأكيد تلك الالتزامات وفق منظور أشد استعجالاً، وأعلن المؤتمر الاتفاق على السعي إلى إيجاد عالم محيّد من حيث تأثير تدهور الأراضي، وذلك في سياق أهداف التنمية المستدامة. ونتيجة لذلك، قررت الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو20+ هدفاً آخر من أهداف تحييد أثر تدهور الأراضي، يتمثل في "الهدف الذي نصبو إليه"، ثم اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة ذلك الهدف في 2015 بوصفه الغاية رقم 3-15 من أهداف التنمية المستدامة،⁸ كما أقرته اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في المقرر 3/م أ 12 خلال جلستها الثانية عشرة لمؤتمر الأطراف. وهدياً بالقرار ذاته،

⁵ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (2017)، توقعات الأراضي العالمية، الإصدار الأول، بون، ألمانيا.

⁶ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (2013)، اتفاقية أقوى لعالم خال من ظاهرة تدهور الأراضي، موجز الإصدار، بون، ألمانيا.

⁷ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (2017)، المرجع المذكور.

⁸ الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة (2015)، تحييد أثر تدهور الأراضي: التبعات والفرص في مجال حفظ الطبيعة، موجز تقي. الإصدار الثاني، نيروبي: الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، 19 صفحة.

ومن خلال فقرة المنطوق 10 ج، طلبت البلدان الأطراف في الاتفاقية من الأمانة العامة ومن هيئات الاتفاقية المعنية بتقديم الإرشاد العلمي والفني لدعم تنفيذ تقييد أثر تدهور الأراضي على الصعيد القطري. ونتيجة لذلك، أنتجت هيئة التفاعل بين السياسات والعلوم (التابعة للاتفاقية) "الإطار العلمي المفاهيمي للتقييد" - وهو وثيقة تركز على هدف التقييد وتدعم العمليات اللازمة لتحقيق هذه الغاية، بما في ذلك الجوانب البيوفيزيائية والاجتماعية الاقتصادية وتفاعلاتهما - وهو ما أيده مؤتمر الأطراف في جلسته الثالثة عشرة بالمقرر 18/م أ⁹.

يستهدف التقييد صون المناطق الحالية من الأراضي الصحية المنتجة وتعزيز قدراتها لفائدة الأجيال الحالية والمستقبلية. ويقتضي ذلك بذل استثمارات مستقرة ومعروفة من كل القطاعات وأصحاب المصلحة؛ علماً بأن العائد من تلك الاستثمارات سيكون كبيراً من حيث المكاسب في النجاعة والصمود الاجتماعي الإيكولوجي والحد من الفقر والنمو الشامل. أما الفوائد الملموسة لإيجاد عالم محيّد من حيث تدهور الأراضي فمنها وفورات التكاليف لدى الحكومات والمجتمعات، وزيادة الإنتاجية والمدخيل لصغار المزارعين، والتوفير الأكثر استدامة من السلع والخدمات المنبثقة من النظم الإيكولوجية بما يساهم في النمو الاقتصادي، وتقديم الدعم المستدام لسبل العيش ولرفاه الإنسان.¹⁰ واستناداً إلى مبادرة اقتصادات تدهور الأراضي،¹¹ فإنّ المفهوم المتنامي لتقييد أثر تدهور الأراضي يشكل تحولاً في النموذج الفكري على صعيد سياسات وممارسات إدارة الأراضي. وهو نهج فريد يساهم في معادلة التوازن مع الخسائر المتوقعة من الأرض المنتجة، واستعادة المناطق المندورة، باعتبار ذلك عين التدابير المقررة في إطار التقييد للمحافظة على الأراضي وإدارتها وفق مقتضيات الاستدامة واستعادة المتدهور منها في إطار التخطيط لاستخدامات الأراضي.

وفي هذا السياق، تُساهم الأمانة العالمية في ترجمة مفهوم التقييد العلمي إلى واقع على الصعيد القطري من خلال تنفيذ برنامج التقييد، مع الاستناد في ذلك إلى نهج ثنائي الخطى:

- دعم عمليات وضع أهداف التقييد على الصعيد القطري؛ وذلك من خلال "برنامج وضع الأهداف"، لتحقيق الالتزامات المقررة في الغاية رقم 3-15 من أهداف التنمية المستدامة؛
- تيسير تطوير مشاريع وبرامج التحول المعنية بالتقييد دعماً لجهود البلدان في ترجمة الإطار العلمي المفاهيمي للتقييد إلى إجراءات عملية وملموسة على أرض الواقع؛ بما يحقق أهداف التقييد.

شهدت الأعوام الثلاثة الماضية صدور عدد من الوثائق المرجعية الهامة عن الاتفاقية، وقد أُرست الأساس للتقييد وعملية وضع أهداف التقييد على الصعيد القطري؛ غير أنه لا توجد وثائق تتناول التحول عن وضع أهداف التقييد إلى الإجراءات الملموسة المطلوبة لتحقيق تلك الأهداف من خلال مشاريع وبرامج التحول المعنية بالتقييد.

يتناول هذا الدليل هذه الفجوة المعرفية، ويقدم إرشادات عملية لأصحاب الشأن المشاركين في تصميم مشاريع وبرامج التحول المعنية بالتقييد؛ وخصوصاً صناع السياسات، والخبراء التقنيون، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص. يشمل الدليل خمسة فصول:

④ **لمحة عامة عن التقييد**، وهي عبارة عن عرض عام للخلفية السياسية والعلمية لهذا المفهوم وكيفية تحقيقه من خلال توفير بيئة مؤاتية وتطبيق الإجراءات المناسبة وفق هرمية استجابة التقييد.

④ **فرص تعزيز التقييد**، ويبرز هذا الفصل أوجه التكامل ذات الصلة مع الاتفاقيات والمبادرات القائمة. ويشمل ذلك مناقشة المساهمة المرتقبة من التقييد في مختلف القطاعات وفق أمثلة ملموسة من دراسات حالات متعددة.

④ **عرض وجيز لتنفيذ التقييد**، وذلك من خلال جهود الأمانة العالمية الرامية إلى الانتقال بالمفهوم من حيز النظرية إلى رحاب التطبيق. يقدم هذا الفصل لمحة عامة عن برنامج التقييد، ويشمل الأمانة ومكوّناتها (أي: برنامج وضع أهداف التقييد، والمشاريع والبرامج التحويلية المعنية بتقييد أثر تدهور الأراضي). كما يستعرض هذا القسم التقدم المحرز حتى تاريخه في تحديد أهداف التقييد على الصعيد القطري، وفي التوصل إلى تعريف واضح لمشاريع وبرامج التحول المعنية بالتقييد، والسمات اللازم استيفائها في هذا الصدد.

④ **لمحة عامة عن فرص تمويل مشاريع وبرامج التحول المعنية بالتقييد**، ويركز هذا الفصل على الأهداف المتعددة التي تنشدها تلك المشاريع والبرامج، والفوائد المتولدة منها؛ وعلى وجه التحديد ما يتعلق بتخفيف تأثيرات التغير المناخي والتكيف معها، وغير ذلك من الفوائد المشتركة ذات الأبعاد البيئية والاجتماعية. كما يقدم هذا الفصل عرضاً موجزاً لبعض آليات التمويل المتعلقة بالتقييد.

④ **التوجيه العملي لتطوير مشاريع وبرامج التحول المعنية بالتقييد**، ويتناول هذا الفصل على وجه الخصوص الدور الداعم الذي يمكن للأمانة العالمية أن تتهض به في كل خطوة من خطوات دورة تطوير المشروع.

⁹ أور وآخرون (2017)، المرجع المذكور.

¹⁰ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (2013)، اتفاقية أقوى لعالم خال من ظاهرة تدهور الأراضي، موجز الإصدار، بون، ألمانيا.

¹¹ انظر "مبادرة اقتصادات تدهور الأراضي، متاح على <http://www.eld-initiative.org/>

الفصل الأول

تحييد أثر تدهور
الأراضي: لمحة عامة



1 تحييد أثر تدهور الأراضي: لمحة عامة

ترمي الغاية 3-15 إلى "مكافحة التصحر، وترميم الأراضي والتربة المتدهورة، بما في ذلك الأراضي المتضررة من التصحر والجفاف والفيضانات، والسعي إلى تحقيق عالم خالٍ من ظاهرة تدهور الأراضي" بحلول 2030 أيضاً.

وعقب اعتماد أهداف التنمية المستدامة بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، اعتمدت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر مفهوم التحييد في الجلسة الثانية عشرة من مؤتمر الأطراف (المؤتمر 12) الذي انعقد في أنقرة خلال تشرين الأول/أكتوبر 2015، ورأت فيه "وسيلة قوية لتعزيز جهود تنفيذ الاتفاقية".¹² كما عرّف مؤتمر الأطراف 12 مفهوم تحييد أثر تدهور الأراضي على أنه "حالة يتأتى بها المحافظة على استقرار كمية موارد الأراضي وجودتها اللازمتين لدعم وظائف النظم الإيكولوجية وخدماتها وتعزيز الأمن الغذائي؛ أو يتأتى بها زيادة ذلك ضمن نطاقات ونظم إيكولوجية محددة من حيث التوقيتات والأماكن".¹³

سيساهم تحقيق التحييد أيضاً في بلوغ كثير من أهداف التنمية المستدامة، لا سيما ما يتصل منها بالحد من الفقر وتحقيق أمن الغذاء والماء والطاقة والأمن البشري، وحماية البيئة، والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، والنمو الاقتصادي، والمساواة بين الجنسين (انظر الشكل 1). غير أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يستلزم إدارة الروابط وتطويع أوجه التكامل في ما بينها. ومن ثم، فإن تنفيذ التحييد يفضي إلى فوائد متعددة مشتركة، مباشرة وغير مباشرة، ويساهم بذلك مباشرة في بلوغ أهداف التنمية المستدامة.¹⁴

يتألف مفهوم التحييد من فكرة بسيطة مفادها استدامة التوازن في الأراضي من خلال نهج فعال قوي التأثير؛ إذ يسعى إلى صون الحالة الصحية المنتجة للموارد الطبيعية القائمة على الأراضي من خلال اجتناب التدهور وتقليله حيثما أمكن، واستعادة الأراضي التي تعرضت للتدهور.

وللوقوف على فهم أوفى لكيفية مساهمة تحييد الأثر في تحقيق تلك الأهداف، فمن اللازم أولاً فهم العملية السياسية التي أدت إلى ظهوره واعتماده، فضلاً عن العناصر الأساسية لإطاره العلمي المفاهيمي.

1,1 سياق السياسات العالمية

في أعقاب الإعلان عن أهداف التنمية المستدامة (2000-2015) والإعلان عن عقد الأمم المتحدة للصحارى ومكافحة التصحر (2010-2020)، اتفق المجتمع الدولي في أيلول/سبتمبر 2015 على "خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، مشتملة على 17 هدفاً من أهداف التنمية المستدامة و169 غاية. يحض الهدف رقم 15 البلدان على "حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي" بحلول العام 2030.

الشكل 1: تحييد أثر تدهور الأراضي - عامل مسرّع لأهداف التنمية المستدامة



¹² الاتفاقية (2016)، وضع أهداف تحييد أثر تدهور الأراضي - دليل تقني.

¹³ كويي وآخرون (2018)، الأرض في الميزان: الإطار العلمي المفاهيمي لتحديد أثر تدهور الأراضي، دورية علوم البيئة وسياساتها، الجزء 79، الصفحات 25-35.

¹⁴ الألفية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (2016)، تحقيق تحييد أثر تدهور الأراضي على الصعيد القطري. بون، ألمانيا.

1,2 السياق العلمي

- المحافظة على الإنتاجية أو تحسينها بُعْية تعزيز الأمن الغذائي؛
- زيادة مرونة الأراضي وصدود السكان المعتمدين عليها؛
- البحث عن أوجه التكامل مع الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الأخرى؛
- المساهمة في تقوية الحوكمة المسؤولة والشاملة لحيازة الأراضي.

1,2,2 الإطار المرجعي

من الجوانب المبتكرة التي تميز مفهوم التحييد عن الجهود والمبادرات السابقة عليه في مجال مكافحة تدهور الأراضي والتصحُّر هو اعتماد مفهوم التحييد بوصفه هدفاً محدداً. ولتقييم مدى تحقيق هدف التحييد من عدمه، يجب إنشاء مقياس مرجعي - أو خط أساس - حتى يتسنى قياس الأداء عليه (انظر الشكل 2).

يستهدف التحييد انتفاء الخسارة الصافية في ما يسعى التحييد إلى صونه. ومن ثم، فإن "انتفاء الخسارة الصافية" في هذا السياق يعني صون رأس المال الطبيعي الأرضي أو تعزيره بين وقت تنفيذ الإطار المفاهيمي للتحييد (t0، أي العام 2015 الذي شهد صدور قرار الاتفاقية بتنفيذ التحييد) وتاريخ مستقبلي (مثل العام 2030، وفق أهداف التنمية المستدامة) يتقرر عنده رصد معدل التقدم (t1). وهذا الإطار المرجعي مهم لسببين، هما:

- أنه يوجّه التركيز إلى هدف التحييد: التحقق من انتفاء الخسارة الصافية لرأس المال الطبيعي الأرضي؛
- رصد التحييد من خلال التغيير في قيم مجموعة محددة من المؤشرات المقاسة باستمرار، كونها تخضع للرصد الفوري مقارنة بحالة تدهور الأراضي، وذلك لأنّ التدهور لا يحدث وفق أنماط طويلة أو سهلة الرصد.¹⁶

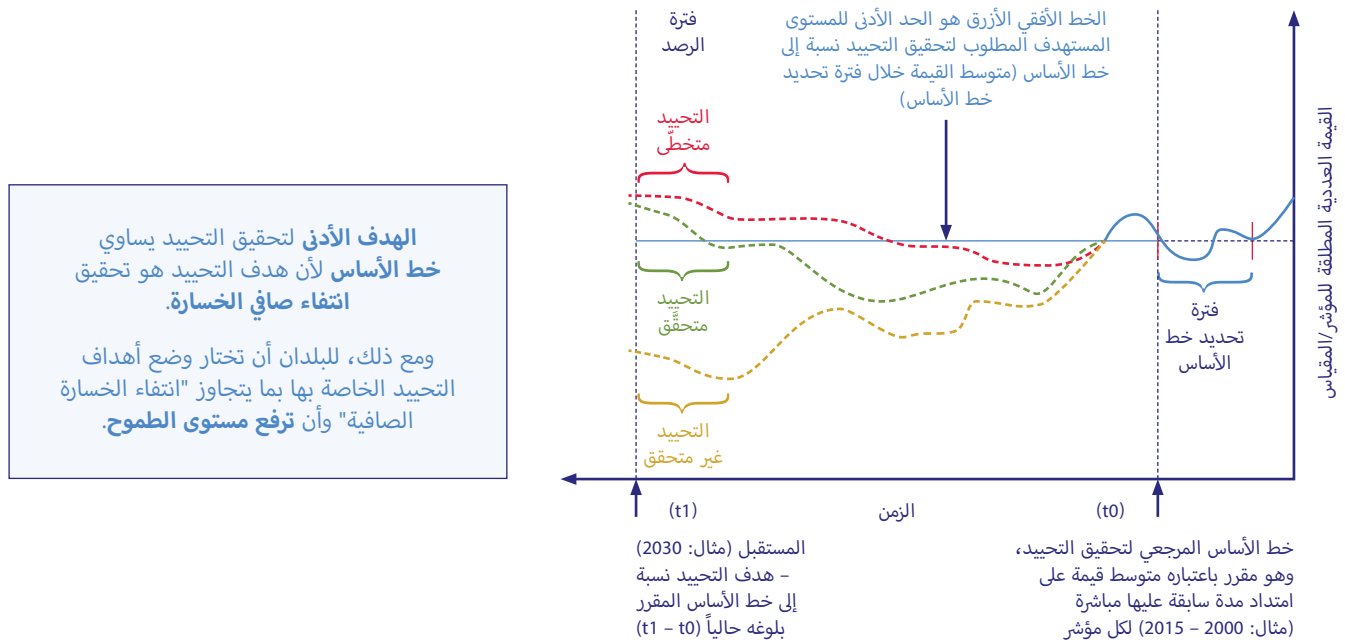
"تحييد" تدهور الأراضي هو بُعد جديد غير مطروق سابقاً في إدارة تدهور الأراضي وسياساتها. وقد طلب مؤتمر الأطراف في جلسته الثانية عشرة من هيئة التفاعل بين السياسات والعلوم التابعة للاتفاقية أن ستحدث دليلاً إرشادياً علمياً لتنفيذ التحييد على أرض الواقع (المقرر 3/م 12). ومن ثم، يأتي الإطار العلمي المفاهيمي المعني بتحييد أثر تدهور الأراضي والمنبثق عن القرار المذكور شارحاً للعمليات والمبادئ العلمية الداعمة لتحقيق التحييد ومخرجاته المنشودة. يستند الإطار العلمي المفاهيمي للتحييد إلى ثلاث ركائز كما هو مفصل أدناه.¹⁵

1,2,1 رؤية التحييد وأهدافه

تتمثل رؤية التحييد حتى 2030 في صون مخزونات رأس المال الطبيعي الأرضي وما يتصل به من تدفقات خدمات النظم الإيكولوجية، علاوة على تحسينها بغرض دعم الرخاء المستقبلي للبشرية وحماية أمنها. ويتمثل الهدف الرئيس من التحييد في وقف خسارة الأراضي السليمة والمُنتجة جزاء تدهور الأراضي. وعلى ذلك، فإن حماية القدر الكافي من الموارد الطبيعية الصحية المنتجة ممكن (i) باجتناّب تدهور الأراضي حيثما أمكن، (ii) وتقليل تدهور الأراضي عبر الارتقاء بممارسات إدارة الأراضي وبالتخطيط لاستخدامات الأراضي، (iii) واستعادة الأراضي التي تدهورت؛ وهو ما يمكن بالمساعدة الفعّالة في استعادة الإمكانات المنتجة والخدمات الإيكولوجية. وسيؤدي ذلك بدوره إلى تحسين الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية الإيكولوجية بالنسبة إلى الأجيال الحالية والمستقبلية. وبصفة أخص، يهدف التحييد إلى:

- المحافظة على تقديم خدمات النظم الإيكولوجية بصفة مستدامة، والارتقاء بها؛

الشكل 2: المسارات البديلة لمؤشر/مقياس افتراضي، يعرض المسارات التي تنجز مطلوبات التحييد أو تتفوق عليها أو تتخلف عنها

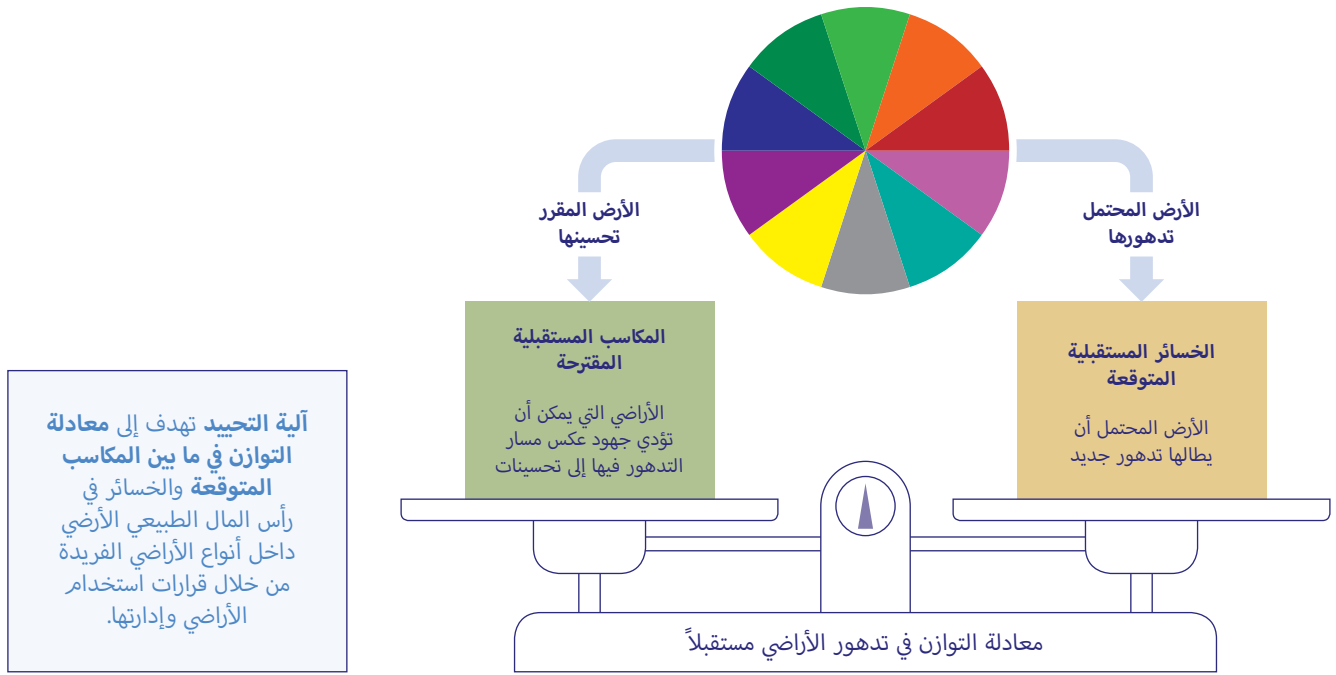


المصدر: أور وآخرون، 2017

¹⁵ أور وآخرون (2017). المرجع المذكور.

¹⁶ أور وآخرون (2017). المرجع المذكور.

كل الأراضي (t0) (التصنيف حسب نوع الأرض)



المصدر: أور وآخرون، 2017

1,3 تنفيذ تحييد أثر تدهور الأراضي

تتألف العناصر الأساسية التي تدعم المسعى العملي في تحييد أثر تدهور الأراضي من مجموعة تدخلات تشكّل بدورها مطلباً مسبقاً لنجاح تفعيل مفهوم التحييد وتحقيق التحييد.¹⁷ وفي يُترجم مفهوم التحييد إلى ممارسة عملية، فإنه يلزم:

- إيجاد بيئة مؤاتية،¹⁸ تستند بالأساس إلى أربع ركائز، هي: (1) الارتفاع بسياسات الأراضي، (2) توفير أدوات الحكومة الرشيدة للأراضي، (3) التحقق من مشاركة أصحاب الشأن مشاركة كاملة، (4) إجراء تقييمات أولية (توفير البيانات والأدوات وتصنيف الأراضي،¹⁹ وتقييم القدرات،²⁰ وتقييم الصمود والمرونة)؛²¹
- تطبيق هرمية استجابة التحديد "اجتناب < تقليل < عكس مسار تدهور الأراضي" (انظر الشكل 4) بُعْثَ تقييم الخيارات وتدخلات الخطط واقتفاء التأثيرات المتوقعة؛
- استحداث نظام رصد وتقييم لإعداد تقارير بشأن التقدم في تحقيق التحييد.

1,3,1 البيئة المؤاتية

إنّ تنفيذ التحييد بكفاءة يتطلب توافر عدد من الظروف. فالبينة المؤاتية سوف تتطلب إجراء تقييم دقيق، مع دعمه عند الحاجة، حرصاً على التنفيذ الناجح للإجراءات الرامية إلى تحقيق التحييد وتخفيف المخاطر المحتمل ترتبها على ذلك.

1,2,3 مبدأ معادلة التوازن

يهدف مفهوم التحييد إلى معاونة صناع القرار المتعلق باستخدامات الأراضي في اتخاذ قرارات علمية تتيح معادلة التوازن إثر الخسائر الناجمة عن تدهور الأراضي، وذلك بتحقيق مكاسب مكافئة (على الأقل) (انظر الشكل 3). وحرصاً على فاعليّة الأداء، ينبغي إدماج التحييد في العمليات الحالية لتخطيط استخدامات الأراضي.

يطبّق مفهوم التحييد آلية لمعادلة التوازن من أجل المحافظة (أو التفوق) على حالة التحييد من خلال الارتفاع الاستباقي بالتخطيط لاستخدامات الأراضي (بدلاً من تنظيمها) لتحقيق "انتفاء الخسارة الصافية".

وينبغي إدارة معادلة التوازن في إطار نوع الأراضي نفسها (أي مبدأ: **المثلّ بالمثل**) حرصاً على المحافظة على البيئات الإيكولوجية الفريدة ولزيادة احتمالية انتفاء الخسارة الصافية لخدمات النظم الإيكولوجية.

ينبغي تنفيذ التخطيط لاستخدامات الأراضي بغرض التحييد وفق مقياس مكاني يتناول المجالات البيوفيزيائية أو التقسيمات الإدارية المستهدفة بقرارات استخدام الأراضي، وينبغي أن يكون التخطيط قابلاً للتوسع بما يتيح إعداد التقارير بالنتائج على الصعيد القطري.

¹⁷ أور وآخرون (2017)، المرجع المذكور.

¹⁸ أصدرت هيئة التفاعل تقريراً جديداً في هذا الصدد. انظر: فيربورغ وآخرون (2019)، إيجاد بيئة مؤاتية لتحييد أثر تدهور الأراضي ومساهمتها المحتملة في تعزيز الرفاه وسبل العيش والبيئة - تقرير صادر من هيئة التفاعل بين السياسات والعلوم، الاتفاقية، بون، ألمانيا.

¹⁹ خريطة أنواع الأراضي المستندة إلى إمكانات الأراضي، مع تصنيف فرعي حسب الغطاء النباتي.

²⁰ خريطة إمكانات الأراضي المؤهلة لإيجاد خدمات مستدامة من النظم الإيكولوجية.

²¹ تقييم ما إذا كان الناظر ماضٍ في اتجاه منشود.

في ما يلي بيان بالمتطلبات المسبقة الأساسية من أجل تنفيذ الأنشطة الرامية إلى تحقيق التحييد على نحو فعال:

④ السياسات والاستراتيجيات المناسبة المتعلقة بالتحديد، شاملة برامج العمل القطرية المنبثقة عن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وذلك بما يُراعي أهداف التنمية المستدامة والإطار الاستراتيجي للاتفاقية 2018-2030:

- وجود إطار قانوني ومؤسسي قوي لتنظيم إدارة الأراضي هو مطلب بالغ الأهمية لنجاح تنفيذ المشاريع والبرامج التحويلية المعنية بتحديد أثر تدهور الأراضي: من المهم الوقوف على ما هو محتمل من فجوات ومكامن الاختلاف والضعف والفرص بُعِثَ إنشاء بيئة تنظيمية وطنية أو تعزيز البيئة القائمة من أجل تحقيق التحديد. وفي هذا السياق، يمكن أن تشكل برامج العمل القطرية المنبثقة عن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر منطلقاً لهذا التقييم، إذ (ينبغي لها أن) تغطي معظم الجوانب الفنية والقانونية والسياساتية والمالية المتعلقة بتدهور الأراضي. وفي حالات إدماج التحديد في أطر أخرى ضمن سياسات وطنية رئيسة (مثال: المساهمات المحددة وطنياً، والاستراتيجيات الوطنية لأهداف التنمية المستدامة، إلخ)، فينبغي استخدامها أيضاً في دعم تطوير المشاريع التحويلية مع الاستفادة من الفوائد المترتبة على جهود التحديد.

④ الأطر القانونية والمؤسسية القوية النازمة لإدارة الأراضي:

- تقديم الحوافز وإزالة الموانع لتعزيز إدارة الموارد الطبيعية على مستوى المسطحات الطبيعية: ينبغي أن تشمل البيئة المؤاتية على سياسات تشجع التحديد من خلال (1) تقديم المحفزات والمساعدة في تسويق ممارسات وأنشطة الإدارة المستدامة للأراضي، وهي الممارسات والأنشطة المصممة من أجل اجتناب < تقليل > عكس مسار تدهور الأراضي في شتى القطاعات المعنية (أي: البيئة، الزراعة، الموارد المائية، التخطيط العمراني؛ و(2) إزالة المعوقات التي تعرقل تنفيذ تلك الممارسات. وينبغي ربط جهود التحديد بإدارة الأراضي على المستوى المناسب في البلدان المعنية. ومن الأهمية البالغة أن تُسرّ ترتيبات الحوكمة تحقيق رؤية التحديد إلى جانب التحقق من ضمان حيالة الأراضي الزراعية وتشجيع مشاركة أصحاب الشأن في القرارات المتكاملة للتخطيط لاستخدامات الأراضي. كما ينبغي فهم التفاعلات بين مستويات الحوكمة المحلية والقطرية والدولية، وتطويعها في خدمة الأهداف المنشودة.

- ضمان حقوق الأراضي وحياتها، وفق المبادئ والمعايير المقررة في الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيالة الأراضي ومصائد الأسماك والغابات: الحرص على ألا يخلّ تحقيق التحديد بحقوق حيالة الأراضي بالنسبة لمالكها، ولا يؤدي إلى التصارع على الأراضي؛ بل ينبغي تطبيق المبادئ والمعايير الخاصة بالخطوط التوجيهية المذكورة.

④ المشاركة الكاملة لأصحاب الشأن في القرارات المتكاملة لتخطيط استخدامات الأراضي:

- مشاركة أصحاب الشأن من السمات الرئيسة في جهود التحديد. وتتطوي تلك المشاركة على الحوكمة الرشيدة إلى جانب التحقق من اتباع نهج مستجيب للنوع الجنساني وشامل وشفاف تجاه التحديد. كما أن وجود عمليات دورية تشاورية وتقييمية بشأن تصميم أهداف التحديد الوطنية يضمن التطرق الوافي إلى شواغل أصحاب المصلحة المعنيين، وهو ما يعزز في النهاية تمكين أصحاب الشأن ومسؤوليتهم؛

فضلاً عن تعزيز جوانب الاستدامة في منجزات التحديد. ومن شأن وجود منصات يؤمها أصحاب مصلحة متعددون على المستويات المحلية أو القطرية أو الإقليمية المناسبة أن يجمع بين المعارف الأصلية والمحلية ويضمن مشاركة أصحاب المصلحة في عملية صنع القرار. وتلك المنصات فائدة أخرى تتمثل في نشر المعارف المشتركة والتعلم المتبادل، فضلاً عن قدرتها على دعم التعديل في إجراءات التحديد وسياساته.

④ تخطيط استخدامات الأراضي المستند إلى البراهين المُراعي للاعتبارات البيئية والاجتماعية الاقتصادية في القرارات المتخذة، وفي هزيمة استجابة التحديد، ومبدأ معادلة التوازن بين الخسائر المتوقعة والمكاسب المرتقبة:

- التقييمات الأولية: ينبغي أن تستند قرارات استخدامات الأراضي إلى تقييمات مناسبة (بخصوص تدهور الأراضي، والبيئة المؤاتية، وإمكانات الأراضي وتصنيفها، والأحوال الاجتماعية الاقتصادية، إلخ) ومحققة على الصعيد المحلي. والتقييمات الأولية عبارة عن أنشطة تمهيدية تعين على تحقيق التحديد. وهي مُصممة بحيث تضمن استرشاد القرارات العامة والخاصة - التي ربما أفضت إلى تغيير إيجابي أو سلبي - بتقييمات يستنير بها صناع القرار بشأن إمكانات الأراضي وأوضاعها واستخداماتها الحالية، ومدى مرونتها والسياق الاجتماعي الاقتصادي لها، وبشأن التبعات النسبية للإجراءات البديلة على الصعيد المحلي ومن حيث الهدف المتمثل في انتفاء الخسارة الصافية بشتى أنحاء القطر (معادلة التوازن) على مدار فترة زمنية محددة.
- التخطيط المتكامل لاستخدامات الأراضي: تتيح تقييمات التحديد الأولية لصناع القرار المعلومات والأدوات اللازمة لمعرفة الخيارات المناسبة وترتيبها من حيث الأولوية لمواقع معينة، فضلاً عن استجلاء أوجه التبادل الممكنة في المحيط البيوفيزيائي أو التقسيم الإداري. بيد أن الوقوف على ما إذا كانت المجموعة المركبة للتدخلات المخطط لها (التي يراد بها تحسين رأس المال الطبيعي الأرضي) ستكون كافية، أم لا، لمعادلة التوازن بين استخدامات الأراضي وإدارتها (الذي يُتوقع له أن يؤدي إلى تراجع في رأس المال الطبيعي بمكان آخر) إنما يتطلب عملية جرد أو محاسبة. ومع ذلك، يمكن تفعيل هذا التحليل الشامل حال إتاحة الوسائل المناسبة لاقتفاء المكاسب المرتقبة والخسائر المتوقعة، وربط تلك الوسائل بالتخطيط لاستخدامات الأراضي وبوضع الأهداف ورصد معدلات التقدم في الأطر القطرية. والوضع الأمثل لذلك يكون عند نقطة اتخاذ القرارات المتعلقة باستخدامات الأراضي. وعلى الرغم من أن مفهوم معادلة التوازن بين الخسائر المتوقعة والمكاسب المرتقبة هو مفهوم مباشر نسبياً، إلا أن تتبع قرارات استخدامات الأراضي المتعلقة بالتحديد يتطلب آلية فعّالة. يهدف التخطيط المتكامل لاستخدامات الأراضي²² إلى الموازنة بين الفرص الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تتيحها الأراضي من جانب، والحاجة إلى المحافظة على خدمات النظم الإيكولوجية وتعزيزها من جانب آخر؛ وذلك من خلال رأس المال الطبيعي الأرضي. كما يهدف ذلك التخطيط إلى الجمع بين استراتيجيات الإدارة ومتطلبات التنفيذ أو مزجها في شتى القطاعات. وتلك الخصائص ضرورية لتمكين صنع قرار شامل بشأن استخدامات الأراضي بحيث يُراعي التغيرات التراكمية المحتملة (الإيجابي منها والسلبي) في كل وحدات الأراضي على اختلاف أنواع الأراضي على امتداد فترة زمنية محددة، مستهدفةً بذلك تحقيق غايات التحديد أو التفوق عليها في نهاية المطاف.

²² يشمل ذلك تخصيص الأرض لاستخدامات مختلفة على امتداد المسطح الطبيعي على نحو يوازن بين القيم الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، والغرض منه تحديد مزيج من استخدامات الأراضي في مسطح طبيعي معين يكتل الحد الأقصى من القدرة على تلبية احتياجات أصحاب المصلحة وضون الموارد للمستقبل في آن واحد.

1,3,2 هرمية الاستجابة

تحدد هرمية الاستجابة - المتمثلة في اجتناب < تقليل < عكس مسار تدهور الأراضي بالاستناد إلى تخطيط استخدامات الأراضي - إلى تحديد التدخلات الجديرة بالتقديم على ما سواها حسب قدرتها على تعظيم المحافظة على رأس المال الطبيعي للأرضي (انظر الشكل 4)، مع إدراك أنَّ اجتناب تدهور الأراضي أو تقليله هو مسار أكثر فاعليّة (من حيث التكلفة) من الجهود الرامية إلى عكس مسار التدهور السابق.²³

تنطبق تدخلات التحييد على وحدة فردية من الأرض (أي وحدة مكانية محددة في إطار التخطيط للتحييد ورصد أدائه). وعلى مستوى المسطح الطبيعي، ينطوي تطبيق هرمية الاستجابة على مزيد من تدابير الحماية وتنفيذ الإدارة المستدامة للأراضي بُعْية اجتناب التدهور أو تقليله، مع تدخلات الاستعادة الموضعية و/أو تدخلات إعادة التأهيل الرامية إلى عكس تدهور الأراضي. كما يساهم عكس مسار التدهور في معادلة التوازن بين الخسائر المتوقعة (المنتظرة) جراء التدهور الجديد في وحدات أراضي أخرى من النوع نفسه.²⁴

في ما يلي بعض الأمثلة على استخدامات الأراضي وأنشطة إدارة الأراضي المطبقة على كل مستوى من مستويات هرمية الاستجابة:

④ تدخلات لاجتناب تدهور الأراضي والوقاية منها: ينطبق ذلك

على الأرض غير المتدهورة وذات النظم الطبيعية السليمة. تتمثل التدخلات بالأساس في الإدارة المستدامة للأراضي، والإدارة المستدامة للغابات، وممارسات المحافظة على خصوبة التربة (المغذيات، والمادة العضوية)، وتقليل الاضطرابات والتعرية، واجتناب التلوث. تشمل الممارسات: المدخلات الكيميائية الحكيمة، وتقليل/تصفير الحرارة،

الشكل 4: هرمية استجابة التحييد وتدابير تحقيق التحييد



المصدر: أور وآخرون، 2017

والدورات الزراعية، وحفظ الفضلات، وزراعة المحاصيل بالسماد الأخضر، والتعديلات العضوية، والفحم الحيوي المستدام، والمراعي، والزراعة الحراجية، والزراعة البينية، والزراعة الدائمة، وتعديل ممارسات قطع الأشجار تجنباً للتدهور المستقبلي، وإنفاذ القانون، وزيادة الوعي، وبناء القدرات.²⁵

④ **التدخلات التي تقلل تدهور الأراضي:** يمكن تنفيذ هذه التدخلات في الأراضي المتدهورة جزئياً وذات الإنتاجية المنخفضة. وتتألف تلك التدخلات بالأساس من ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي وللغابات، مع التوسع في التركيز على ذلك مقارنةً بجهود اجتناب تدهور الأراضي وتقليل تدهورها. وتشمل التدخلات جملةً أمور من بينها إضافة المواد العضوية، وطور الرعي، ودوران الماشية، وإدارة التسوير، والمحافظة على المياه، والتدابير الفعّالة لتقليل تعرية التربة (مثال: الضفاف الكنتورية، والحواف المزروعة، وحواجز الرياح، والمصاطب، إلخ) وتصويب عمليات التدهور (مثل التخصيب والتلميح من خلال التجيير وإعادة التحريج، على الترتيب).

④ **عكس المسار بالاستعادة وإعادة التأهيل:** من المقرر تنفيذ تلك التدخلات في أرض متدهورة وغير منتجة. تتألف التدخلات من تدخلات كبيرة (ربما تحويلية) لتعزيز الإنتاجية، ومن ذلك مثلاً التعديل العضوي بمعدلات كبيرة (بالسماد العضوي، السماد الحيواني) لبناء مستويات من المغذيات والنشاط الأحيائي؛ وإدخال تعديلات على محددات التربة، مثل: الجير، والجبس، والطمي (في أنواع التربة الرملية)، والفحم الحيوي، وتجميع المياه، إلخ؛ بالإضافة إلى التدخلات الموجهة إلى استعادة الغطاء النباتي من خلال الحراثة، أو التحريج، أو إعادة التحريج، أو ممارسات إصلاح المناجم، وغير ذلك.

²³ أور وآخرون (2017)، المرجع المذكور.
²⁴ توفر المبادرات، ومنها "الشبكة العالمية للتهج وتكنولوجيا حفظ الموارد"، ومبادرة أرض أفريقيا، والدليل المرجعي للبنك الدولي، والخطوط التوجيهية الطوعية للإدارة المستدامة للتربة، توصيات شاملة بخصوص ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي، وأمثلة عليها. جدير بالذكر أن التنفيذ المازج بين الممارسات المعنية بحفظ التربة والمياه، وتنوع نظم المحاصيل، وإدماج النظم الزراعية والحيوانية والحراجية، يتسم بالفاعليّة الكبيرة، بما يجعله حراً بالتقدم في الأولوية على غيره.
²⁵ منظمة الأغذية والزراعة (2018)، مجموعة أدوات الإدارة المستدامة للغابات.

1,3,3 رصد التحييد وتقييمه

شهدت الجلسة الحادية عشرة من مؤتمر الأطراف المنبثق عن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة المناخ إقرارَ الدول الأعضاء المقرر رقم 22/م 11، فأرست به نهج الرصد والتقييم في مجال التحييد، مشتملاً على ما يلي: (1) مؤشرات التقدم؛ (2) إطار مفاهيمي يتيح إدماج المؤشرات؛ (3) آليات البحث عن مصادر البيانات وإدارتها على الصعيد القطري/المحلي. ومن مؤشرات التقدم المستخدمة في رصد التغيرات في رأس المال الطبيعي بالأراضي نجد أن هيئة التفاعل بين السياسات والعلوم قد نظرت في استخدام ثلاثة منها (هي ومقاييسها ذات الصلة) لإعداد تقارير التحييد والتقارير المتعلقة بالغاية رقم 3-15 من أهداف التنمية المستدامة:²⁶

- الغطاء النباتي (أي التغيرات في الغطاء النباتي الأرضي)؛
- إنتاجية الأرض (أي صافي الإنتاجية الأساسية)؛
- مخزونات الكربون (أي مخزون الكربون العضوي في التربة).

يتلاقى رصد أداء التحييد مع تقييم التغير في قيم المقاييس المحددة لمؤشرات رأس المال الطبيعي الأرضي انطلاقاً من قيم خط الأساس (t0) المقررة لها. وتخضع اتجاهات تدهور الأراضي للتقييم من خلال مؤشر الهدف رقم 15 من أهداف التنمية المستدامة، وتحديد الغاية 3-15؛ أي نسبة الأرض المتدهورة على امتداد إجمالي مساحة الأرض، وتحدد تلك المساحة استناداً إلى ثلاثة مؤشرات فرعية.²⁷

وعلى ذلك، تجتمع المؤشرات الفرعية الثلاثة لتوفير تغطية مناسبة لحالة رأس المال الطبيعي الأرضي وخدمات النظم الإيكولوجية التي تقدمها الأرض المشمولة بالقياس.²⁸ أضف إلى ذلك أن تلك المؤشرات معنية بالتغيرات في النظام من أوجه مختلفة لكنها وثيقة الصلة به. يتيح مؤشر "الغطاء النباتي" بياناً أولياً بمدى التغير في الغطاء النباتي الأرضي، كاشفاً إلى حد ما عن كون ذلك نتيجة للاستخدام الواقع على الأرض، كما يكشف المؤشر نفسه عن مدى تحول الأرض وتجزؤ الموائل إثر ذلك. أما مؤشر إنتاجية الأرض فيتنبأ عن أداء النظام الإيكولوجي وصحته، ويعزز التركيز على خدمات النظام الإيكولوجي. وهنا نجد أن مخزونات الكربون - لا سيما مخزونات الكربون العضوي في التربة - تؤثر إلى جودة التربة إجمالاً.

تعد تلك المؤشرات والمقاييس المرتبطة بها عوامل مناسبة لتدفق خدمات النظم الإيكولوجية من رأس المال الطبيعي الأرضي. ولا يمكن للمكاسب المتحققة من أحد تلك المؤشرات أن تعوّض الخسائر المرصودة بواسطة المؤشرات الأخرى لأنها كلها عبارة عن مكونات تكاملية - لا مضافة - في رأس المال الطبيعي الأرضي. بناءً على ذلك، إذا كشف أحد المؤشرات/المقاييس عن تغيير سلبي فهذا يعني أن التحييد لم يتحقق، بل تُعد النتيجة خسارة حتى لو جاءت المؤشرات والمقاييس الأخرى بنتائج إيجابية. وفي المقابل، إذا كشف مؤشر/مقياس واحد على الأقل عن تغيير إيجابي ولم يرصد أي مؤشر/مقياس آخر تغييراً سلبياً، فيُعد ذلك عندئذٍ مكسباً. ومن ثم، ينطبق مبدأ "سلبية المؤشر عنواناً لسلبية كل المؤشرات" (انظر القائمة المفصلة للمبادئ التوجيهية للإطار العلمي المفاهيمي للتحييد في الملحق 4).

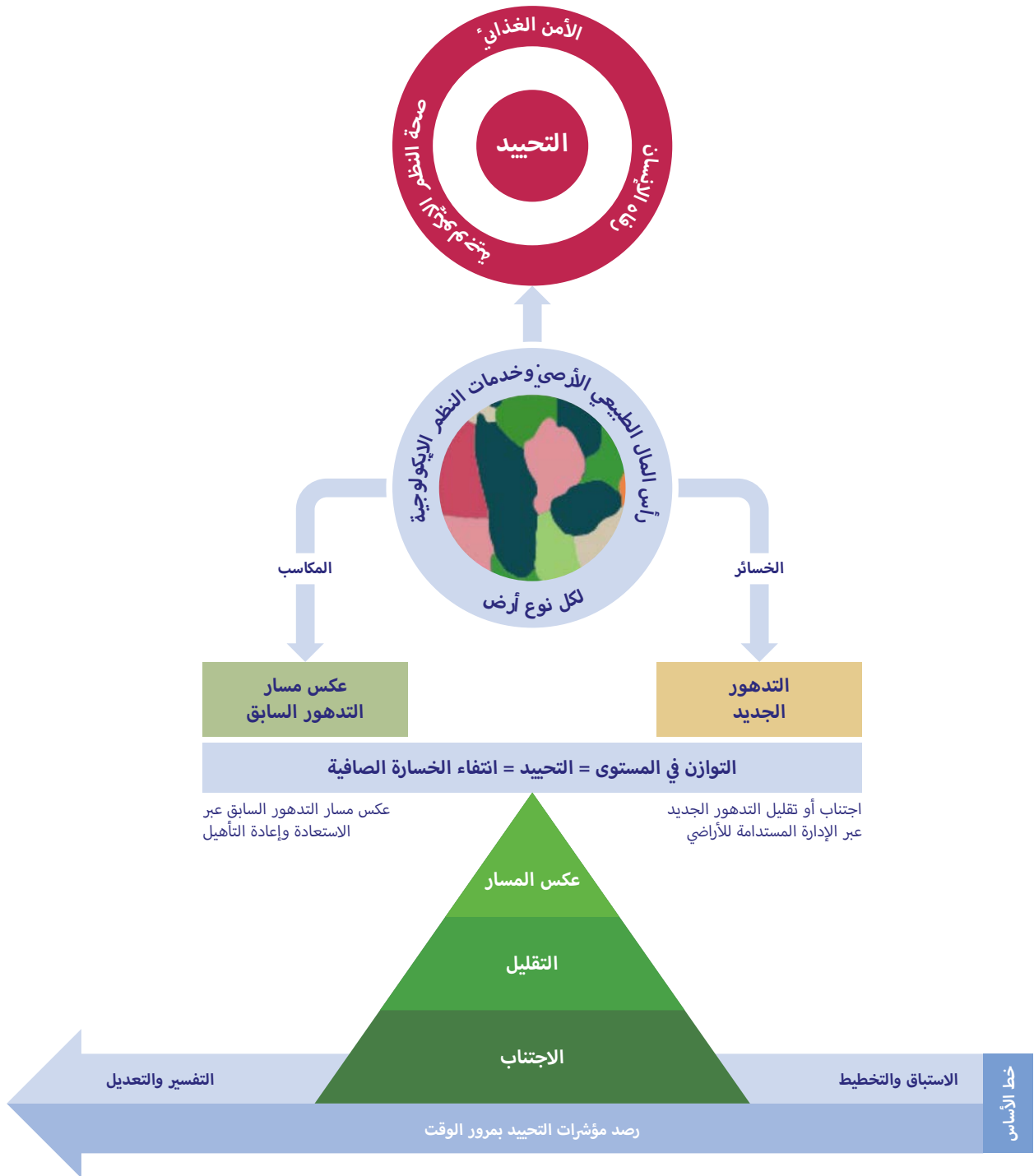
يلزم اتباع نهج قائم على المسطح الطبيعي/المنطقة لرصد التحييد؛ ذلك بأنه يقيّم الخسائر في المنطقة المتأثرة حسب نوع الأرض، وفيها يكشف أحد المؤشرات الثلاثة على الأقل تغيراً سلبياً هاماً. وبالمثل، يقيس النهج المكاسب في المنطقة حسب نوع الأراضي، وذلك من حيث التغير الإيجابي الهام في أحد المؤشرات على الأقل (شريطة ألا يكشف أي من المؤشرات عن تغير سلبي). ويتحقق التحييد عندما تعادل منطقة الخسائر مع منطقة المكاسب في كل نوع من الأراضي وفي مختلف أنواعها على الصعيد القطري. يلزم الأخذ بمؤشرات إضافية لرصد مدى التقدم في تنفيذ التحييد ولرصد المخرجات الاجتماعية-الاقتصادية للتحييد حسب الظروف الوطنية/المحلية. ومن الموصى به بشدة تحديد المؤشرات التكميلية (بشأن خدمات النظم الإيكولوجية، ومؤشرات العمليات، ومؤشرات المخرجات الاجتماعية والاقتصادية) المعنية بالخصائص القطرية أو دون القطرية أو الخاصة بالمشروع، علاوة على تعزيز التفسير الخاص بمعطيات المؤشرات البيوفيزيائية الثلاثة الرئيسة للتحييد. وينبغي رصد مدى التقدم في تنفيذ إجراءات التحييد من خلال مؤشرات التقدم الكفيلة بتوفير إشارة مبكرة عما إذا كان التحييد سيؤتي ثماره بحلول التاريخ المستهدف ويفسح المجال أمام اتخاذ إجراءات تصحيحية عند اللزوم. ومن الوارد أن تشمل تلك المؤشرات - على سبيل المثال - مؤشرات لقياس معدل التقدم في إعداد/تقوية سياسات التمكين، والأخذ بآلية التحييد، وإرساء نظم الرصد ومؤشرات العمل التي تقلل مخاطر تدهور الأراضي؛ ومن ذلك مثلاً عدد هكتارات الأراضي المشمولة بخطط متكاملة لاستخدامات الأراضي أو الخاضعة لبرنامج التحييد. وتشمل المجموعة النهائية من المؤشرات ما هو مختص بتقييم التبعات الاجتماعية والاقتصادية على المدين المتوسط والبعيد لسياسات التحييد وأنشطته.

²⁶ الاتفاقية (2018)، دليل الممارسات الجيدة لمؤشر أهداف التنمية المستدامة رقم 15-3-1. https://knowledge.unccd.int/sites/default/files/inline-files/Metadata-15-03-01_20180123_1.pdf

²⁷ أور وآخرون (2017)، المرجع المذكور.

²⁸ الاتفاقية (2018)، المرجع المذكور.

الشكل 5: العناصر الأساسية للإطار المفاهيمي العلمي للتحديد وعلاقتها المترابطة



المصدر: أور وآخرون، 2017

الفصل الثاني

تعزيز الجهود في تحييد
أثر تدهور الأراضي



2 تعزيز الجهود في تحييد أثر تدهور الأراضي

2,1,1 التحييد والاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغيير المناخ

يسمح تحييد أثر تدهور الأراضي بتحقيق فوائد لصالح التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها؛ إذ تستهدف نُهج تخفيف استخدامات الأراضي مجالاتٍ عدّة في قطاعات استخدامات الأراضي، وتغيير تلك الاستخدامات، والحراجة؛ ويدخل في عدادها مجالات الزراعة والرعي والحراجة، أما وسائل العمل فتتمثل في السياسات والتكنولوجيا والنهج القائمة على السوق. ومن الأمثلة الجيدة على كيفية تخفيف تأثيرات تغير المناخ عبر نهج قائم على الأراضي اتباع سياسات تشجع إنتاج أنواع الوقود الحيوي، ومثلاً من خلال دعم الاستزراع المتنوع والمستدام لمحاصيل منها الذرة وزيت النخيل وقصب السكر وفول الصويا، وتنفيذ مبادرات مثل آلية "الحد من الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها"، وهي الآلية التي تحفز تقليل معدلات إزالة الغابات وتدهورها إلى جانب زيادة مخزون الكربون في الغابات.²⁹ كما ينطوي التحييد على إمكانية قوية لدعم عدّة مبادرات ونُهج تربط بين المناخ والزراعة، مثل الزراعة الذكية مناخياً وعمل كورونيفيا المشترك بشأن الزراعة³⁰، فضلاً عن تقوية دور الزراعة في الحد من تغيير المناخ والتكيف مع تأثيراته.

وبصفة عامة، يمكن لممارسات إدارة الأراضي الذكية مناخياً أن تحسّن خدمات النظام الإيكولوجي التي توفرها التربة، فتزيد من إنتاج الكتلة الأحيائية وتؤدي إلى غلات محاصيل أكثر تعويلاً؛ وهو ما يمكن أن يزيد مرونة سبل العيش الزراعية. كما أن التوسع في التكيف القائم على النظم الإيكولوجية يزيد مرونة تلك النظم والمجتمعات البشرية وصمودها في مواجهة التأثيرات السلبية للتغير المناخي والنوازل الطبيعية. يضاف لما سبق أن خطط التكيف الوطنية واستراتيجيات التكيف دون الوطنية قادرة أيضاً على الإضافة إلى التخطيط المتكامل لاستخدامات الأراضي في إطار جهود التحييد. ومن ثم، فإن وقف تدهور الأراضي وعكس مساره كفيل بتحويل الأرض من مصدر لانبعاثات غازات الدفيئة إلى حوض تجميع من خلال زيادة مخزونات الكربون في التربة والنباتات، علاوة على النهوض بدور رئيس في تقوية صمود المجتمعات الريفية في مواجهة الصدمات المناخية من خلال تأمين وتحسين خدمات النظم الإيكولوجية الحيوية.³¹ وتتجلى تلك الروابط بين المناخ والأرض في المساهمات المحددة وطنياً حسبما قدمته البلدان إلى مؤتمر الأطراف 21 المنبثق عن الاتفاقية الإطارية لتغير المناخ في باريس خلال عام 2015. بداية من العام 2016، اشتملت 165 مساهمة محددة وطنياً تمثل 192 بلداً على أنشطة محددة في مجال الأراضي بُغية التخفيف و/أو التكيف.³²

تُساهم مستهدفات التحييد والتدابير المرتبطة بها في تنفيذ الخطط المناخية الوطنية، بل وتعتمد عليها. ومن ثم، روعيت أوجه التكامل تلك - أو ينبغي مراعاتها - لدى وضع خطط التحييد الوطنية وعند مراجعة وتنقيح المساهمات المحددة وطنياً بمقتضى اتفاقية باريس.³³

إنّ تحييد أثر تدهور الأراضي هو نهج قائم على المعطيات المتعلقة بالأرض، ولذا لديه المقدرة على إحداث تأثير إيجابي في عدّة نظم إيكولوجية أرضية وقطاعات تولّد فوائد بيئية واجتماعية-اقتصادية. ولطالما أثّرت الضغوط المتزايدة والممارسات التقليدية لاستخدام الأراضي في الطبيعة وفي العمليات الكثيرة التي تصون مواردها وسلعها وخدماتها. ولذلك أضحت لزاماً أن تُراعى قرارات استخدام الأراضي كل أوجه التكامل والتبادل الممكنة على جميع الأصعدة من حيث النطاقين المكاني والزمني، مع تفعيل إطار عملي متكامل لإعادة التأهيل والاستعادة وتدابير الإدارة المستدامة للأراضي من أجل تحقيق التحييد.

2,1 اتفاقيات ريو

أقرّت اتفاقيات ثلاث عقب انعقاد قمة الأرض في ريو عام 1992، وهي: اتفاقية التنوع الأحيائي، والاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغيير المناخ، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وعلى الرغم من انفراد كل اتفاقية باختصاصها وأهدافها، إلا أنها تتلاقى في أمور كثيرة وفي إمكانية التنفيذ المشترك لتحقيق أهداف التحييد. وبالنظر إلى الروابط بين الأرض والتنوع الأحيائي وتغير المناخ، نجد أنه من الممكن اتخاذ نهج الاتفاقية المعني بالأراضي منطقاً مناسباً للجمع بين الإجراءات المنبثقة عن اتفاقيات ريو الثلاث (انظر الشكل 6). ويسري هذا أيضاً على خطط العمل الأخرى المعنية، الحكومية منها والدولية، مثل إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث، وإعلان نيويورك بشأن الغابات، وتحدي بون (انظر الفصل 2-2-2).

يمكن للإطار العلمي المفاهيمي للتحديد أن يدعم جهود الرصد وإعداد التقارير الخاصة باتفاقيات ريو الثلاث، فضلاً عن قدرته على التكامل مع مبادرات أخرى عالمية مثل أهداف التنمية المستدامة. وتشمل فرص التكامل الهامة الربط بين عمليات الرصد وإعداد التقارير المتعلقة بمؤشرات التحييد، والتعاون لتعزيز النظم الحالية بُغية رصد المؤشرات الاجتماعية-الاقتصادية، ورصد العوامل الأساسية للبيئة المؤاتية - مثل الحوكمة وحقوق الأراضي وضمان الأراضي.

وقد ارتأت البلدان المشاركة في جهود التحييد أهميةً بالغة في أوجه التكامل الممكنة من خلال تسقيع الرصد وإعداد التقارير الخاصة باتفاقيات ريو الثلاث وغيرها من المبادرات ذات الصلة، ومن هنا انبثقت جهود ترمي إلى تحقيق أوجه التكامل تلك على مستويات مختلفة.

²⁹ كارول هزبرغر وآخرون (2015)، تخفيف تأثيرات التغير المناخي في الأراضي، والاستيلاء على الأراضي والتصارع عليها: فهم التقاطعات والروابط، واستجلاء إجراءات التغيير، مشروع بحثي متعدد المباحث.

³⁰ عمل كورونيفيا المشترك عبارة عن مقرر انتهت إليه الجلسة الثالثة والعشرون من مؤتمر الأطراف المنبثق عن الاتفاقية الإطارية بشأن تغيير المناخ (مؤتمر الأطراف 23) في تشرين الثاني/نوفمبر 2017؛ إيذاناً بالاعتراف الرسمي بأهمية القطاع الزراعي في التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من تأثيراته.

³¹ أن وودفان (2009)، استخدام ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي بُغية التكيف مع تغيير المناخ وتخفيف تأثيراته في أفريقيا جنوب الصحراء، مبادرة "أرض أفريقيا".

³² الاتفاقية (2016)، تحقيق تحييد أثر تدهور الأراضي على الصعيد القطري.

³³ الآلية العالمية (2016)، وضع أهداف تحييد أثر تدهور الأراضي - دليل تقني.

2,1,2 التحديد واتفاقية التنوع الأحيائي

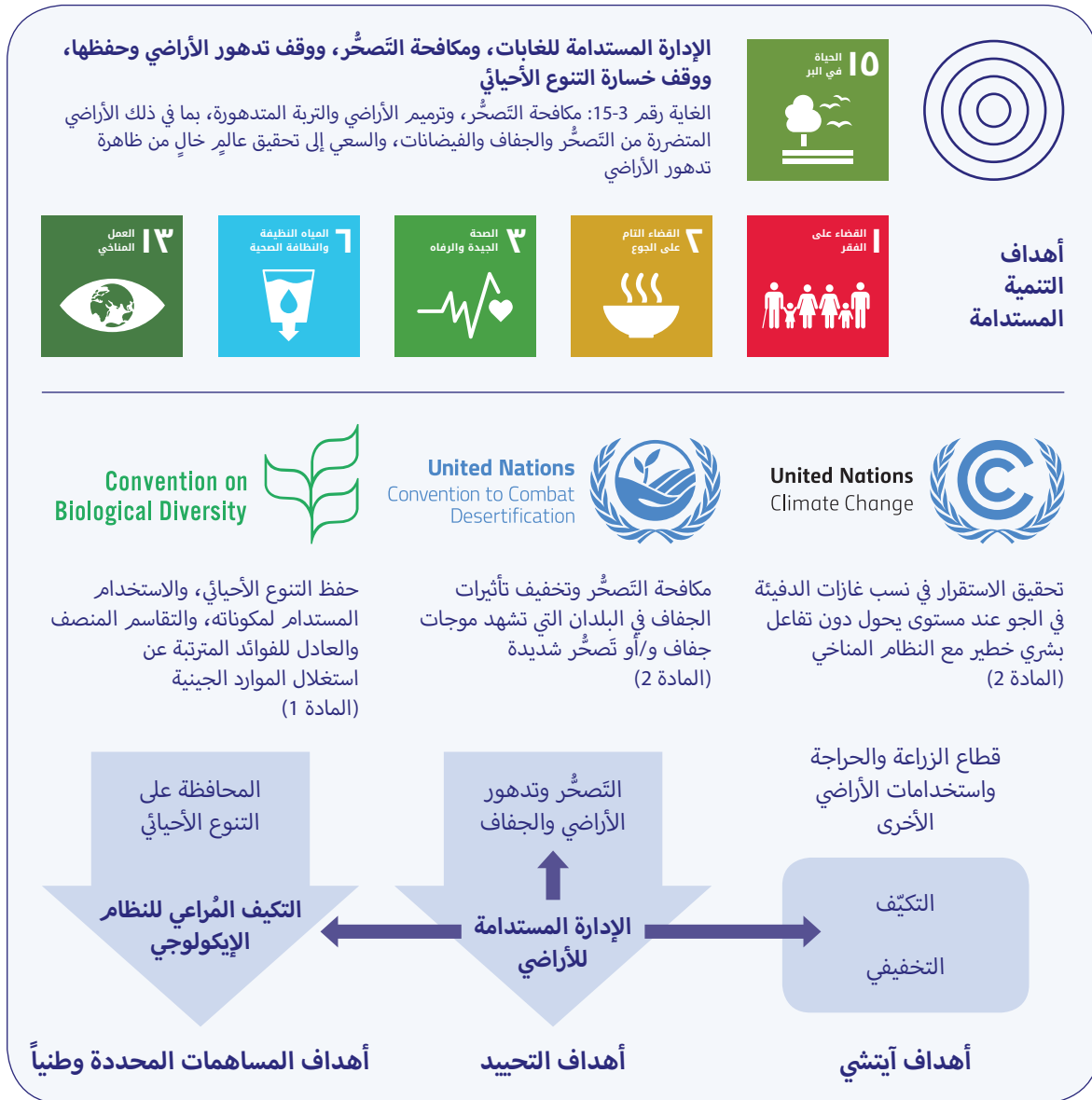
يمكن استجلاء أوجه التكامل أيضاً بين التحديد ونهج اتفاقية التنوع الأحيائي من خلال مساهمات التحديد في تحقيق عدّة أهداف من أهداف آيتشي للتنوع الأحيائي، ومنها مثلاً:³⁶

- يرمي الهدف رقم 5 إلى تقليل خسارة الموائل إلى مستوى الصفر، والحد من تدهورها بشدة؛
- يرمي الهدف رقم 7 إلى الإدارة المستدامة للمناطق الخاضعة للأنشطة الزراعية والحرجية؛
- يرمي الهدف رقم 14 إلى حماية النظم الإيكولوجية التي تقدم خدمات أساسية، شاملة الخدمات المتعلقة بالمياه والصحة وسبل العيش والرفاه؛
- يرمي الهدف رقم 15 إلى تقوية صمود النظم الإيكولوجية، وزيادة مخزونات الكربون وتقليل النظم الإيكولوجية المتدهورة.

ثمة ترابط قوي بين النهج العالمية لاتفاقية التنوع الأحيائي وخطتها الاستراتيجية وأهداف آيتشي للتنوع الأحيائي وما أعقب ذلك حديثاً من صدور الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد العام 2020،³⁴ من جانب، والنهج المفاهيمية حيال استخدامات الأراضي المستدامة، من جانب آخر، على الرغم من انعدام ذكر هذا المصطلح صراحةً.³⁵ أي أن المحافظة على التنوع الأحيائي والاستخدام المستدام لها يشكلان عنصرين أساسيين في الحلول القائمة على حسن إدارة الأراضي والمقومات الطبيعية، موفرة بذلك فوائد مستدامة جمّة.

وبالنظر إلى كيفية مساهمة التحديد في سبل العيش وفي الرفاه إلى جانب إذكاء جهود المحافظة على التنوع الأحيائي في آن واحد، فإن الإدارة المستدامة للتنوع الحيوي يمكن إدراجها كذلك ضمن التخطيط المتكامل لاستخدامات الأراضي من أجل تحقيق الهدف رقم 15 من أهداف التنمية المستدامة وغيره من الفوائد المتعددة.

الشكل 6: الإدارة المستدامة للأراضي بوصفها وسيلة شاملة لتحقيق أهداف اتفاقيات ريو الثلاثة وأهداف التنمية المستدامة



مأخوذ بتصرف من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، 2017

³⁴ <https://www.cbd.int/conferences/post2020>

³⁵ فرانزيسكا وولف وديمو كافينغست (2015)، استكشاف خيارات تقوية الاستخدام المستدام للأراضي ضمن اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع الأحيائي، ورقة مناقشة "غلوبال لاندز".

³⁶ الاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة (2015)، تحديد أثر تدهور الأراضي: التبعات والفرص في مجال حفظ الطبيعة.

2,2 أطر أخرى ومبادرات تكميلية

2,2,1 التحديد وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث

إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث هو عبارة عن اتفاق طوعي غير ملزم يقر بأن الدور الرئيس للحد من مخاطر الكوارث لا يُنَاط بالبلدان فحسب، بل هي مسؤولية ينبغي تقاسمها مع أصحاب مصلحة آخرين من بينهم الحكومات المحلية، والقطاع الخاص، وغيرهم من الفاعلين الأساسيين. يهدف الإطار إلى تعزيز جهود الحد من مخاطر الكوارث والخسائر في الأرواح وسبل العيش والصحة وفي الأصول الاقتصادية والمادية والاجتماعية والثقافية والبيئية لدى الناس والشركات والمجتمعات والبلدان.³⁷

ومن ثم، تشكّل جهود التحديد الملتقية مع إطار سينداي أوجه تكامل وتأزر قوية، إذ تعتمد في ذلك اعتماداً قوياً على التخطيط لاستخدامات الأراضي بُعْثَةً تنفيذ تلك الجهود. وجاء إطار الحد من مخاطر الكوارث لما بعد 2015 مشجعاً على إنشاء الآليات والحوافز اللازمة حرصاً على تحقيق مستويات عالية من الامتثال للأحكام الحالية المعززة للسلامة بمقتضى القوانين واللوائح القطاعية؛ بما في ذلك ما يتناول منها استخدامات الأراضي والتخطيط الحضري، وقوانين البناء، والإدارة البيئية وإدارة الموارد، ومعايير الصحة والسلامة؛ وحرصاً أيضاً على تحديث ما سبق عند الاقتضاء بُعْثَةً إيلاء القدر الكافي من التركيز إلى إدارة مخاطر الكوارث.³⁸

علاوة على ما سلف، تعد استعادة الأراضي والنظم الإيكولوجية المتدهور أداة مهمة في تعزيز جودة الحياة في المناطق الحضرية والريفية على حد سواء، وحماية البشر من الكوارث الطبيعية. فمثلاً، تعد الإدارة المستدامة للأراضي ومستجمعات المياه جزءاً أصيلاً من النظم الإيكولوجية المرنة القادرة على تقليل مخاطر الجفاف والفيضانات. وقد نُفذت تلك النظم

وغيرها من أنشطة التكيف القائمة على النظم الإيكولوجية للمحافظة على التربة والمياه في مناطق متنوعة معرضة للكوارث، وأُثبتت حدوث تحسينات وفوائد في العوائد الزراعية التي تجاوزت القيمة المستثمرة بنحو 13 ضعفاً في بعض الأحيان.³⁹

2,2,2 مبادرات أخرى تكميلية

شهدت الفترة منذ 2005 إعلان عدد من الالتزامات العالمية والإقليمية لوقف تدهور الأراضي وعكس مساره واستعادة النظم الإيكولوجية المتدهورة (انظر الجدول رقم 1). وتشمل تلك الالتزامات "تحدي بون" المعني باستعادة الغابات والمساحات الطبيعية، وإعلان نيويورك بشأن الغابات، ومبادرة 4 لكل 1000، وغيرها من المبادرات الإقليمية ذات الصلة مثل مباداة 20×20 في أمريكا اللاتينية، ومبادرة أفريقيا لاستعادة الغابات والمساحات الطبيعية، ومبادرة السور الأخضر العظيم في أفريقيا، ومبادرة السور الأخضر العظيم في الصين.

ثمة جهود مبدولة أيضاً لتقييم حالة تدهور الأراضي وتأثيراتها، بما في ذلك التقييم المواضيعي لتدهور الأراضي وجهود الاستعادة في إطار المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، ومبادرة الفريق المعني برصد الأرض، ومبادرة اقتصادات تدهور الأراضي. وتحمل مبادرات رصد الأراضي تلك صفهً تكميلية للمنابر الإلكترونية التي تُساهم في تقديم المعلومات البيئية التي يمكن تعزيزها، مثل الموقع التفاعلي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP-Live).⁴⁰ وعلى الرغم من أن هذه القائمة ليست شاملة، إلا أنها تسلط الضوء على الإمكانيات القوية للأنشطة التكاملية (مثل مشاطرة البيانات، والعمليات المتكاملة، إلخ) وضرورة تشجيعها بقوة.

³⁷ <https://www.unisdr.org/we/coordinate/sendai-framework>

³⁸ https://www.preventionweb.net/files/43291_sendaiframeworkfordren.pdf

³⁹ الاتفاقية (2016)، حصاد الثمار: تمويل تحديد أثر تدهور الأراضي.

⁴⁰ يتيح الموقع التفاعلي للدول الأعضاء في الأمم المتحدة صلاحية الوصول المفتوح إلى المعلومات والمعارف المتعلقة بالبيئة على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية. ويدعم الموقع السياسة البيئية من خلال جهود الاستشراف والتوقعات والتقييمات، كما يتيح بناء القدرات للبلدان من أجل تحقيق خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة. كما يقدم الموقع التفاعلي معلومات حديثة عن العلوم التشاركية، ومجتمعات الممارسة، والقصص المهمة ودراسات الحالة عن البيئة والبشر: <https://environmentlive.unep.org/>

الجدول 1: لمحة عامة عن المبادرات التكميلية والالتزامات المختلفة ذات الإمكانات القوية في مؤازرة جهود التحديد

المبادرة/الالتزام	الأمانة العامة	عام البدء	الهدف	المجال المستهدف	توصيف العلاقة بالتحديد
تحدي بون بشأن استعادة مسطحات الغابات (http://www.bonnchallenge.org/content/challenge)	IUCN	2011	بحلول العام 2020 تحقيق استعادة 150 مليون هكتار من أراضي العالم المتصحرة والمتدهورة، وصولاً إلى 350 مليون هكتار بحلول عام 2030.	عالمية	ارتفعت جهود استعادة المسطحات الطبيعية من 11 بلداً مشاركاً في 2011 إلى 46 بلداً في 2018. وفي نيسان/ أبريل 2018، أصبح مشروع "تسونامي المليار شجرة" في محيط جبل هندو كوش في باكستان أول مشروع يقي بتعهداته في تحدي بون من خلال استعادة ما يقرب من 350 ألف هكتار من الأراضي المتصحرة والمتدهورة. وأفادت التقارير بأن المشروع قد حقق هدف الاستعادة المنشود منه عبر مزيج من جهود التوليد الطبيعية المحمية والتحريج المخطط، وأنشأ لذلك 13 ألف مشتل خاص ساهمت في تعزيز مصادر الدخل المحلية، وولدت آلاف الوظائف الخضراء، ومكنت شباباً ونساءً عاطلين في المقاطعة. ⁴¹
إعلان نيويورك بشأن الغابات (https://nydglobalplatform.org/)	شراكة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع معهد ميريديان ومستشاري المناخ	2014	عشرة أهداف عالمية لحماية الغابات واستعادتها وإنهاء خسارة الغابات الطبيعية بحلول عام 2030	عالمية	يدعو الإعلان إلى استعادة 350 مليون هكتار من الأراضي المتدهورة والمتصحرة بحلول عام 2030، وسيُساهم ذلك في تحقيق أهداف التحديد المتعلقة بالغابات.
مبادرة 4 لكل 1000 (https://www.4p1000.org/)	المؤسسة المعنية بنظام الفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية	2015	إثبات أن الزراعة - لا سيما التربة الزراعية - قادرة على القيام بدور حاسم في مجالات الأمن الغذائي والتغير المناخي.	عالمية	يتمثل طموح المبادرة في تشجيع أصحاب المصلحة على التحول نحو الزراعة المنتجة العالية المرونة (استناداً إلى الإدارة المناسبة للأراضي والتربة)، وفي إيجاد وظائف واستدراك مداخيل تكفل التنمية المستدامة بعد ذلك، لذا سٌساهم المبادرة في تحقيق التحديد في الأراضي الزراعية.
مبادرة اقتصادات تدهور الأراضي (http://www.eld-initiative.org/)	الأمانة العامة لمبادرة اقتصادات تدهور الأراضي، بضيافة الوكالة الألمانية للتعاون الدولي	2012	إدماج الوعي باقتصادات تدهور الأراضي والإدارة المستدامة للأراضي في المجالات العلمية والسياسية والعامة والخاصة. ومن خلال الجهود البحثية، وبناء القدرات، والتبادل المعرفي الفعال، يمكن السعي إلى التحقق من فهم اقتصادات الإدارة المستدامة للأراضي ومن نفعها.	عالمية	استندت هذه المبادرة إلى الفوائد الاقتصادية للأراضي والنظم الإيكولوجية فيها. وتهتمّ بإبراز قيمة الإدارة المستدامة للأراضي، وتقدم نهجاً عالمياً لتحليل اقتصادات تدهور الأراضي.
مبادرة تحديد أثر تدهور الأراضي لدى فريق رصد الأرض (https://www.earthobservations.org/activity.php?id=149)	فريق رصد الأرض	2017	دعم اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في تنفيذ أهدافها بتقديم معلومات مساحية وقياسات ميدانية.	عالمية	تعزز هذه المبادرة التنمية التعاونية، وتقديم مجموعات بيانات رصد الأرض واستخدامها، مقترنة بمعايير الجودة وأدوات التحليل اللازمة لتحقيق التحديد.

⁴¹ http://climateinitiativesplatform.org/index.php/Bonn_Challenge_-_Landscape_Restoration

المبادرة/الالتزام	الأمانة العامة	عام البدء	الهدف	المجال المستهدف	توصيف العلاقة بالتحديد
مبادرة استعادة النظم الإيكولوجية للغابات (https://www.cbd.int/restoration/feri/)	اتفاقية التنوع الأحيائي	2014-2020	الدعم المباشر للأعضاء من البلدان النامية في تفعيل أهداف وخطط وطنية لحفظ النظم الإيكولوجية واستعادتها ضمن إطار الخطة الاستراتيجية وأهداف آيتشي للتنوع الحيوي.	عالمية	من خلال سلسلة من الورش الإقليمية لبناء القدرات والمعلومات المرجعية المقدمة، تتيح مبادرة استعادة النظم الإيكولوجية للغابات للبلدان استجلاء أفضل الممارسات وتبادل الخبرات، بما في ذلك التحديات والفرص، من أجل المساهمة في الأنشطة المخطط لها المتعلقة بحفظ النظم الإيكولوجية للغابات وتحقيق أهداف الاستعادة. وانطلاقاً من الواقع الحالي، عقدت ورشة لبناء القدرات في إطار المبادرة في غانا لفائدة منطقة غرب أفريقيا، وأخرى في تايلاند لبعض المناطق الداخلية في آسيا.
مبادرة 20x20 في أمريكا اللاتينية (https://initiative20x20.org)	معهد الموارد العالمية	2014	استعادة 20 مليون هكتار من الأراضي في أمريكا اللاتينية والكاريبي بحلول عام 2020.	أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي	من المتصور بذل جهد هائل في الرصد ضمن المبادرة، بما يتيح توثيق عملية الاستعادة بالتفصيل. وتشمل أهم عناصر هذا الجهد: الاستشعار من بعد، وأخذ عينات ميدانية، والنمذجة.
مبادرة أفريقيا لاستعادة الغابات والمساحات الخضراء (AFR100) (https://afr100.org)	الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد)	2015	جهد بقيادة قُطرية لاستعادة 100 مليون هكتار من الأراضي في أفريقيا بحلول عام 2030. يهدف هذا الجهد إلى الإسراع بوتيرة الاستعادة لتحسين الأمن الغذائي، وزيادة الصمود أمام التغيرات المناخية وتخفيف تأثيراتها، ومكافحة الفقر بالمناطق الريفية.	أفريقيا	تجمع مبادرة AFR100 بين القيادة السياسية والموارد المالية والتقنية لدعم حركة ضخمة واسعة النطاق لاستعادة الغابات والمساحات الطبيعية في عموم أنحاء أفريقيا. كما تتيح منبراً للتعاون الأكثر فاعلية من أجل الإسراع بنجاحات الاستعادة.
مبادرة السور الأخضر العظيم في أفريقيا (http://www.greatgreenwall.org/about-great-green-wall/)	الاتحاد الأفريقي	2008	يتوقع أن تُساهم المرحلة الجديدة من المبادرة في استعادة 50 مليون هكتار من الأراضي بحلول عام 2030، وحصر 250 مليون طن من الكربون، ودعم 300 مليون نسمة في المجتمعات المحاذية للساحل، وإتاحة الوصول لنحو 10 ملايين من صغار المزارعين إلى تقنيات زراعية مقاومة للتغير المناخي.	أفريقيا	للفاء بالرؤية التي تحملها مبادرة السور الأخضر العظيم في أفريقيا، تقترح آلية اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر هذه المبادرة الجديدة للمساعدة في بلوغ كل مجتمع معني بالسور الأخضر العظيم والتحقق من عدم ترك أي مجتمع متخلفاً عن الركب. يتطلب ذلك مشاركة كبيرة من المجتمعات المحلية في إطار مبادرة السور الأخضر العظيم.
مبادرة السور الأخضر العظيم في الصين	حكومة الصين	1978	زيادة غطاء الغابات الشمالي في الصين من 5 إلى 15٪، ما يُساهم في الحد من التصحر. يشمل ذلك تغطية منطقة بطول 4500 كم بطول الجانب الشمالي من الصحارى الصينية بمائة مليار شجرة.	الصين/ صحراء غوبي	شهدت الفترة منذ 2016 غرس أكثر من 66 مليار شجرة وفق طرق تتراوح بين البذر الهوائي والحوافز النقدية المقدمة للمزارعين القائمين على غرس الأشجار والفسائل وغيرها من النباتات.

2,3 مساهمة التحديد في القطاعات الوطنية

ما زال التصدي لتدهور الأراضي وتأثيراته تحدياً قائماً، وخصوصاً مع التزام معظم أصحاب المصلحة على المستويين الاقتصادي والسياسي بمسارات مزاولة الأعمال كالمعتاد. وعلى الرغم من ذلك، فإن الخيارات البديلة المستندة إلى نهج قائمة على الأراضي وتعزز جهود التحديد قد ثبت أنها تثمر عن تأثيرات إيجابية في عدد من القطاعات.

2,3,1 التحديد والغابات

تشكل الغابات نحو 30٪ من مسطح الأرض، وهي مصدر لسلع وخدمات مختلفة مثل الأخشاب والغذاء والوقود والأعلاف والمنتجات غير الخشبية والمأوى. كما تُساهم في توليد دخل لنحو 1.6 مليار نسمة، لا سيما في البلدان النامية التي تعتمد غالبية سكانها على منتجات الغابات غير الخشبية لتلبية احتياجاتها الاقتصادية والصحية والغذائية. ويمكن لاستخدام منتجات الغابات غير الخشبية استخداماً صحيحاً بيئياً أن يُساهم في الجمع بين جهود حفظ التنوع الأحيائي والمعيش المستدامة، مع اجتناب التصحر والممارسات المسببة لتدهور الأراضي (مثل: رعي الماشية على نطاق واسع). وبالإضافة إلى كون الغابات موئلاً حيواً لنسبة 80٪ من كل أنواع الأحياء البرية، فهي تُساهم في تخفيف كثير من الكوارث الطبيعية مثل الفيضانات والانزلاقات الأرضية والانهيئات الجليدية والجفاف والعواصف الرملية والتربة.

ولكن على الرغم من أهميتها، فقد شهدت النظم الإيكولوجية للغابات اتجاهات متراجعة على مدار العقود القليلة المنصرمة، وذلك من حيث الإنتاجية والغطاء النباتي، ومرتد ذلك بالأساس إلى التغير المناخي وسوء الإدارة. ومن ثم، فإن التصدي لهذه القضية يحتم الأخذ بنهج متكامل لإدارة موارد الأراضي والغابات إدارةً مستدامة معاً، ويتأتى ذلك بأمر منها تطبيق نهج متكامل لاستخدامات الأراضي وغرس الأشجار لتحقيق فوائد كثيرة على مستوى المسطحات الطبيعية. والحق أن الكثير من أوجه التكامل والترابط قائمة بالفعل بين هذين الموردين، ما يعني أن النهج المتكاملة ستُساهم في اجتناب التكرار واستغلال الجهود المبذولة في تحقيق فاعلية أكبر. علاوة على ذلك، فإن الهدف الأول من الأهداف العالمية للغابات المنبثقة عن خطة الأمم المتحدة الاستراتيجية للغابات حتى 2030 (الرامي إلى "عكس مسار" الخسارة في غطاء الغابات حول العالم عبر الإدارة المستدامة للغابات، بما في ذلك الحماية والاستعادة والتجديد وإعادة التحريج، وزيادة الجهود الرامية إلى منع تدهور الغابات والمساهمة في الجهد العالمي للتعامل مع التغير المناخي) إنما هو هدف داعم ومساهم في تحقيق الغاية 3-15 من أهداف التنمية المستدامة. وقد وضعت معظم البلدان - المدعومة ببرنامج وضع أهداف التحديد - أهدافاً تحييدية متعلقة بالغابات، ومن ذلك زيادة منطقة الغابات أو تدعيم إنتاجية أراضي الغابات.^{42, 43, 44}

2,3,2 التحديد والزراعة

إن أكثر من نصف الأراضي الزراعية في العالم متأثر بتدهور التربة. علاوة على ذلك، من المرجح أن يتأثر الإنتاج الزراعي تأثراً حاداً بسبب تقلبات المناخ وتغيراته، بما يفرض على انخفاض بنسبة 50٪ في عوائد بعض المحاصيل الزراعية المروية بالمطر بحلول عام 2020.

وقد نُفذت نهج أرضية باستخدام أساليب مستدامة وفعالة من حيث الموارد وقليلة المدخلات الخارجية، فنجحت في استعادة الحالة الإنتاجية للأرض المتدهورة، وتحسين العوائد، وتعزيز الصمود. فمثلاً، نُفذ نحو 40 مشروعاً للإدارة المستدامة للأراضي في مستهل الألفية في شتى أنحاء أفريقيا، ما حقق فوائد لنحو 10.4 مليون مزارع وأسرهم. كما زادت عوائد المحاصيل على الضعف خلال متوسط زمني محسوب 10-3 بالسنين، وهو ما حقق زيادة في متوسط الإنتاج الغذائي البالغ 5.79 مليون طن في العام.⁴⁵

وفي هذا السياق، اقترحت مبادرة اقتصادات تدهور الأراضي أن تحقيق نسبة 95٪ من الحد الأقصى لعوائد المحاصيل من خلال ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي من شأنه أن يحقق إنتاجاً سنوياً إضافياً يناهز 2.3 مليار طن، أي ما يعادل 1.4 تريليون دولار أمريكي. وبمقدور الإدارة المستدامة للأراضي أن تقلل أيضاً من التأثيرات السلبية للزراعة التقليدية؛ ذلك بأن تقليل المدخلات الخارجية وتحسينها، مثل الأسمدة والمبيدات الحشرية والمياه والطاقة، يمكن الإدارة المستدامة للأراضي من تقليل التلوث المنتشر في الهواء والماء والتربة. كما أن تلك الإدارة تؤدي بعد ذلك إلى زيادة المياه والمغذيات المتاحة في التربة. أما على صعيد توليد المخصبات في المزارع، مثل الأشجار المثبتة للنيتروجين أو محاصيل الغطاء البقولي، فإنه يقلل الحاجة إلى الأسمدة المعدنية. ومن ثم، فإن الاستخدام الذي للتنوع الحيوي يُساهم أيضاً في إيجاد موانع طبيعي للوقاية من الأمراض والحشرات، ويقلل التأثيرات الصحية السلبية المترتبة عن المبيدات الحشرية.⁴⁶

2.3.3 التحديد والمياه

إن التراجع الحالي في جودة المياه وفي مدى إتاحتها سوف يتواصل، مقترناً بفترات أوسع من الجفاف الطويل والحاد، وذلك إذا استمرت اتجاهات تدهور الأراضي وتغير المناخ على حالها. أما الإدارة الذكية المتكاملة للأراضي والمياه فتتيح حلاً فعالاً طويل الأمد لندرة المياه والجفاف والتلوث. علاوة على ذلك، تُساهم بعض ممارسات الزراعة الإيكولوجية في إيجاد تربة غنية بالمادة العضوية وأقدر على حفظ الماء عند الجذور بما يزيد من كفاءة استخدام المياه. كما أن الفرش بمخلفات المحاصيل، وغرس البقوليات بوصفها محاصيل غطائية، والزراعة البينية مع الأشجار إنما هي أساليب تُساهم كلها في بناء المادة العضوية بالتربة، بما يقلل جريان المياه ويحسن خصوبة التربة.

⁴² جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية (2015)، إثيوبيا - التقرير القطري لتحديد أثر تدهور الأراضي. متاح على: https://knowledge.unccd.int/sites/default/files/inline-files/ethiopia_idn_country_report_final.pdf

⁴³ الأمم المتحدة، الجمعية العامة، تقرير منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات في جلسته الخاصة عام 2017 (خطة الأمم المتحدة الاستراتيجية للغابات 2017-2030)، 8 E/2017/10 من شباط/فبراير 2017. متاح على <http://undocs.org/en/E/2017/10>.

⁴⁴ جمهورية إندونيسيا (2015)، إندونيسيا - التقارير القطرية لتحديد أثر تدهور الأراضي. متاح على: https://knowledge.unccd.int/sites/default/files/inline-files/indonesia_idn_country_report.pdf

⁴⁵ الشبكة العالمية لنهج وتكنولوجيا حفظ الموارد (2007)، عندما تكون الأرض أكثر اخضراراً - دراسات حالة وتحليل لمبادرات حفظ التربة والمياه حول العالم.

⁴⁶ سانز وآخرون (2017)، مساهمة الإدارة المستدامة للأراضي في التكيف مع تغير المناخ في الأراضي وتخفيف تأثيراته؛ تقرير صادر من هيئة التفاعل بين السياسات والعلوم، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، بون، ألمانيا.

2,3,5 التحييد والطاقة

إنَّ إتاحة الطاقة هي مطلب رئيس لتحقيق الأمن وتخفيف تأثيرات التغير المناخي، وإنتاج الغذاء، والتوظيف، وزيادة الدخل. ولطالما تسبَّت تلبية الطلب المتنامي على الطاقة بواسطة مصادر الطاقة التقليدية بالأساس، مثل أنواع الوقود الأحفوري، ومصادر المياه العذبة والموارد الأرضية، مشفوعة بتأثيرات كبيرة على المستويين الاجتماعي والبيئي، مخلفةً 'طبعة أثرها' في الأرض. وفي كثيرٍ من البلدان المصنفة ضمن فئة الدخل المنخفض والمتوسط، لا سيما في المجتمعات النائية، يهيمن الحطب على مصادر توفير الطاقة لأغراض التدفئة والطهي المنزلية. وعلى الصعيد العالمي، يستأثر الحطب بنسبة 10٪ تقريباً من إجمالي إمدادات الطاقة. وعلى الرغم من أن استهلاك الحطب لدى الأسر الريفية لم يعد سبباً رئيساً لتدهور الغابات أو التصحر، إلا أن إنتاج الفحم غير مستدام إلى حد كبير، ما يؤدي إلى خسائر جسيمة في الغطاء الشجري، خصوصاً في مناطق الأراضي الجافة.

وعلى نحو مماثل، ينطوي تطوير أنواع الطاقة المتجددة - مثل الكتلة الحيوية والحرارية الأرضية والمائية والشمسية وطاقة الرياح - على متطلبات كبيرة من حيث الموارد الأرضية، وهو ما قد يزيد مستقبلاً بفعل ارتفاع حصص المصادر المتنوعة المتجددة.⁵⁰ فمثلاً، تؤدي مصادر الطاقة النباتية/الوقود الحيوي إلى خلق اتجاهات متنافسة بين الغذاء والطاقة والبيئة بالفعل، حيث يتنافس الغذاء والطاقة على حصتهما من الأرض بما يعود بمزيد من الضرر على البيئة.⁵¹ ومع ذلك، يمكن لأنواع الوقود الحيوي أن تكون بديلاً ناجعاً شريطة زراعة محاصيل الوقود الحيوي في أرض متدهورة أو أرض غير زراعية أو أرض أتيحت إثر تكثيف الإنتاج الحيواني.⁵²

وقد يحدث التنافس على موارد الأراضي أيضاً عند استخدام نظم الطاقة الشمسية (الكهروضوئية) التي تشغل مناطق شاسعة حسب مستوى التشميس. ومن ثم، فإن اتباع استراتيجيات عدّة - مثل الجمع بين نظم الطاقة الشمسية والزراعة وغيرها من نظم الطاقة المتجددة - من شأنه اجتنب التأثيرات الواقعة على موارد الأراضي أو التخفيف منها. وتطبيق نهج متكاملة لإدارة الأراضي والاستعادة الغابات والمساحات الطبيعية، فإن التحييد يتيح عدّة إمكانيات للحد من المفاضلة بين تخصيص استخدامات الأراضي لأغراض مختلفة مثل توليد الحطب المستدام والطاقة الحيوية، علاوة على تحقيق أمن الطاقة (خصوصاً للمجتمعات الريفية) مع حفظ النظم الإيكولوجية.

يضاف لما سبق أن التحييد كفيل بتعزيز إنتاجية الطاقة المائية؛ فباجتناب تدهور الأراضي والحد منه وعكس مساره يمكن للتحديد أن يقلل تعرية التربة وإطماء السدود، وهو ما يعني زيادة دورة حياة السدود وتقليل تكاليف التشغيل الخاصة بالطاقة المائية.

في دراسة وثّقتها الشبكة العالمية لتهج وتكنولوجيا حفظ الموارد وشملت 40 تقنية من تكنولوجيا الإدارة المستدامة للأراضي والمياه، انتهت إلى أن نحو 88٪ من التكنولوجيا أدت إلى زيادة في رطوبة التربة. كما أدى تقليل جريان الماء وزيادة تخلفه وتخزينه في التربة إلى وفرة أكبر في المياه. علاوة على ذلك، عززت تكنولوجيا الإدارة المستدامة للأراضي والمياه من إمكانية تقليل التبخر في البيئات الجافة التي قد تصل فيها نسبة فقدان الأمطار إلى 70٪ ويساهم الارتقاء بممارسات إدارة الأراضي بمساهمة هامة في تيسير التنافس على موارد المياه.⁴⁷

يؤدي تلوث المياه الناجم عن تدهور الأراضي والممارسات غير المستدامة إلى التأثير في جودة المياه. وتُزيل معالجة المياه التقليدية الملوثات غير المرغوبة مثل المبيدات الحشرية والمغذيات، غير أنها مكلفة من حيث موارد الطاقة والموارد المالية. أما تنفيذ تدابير الإدارة المستدامة للأراضي وتقليل تدهور الأراضي في مستجمعات مياه الشرب فمن شأنه تقليل دخول الملوثات إلى إمدادات المياه. ولهذا قدرة هائلة على تقليل تكاليف معالجة المياه. إن تعزيز جهود التحييد في مناطق تجمع مياه أعالي الأنهار يساهم أيضاً في تقليل تعرية التربة، وهو ما يقلل بدوره من مشاكل الإطماء عند سدود المياه، بما يخفف تكاليف الصيانة ويمدّ دورة حياة خزانات المياه والبنية الأساسية الكهرومائية. ومن ثم، فإن التخطيط للتحديد وتنفيذه على مستوى مستجمعات المياه سيحدث ثورة في الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية وفي بناء الصمود في مواجهة الجفاف وغيرها من تأثيرات تغير المناخ.⁴⁸

2,3,4 التحييد والتوسع الحضري

يمكن للتحديد أن يساهم في إقامة مدن ومجتمعات مستدامة من خلال الأخذ بالجوانب الإيجابية للتوسع الحضري وتقوية الروابط بين الريفي والحضري. ومع التطور المتنامي للبنية الأساسية المبنية و/أو الخضراء المصممة وفق متطلبات استخدامات الأراضي المتعددة الوظائف، يمكن للمناطق الحضرية أن تحتضن محيطها شبه الحضري والريفي لإنتاج "فسيفساء خضراء" لرأب الصدع الحضري الريفي ببنية أساسية خضراء متكاملة. وتتيح هذه المساحات الطبيعية ذات الأنماط الفسيفسائية مساحات للاستجمام والإنتاج الغذائي، فضلاً عن موائيل للتنوع الأحيائي؛ بما في ذلك عناصر من قبيل الغابات الحضرية والبستنة. ويساهم هذا بدوره في تحسين حياة قاطني المدن وصحتهم.

ومع أخذ خدمات النظم الإيكولوجية في الاعتبار، فإن التخطيط المتكامل للمساحات الطبيعية كفيل بتحسين إمدادات المياه وجودتها بالتزامن مع تقليل مخاطر موجات الجفاف والفيضانات. أما تحسين إدارة الأراضي على مستوى مستجمعات المياه فكفيل بتعزيز القدرة الطبيعية لدى النظم الإيكولوجية للاحتفاظ بالمياه من خلال تبطين وامتصاص بعض الجريان، في ما تؤدي ممارسات من قبيل الأسقف الخضراء والرصف المسامي والمساحات الخضراء في المناطق الحضرية إلى تحسين امتصاص المياه واحتباسها.⁴⁹

⁴⁷ الاتفاقية (2016)، إصلاح طبيعي: نهج مشترك لتحقيق أهداف التنمية المستدامة العالمية.

⁴⁸ الاتفاقية (2016)، المرجع المذكور.

⁴⁹ الاتفاقية (2016)، حصاد الثمار: تمويل تحييد أثر تدهور الأراضي.

⁵⁰ جيه ساتاي وآخرون (2011)، الطاقة المتجددة في سياق الطاقة المستدامة. تقرير خاص من الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ بشأن مصادر الطاقة المتجددة وتخفيف تأثيرات التغير المناخي، أو إندوهوفر وآخرون، نسخة منقحة، مطبعة جامعة كمبريدج، المملكة المتحدة ونيويورك، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية.

⁵¹ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (2017)، توقعات الأراضي العالمية، الإصدار الأول، بون، ألمانيا، متاح على: https://knowledge.unccid.int/sites/default/files/2018-06/GLO%20English_Full_Report_rev1.pdf

⁵² اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (2017)، توقعات الأراضي العالمية، وثيقة عمل: الطاقة واستخدام الأراضي، متاح على: http://iinas.org/tl_files/iinas/downloads/land/IINAS_2017_UNCCD-IRENA_Energy-Land_paper.pdf

2,3,6 التحديد والتعدين

التعدين قطاع ينطوي على تأثيرات كبيرة في الأرض، وغالباً ما تقترن بتبعات صحية سلبية؛ ولذلك يقتضي مراعاته في جهود التحديد. وتشير البراهين إلى أن التحديد يؤسس فرصاً جيدة لمزاولة الأعمال من حيث الربحية والاستدامة والمسؤولية الاجتماعية. وقد كشف تحليل أجرته الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر⁵³ بشأن قطاع التعدين عن فرصة هائلة وربما غير مسبوقة لإشراك الشركات في عمليات مسؤولة اجتماعياً. وبيئياً بما يتسق مع متطلبات الإدارة المستدامة للأرض ومتطلبات التحديد. ويمكن محاكاة اهتمام هذا القطاع بالتفاعل مع الإدارة المستدامة للأراضي وللغابات بوضع نظام اعتماد وإطار تنظيمي ملزم قانوناً لإيجاد بيئة مؤاتية.

2,4 التحديد والنوع الجنساني

للنساء دور رئيس في إدارة الأراضي، فهن مسؤولات في البلدان النامية خصوصاً عن استخدامات الأراضي وإدارتها، ويشمل ذلك إنتاج الغذاء وتجهيزه، وجمع الحطب، وتوفير المياه، والأعلاف والأعشاب الطبية، والثمار والبذور. ومع ذلك، ما زالت النساء - لا سيما الريفيات منهن - يفتقرن إلى صلاحيات الوصول إلى الأراضي، فضلاً عن حرمانهن بسبب الحقوق والأدوار والمسؤوليات الجنسانية المترسّخة، وهو ما من شأنه التأثير سلباً في جودة حياتهن. ومن ثم، تأتي الريفيات في صدارة الفئات المهمشة المتأثرة بتدهور الأراضي، وهو ما يجعل سياسات التحديد المستجيبة للنوع الجنساني وتنفيذها مطلباً حاسماً على المستويين المحلي والوطني.⁵⁴

ولحماية أراضيهم من التدهور، تحتاج النساء إلى وسائل مناسبة (من حيث اللوائح والحوافز وبناء القدرات). وسيُساهم ذلك في نهاية المطاف في تحقيق أهداف التحديد. وتُعدّ التدخلات المطلوبة في أربع مجالات رئيسية، هي:⁵⁵

④ تعزيز مشاركة المرأة:

تشهد تجارب عدّة على أن مشاركة النساء حُرّيّةً ببلوغ حد أدنى قدره 30٪ لتحقيق الكفاءة والفاعليّة، بينما يحدث التحول الاجتماعي عندما تبلغ المشاركة نسبة 50٪. وتوضح تلك التجارب أنه على الرغم من ارتفاع التكلفة الأولية للاستثمار المالي لتعزيز مشاركة المرأة، فإن العوائد الطويلة الأمد هي أعلى حتى من تلك التكلفة. ولتحقيق ذلك، لا بد للسياسات من تحقيق ما يلي:

- الحرص على إدراج مشاركة المرأة ومراعاة مصالحها في كل البرامج والمشاريع الحكومية المتعلقة بالأراضي، بما في ذلك ما يستهدف منها تحقيق التحديد؛
- تحديد وبناء القدرات لدى مسؤولي التعبئة الاجتماعية بُعْثَة تحفيز مشاركة المرأة، وتوجيهها في مجال القيادة، وتقديم مجموعة كبيرة ومتنوعة من المعلومات والخدمات الاستشارية بشأن الإدارة المستدامة للأراضي؛
- تقديم الحوافز، شاملةً التمويل، لدعم التشاور ضمن مشاريع تجريبية واسعة النطاق وغير تقليدية تهدف إلى تحقيق الإنصاف بين الجنسين؛

- تقدير النساء وإشراكهن بصفة مديرات أراضي في جوانب مختلفة، ومن ذلك عملهن مزارعات؛ لا مجرد معاونات في المزارع؛
- التعامل مع القوانين المجحفّة وحوافز السياسات التي تعيق فاعليّة أنشطة النساء في الإنتاج الغذائي وتعطل تطورها.

④ حقوق الأراضي:

من الهام أن يحوز الرجال والنساء الحق في استخدام الأراضي أو الاستفادة منها أو التحكم فيها أو امتلاكها أو بيعها دونما تقويض للإشراف المناسب على الأراضي. ذلك بأن حيازة تلك الحقوق أو الافتقار إليها قد يكون العنصر الحاسم في اجتنب تدهور الأراضي أو الحد منه، فالأراضي هي الأصل الأكثر استخداماً في ضمان الاقتراض الاستثماري. ويمكن إحقاق تلك الحقوق بالسياسات والإجراءات التي:

- تخوّل الحكومات المحلية صلاحية إصدار صكوك ملكية الأراضي للنساء وللأرامل حتى يرثن صكوك الملكية؛
- تضمن اشتغال التشريعات الوطنية على آليات تلي احتياجات الأراضي لدى الفئات الخاصة، ومنها المرأة؛
- تتيح استخداماً وامتلاكاً محدودين بزمان للأراضي في الحدائق المتعددة الأغراض حيث يمكن للفئات النسائية زراعة الغذاء اللازم لتلبية احتياجاتهن المنزلية؛
- تخصص بعض الأراضي - المكرسة لجهود الاستعادة وفق إجراءات التحديد - للنساء حتى يتمكنّ من إعادة تأهيل أراضيهم؛
- تُغيّر التشريعات، عند اللزوم، لتمكين المرأة من تذليل العقبات التي تواجهها في ضمان حيازة الأراضي وحقوق الموارد.

④ التمويل والخدمات الائتمانية:

لا تتوزع سبل الاستفادة من الخدمات المالية العالمية بإنصاف بين الرجل والمرأة. وفي الواقع، يشير متوسط التقديرات إلى أن 77٪ فقط من الخدمات المتاحة للرجال متاحة أيضاً للنساء. ومن ثم، فإن التوسع في تلك السبل من شأنه - مثلاً - أن يولد مخرجات زراعية أفضل في البلدان النامية. لذلك، ينبغي تركيز الجهود على ما يلي:

- تمكين المرأة من الاستفادة من الخدمات الائتمانية المقدمة من المؤسسات المتناهية الصغر، والنظم المصرفية النظامية، وغيرها من المصادر المبتكرة؛ شاملة ما يكون من التمويلات ذات الأغراض المخصصة من مصادر وطنية ودولية - مثل تحويلات العمالة في الخارج وصندوق التكيف، أو صندوق التحديد، أو الصندوق الأخضر للمناخ؛
- تقديم الحوافز للقطاع الخاص لتدبير موارده الخام من النساء، أو لتدريبهن على إضافة القيمة إلى منتجاتهن؛
- التحقق من كسب المرأة قدراً كبيراً من الدخل المخصص لجهود إعادة التأهيل والاستعادة المدعومة حكومياً في إطار جهود التحديد؛
- التحقق من وجود منفذ مباشر للنساء إلى مدخلات الموارد والخدمات المالية، على ألا تكون تلك المدخلات والخدمات قادمة عبر أزواجهن أو عبر رجال آخرين من أفراد الأسرة.

⁵³ كوترني وآخرون (2016)، إشراك قطاع التعدين في تحقيق تحييد أثر تدهور الأراضي.

⁵⁴ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (2017)، المرجع المذكور.

⁵⁵ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (2016)، عكس اتجاه التيار: عنصر النوع الجنساني في تحقيق تحييد الأثر في تدهور الأراضي.

- تحمل النساء، لا سيما الريفيات منهن، معارف تراثية قيّمة بشأن استخدامات الأراضي نظراً لطول اعتمادهن على الموارد الطبيعية ودورهن التقليدي بوصفهن مقدمات رعاية. ومن ثم، ينبغي تمكينهن من الاستفادة من التقدم العلمي الذي تطوّر على أساس من تلك المعارف والانتفاع منه. وينبغي أن تهدف السياسات أيضاً إلى:
- بناء قدرات المجموعات والمنظمات النسائية على المستويين القطري والإقليمي، بما في ذلك ما يتأتى ببرامج التبادل؛
- زيادة عدد النساء المشاركات في نظام خدمات الإرشاد الزراعي دعماً لمستخدمات الأراضي حتى يتسنى لهن تحصيل المعارف والمهارات المتعلقة بإدارة الأراضي؛
- بناء قدرات النساء من حيث الأساليب الجديدة في زراعة المحاصيل والإدارة المستدامة للأراضي لحماية أراضيهم من التدهور؛

- التحقق من مساهمة كل مبادرة متعلقة بالتحديد في معاونة النساء على الاستفادة من المعارف والإرشاد الزراعي والخدمات التكنولوجية؛
- زيادة المشاركة النسائية في جهود البحث والتطوير الزراعية.

معظم عناصر إدماج المنظور الجنساني المذكورة أعلاه هي عناصر مرعية في الإطار العلمي المفاهيمي للتحديد الذي يركّز على أهمية حقوق الأراضي وضمان حيالة الأراضي الزراعية بالنسبة إلى المرأة بغرض تحقيق التحديد، فضلاً عن التشجيع على إدماج مفهوم المساواة بين الجنسين في مختلف مراحل عملية التحديد (التصميم والتخطيط والتنفيذ والرصد).

علاوة على ما سبق، يقرر الإطار عدداً من المبادئ الرامية إلى ضمان الأخذ بنهج مستجيب للنوع الجنساني خلال تقييمات القرارات المتعلقة باستخدامات الأراضي، مع الاستناد في ذلك إلى تطبيقات العمليات التشاركية، وإتاحة المعلومات، وممارسة الصلاحيات.⁵⁶

⁵⁶ أور وآخرون (2017). المرجع المذكور.

الفصل الثالث

تنفيذ تحديد أثر تدهور الأراضي:
من وضع الأهداف إلى
المشاريع والبرامج
التحويلية



3 تنفيذ تحييد أثر تدهور الأراضي: من وضع الأهداف إلى المشاريع والبرامج التحويلية

3.1 وضع أهداف التحييد

يتمحور برنامج تحديد أهداف التحييد حول أربع ركائز رئيسة لدعم الأطراف القطرية:

- ④ **تعزيز جهود التحييد**، وذلك بتحفيز فوائده المتعددة وجعله يتصدّر الخطط التنموية الوطنية المتعلقة بأمور شتى منها تغيير المناخ، واستعادة الغابات والمساحات الخضراء، وحفظ التنوع الحيائي، والنمو الأخضر، والقضاء على الفقر. يدعم برنامج تحديد أهداف التحييد البلدان من أجل تعزيز جهود التحييد من خلال إعداد "خطة وطنية لتعزيز تحديد أهداف التحييد"، بما يساهم في تحديد فرص تعميم المنظور واستغلالها، بما في ذلك أوجه التكامل مع العمليات الوطنية والإقليمية والعالمية المتصلة بالتحديد. علاوة على ذلك، ييسر برنامج تحديد أهداف التحييد مشاركة أصحاب مصلحة متعددين، بما يضمن المشاركة الفعّالة من مجموعة متنوعة منهم في جهود تحديد الأهداف.

- ④ **تقييم التحييد**، وذلك من خلال إرساء خط أساس وتحديد محركات تدهور الأراضي واتجاهاته. وتشكل هذه المرحلة مطلباً رئيساً في عملية تحديد الأهداف حتى يتسنى التوصل إلى خط أساس للتحديد يتفق مع خطة أهداف التنمية المستدامة. وفي إطار التكامل مع عملية إعداد التقارير المرتبطة بالاتفاقية، يتيح برنامج التحديد المذكور للبلدان أفضل البيانات النموذجية المتاحة من مقدمي البيانات على الصعيد العالمي (اتساقاً مع المقرر 22/م أ 11)، ويُعين البلدان على تحديد مجموعات بياناتها الوطنية ذات الصلة بالتحديد، وبدعم التوصل إلى خط أساس مرجعي للانطلاق منه في جهود التحديد. ويعني "خط الأساس" الحالة والوضع القائم في رأس المال الطبيعي الأرضي وخدمات النظم الإيكولوجية المتدفقة من قاعدة الأراضي، وذلك باستخدام القيمة العددية الأولية لثلاثة مؤشرات بيوفيزيائية للتحديد بوصفها عوامل غير مباشرة في رأس المال الطبيعي الأرضي. كذلك يدعم برنامج تحديد أهداف التحييد تحليل البيئة القانونية والمؤسسية المتعلقة بالتحديد، علاوة على اتجاهات تدهور الأراضي؛ كما يرصد المحركات الأساسية - المباشرة منها وغير المباشرة - لتلك الاتجاهات.

- ④ **تحديد أهداف طوعية للتحديد والتدابير ذات الصلة**، وذلك من خلال استجلاء تطلعات البلدان من حيث مكافحة تدهور الأراضي. ويتألف ذلك من دعم عملية استشارية في ما بين أصحاب المصلحة لمناقشة أهداف التحديد الطوعية القابلة للقياس وللتحقق من صحتها والمقيدة زمنياً والاتفاق عليها، فضلاً عن صياغة تدابير محددة لتحقيق تلك الأهداف بالتوازي مع التصدي لأهم اتجاهات تدهور الأراضي ومحركاته. والبلدان مدعوة إلى اعتماد هذه الأهداف على أعلى مستوى حكومي مناسب من خلال "مذكرة التحديد الوطنية الرفيعة المستوى". وتُتاح التقارير النهائية لتحديد أهداف التحديد الوطنية عبر الإنترنت.⁵⁹

صاغ مؤتمر الأطراف في جلسته الثانية عشرة، بالإضافة إلى اعتماده مفهوم تحييد أثر تدهور الأراضي، عدداً من المقررات لترجمة مفهوم التحييد إلى واقع عملي (الملحق 1). وشملت المقررات ما يلي:

- دعوة جميع الأطراف القطرية إلى "تحديد أهداف وطنية طوعية لتحقيق التحييد" وإدماجها في خطط العمل الوطنية المنبثقة عن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (المقرر 15/م أ 12)؛
- توجيه الهيئات المنبثقة عن الاتفاقية إلى (1) تقديم "التوجيه لوضع أهداف التحييد ومبادراته على الصعيد الوطني"؛ (2) تيسير "استخدام أطر المؤشرات المنبثقة عن الاتفاقية بوصفها عاملاً مساهماً في جهود الرصد والتقييم وإعلان التقدم المحرز في تحقيق أهداف التحييد الوطنية" (المقرر 3/م أ 12)؛
- مطالبة "الأطراف القطرية المتأثرة بتقديم تعقيبات آنية حيثما أمكن بشأن البيانات النموذجية والمنهج المقترح لوضع أهداف التحييد الوطنية الطوعية وفق إطار مؤشرات الرصد والتقييم، وإنجاز مطلوبات التقارير ووضع الأهداف كي يتسنى للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية النظر في ذلك في جلستها البينية المقرر انعقادها بعد كانون الثاني/يناير 2018 [...] شريطة امتلاك البلدان بيانات/معلومات رسمية وطنية كافية لإعداد التقارير أو للتحقق من صحة التقديرات الوطنية المستقاة من مصادر البيانات العالمية، وأيضاً شريطة تقديم التقارير من واقع البيانات الوطنية الرسمية بالأساس" (المقرر 15/م أ 12)؛
- دعوة الأطراف القطرية المتأثرة إلى إدراج أهداف التحييد الطوعية الوطنية في تقاريرها الوطنية، حسب الاقتضاء (المقرر 2/م أ 12)؛
- التقرير أنه "بوصفها وسيلة لفهم حالة تدهور الأراضي وإمكانية استعادتها، فإن الإبلاغ عن مؤشرات التقدم الثلاثة التالية المتعلقة بالاتفاقية مطلوب"، التي تتلاقى مع المؤشرات الفرعية لأهداف التنمية المستدامة بشأن الغاية رقم 3-15، وهي: اتجاهات غطاء الأراضي (المقياس: الغطاء النباتي للأراضي)، واتجاهات إنتاجية الأرض أو في وظائفها (المقياس: ديناميات إنتاجية الأرض)؛ واتجاهات مخزون الكربون فوق الأرض وتحتها (المقياس: مخزون الكربون العضوي في التربة)⁵⁷ (المقرر 15/م أ 12).

واستجابة إلى المقررات المذكورة آنفاً، فقد أسست الألية العالمية للاتفاقية "برنامج تحديد أهداف التحييد"، وذلك بالتعاون مع الأمانة العامة للاتفاقية وبدعم 18 شريكاً دولياً.⁵⁸ ويتولى البرنامج مساعدة البلدان في تحديد أهداف طوعية واقعية للتحديد. ويعني ذلك تحديد غابات واضحة موقوتة وقابلة للقياس بشأن ما يود كل بلد تحقيقه على صعيد وقف تدهور الأراضي وعكس مساره، واستعادة الأراضي المتدهورة عبر مجموعة متنوعة من التدابير الممكنة.

⁵⁷ قرارات مؤتمر الأطراف 12 المتعلقة بالتحديد (توجد القائمة الكاملة لقرارات التحديد في الملحق 1).

⁵⁸ وكالة الفضاء الأوروبية، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ومرفق البيئة العالمية، وحكومة فرنسا، وحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية، وحكومة جمهورية كوريا، وحكومة لكسمبرغ، وحكومة إسبانيا، وحكومة جمهورية ترينيداد وتوباغو، وحكومة تركيا، وحكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية، والمركز الدولي للمراجع والمعلومات الخاصة بالتربة، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، ومركز المفوضية الأوروبية للبحوث المشتركة، وأكاديمية الريادة للحفاظ على التربة، وبرنامج الأمر المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمر المتحدة للبيئة، ومعهد الموارد العالمية.

⁵⁹ <https://knowledge.unccdd.int/home/country-information/countries-with-voluntary-ldn-targets>

المربع 1: إنجازات برنامج وضع الأهداف المعنية بتحسين أثر تدهور الأراضي

اعتباراً من 31 أيار/مايو 2019، أعرب 122 بلداً عن رغبتها في المشاركة في برنامج تحديد أهداف التحديد، وشاركت بالفعل في تحديد أهداف طوعية للتحديد. ومن بين تلك البلدان، وضع 92 قطراً (أي بنسبة 75٪) خطوط أساس للتحديد، وأرسي 77 قطراً (63٪) أهدافاً وتدابير معيّنة للتحديد، واعتمد 51 قطراً (41٪) تلك الأهداف بقرارات اعتمدتها حكومات تلك البلدان. وتراوح الاعتماد الحكومي بين جهود داخلية في الوزارات وآليات للعمل المشترك بين الوزارات. ووُضعت خطط لتعزيز التحديد في 110 بلداً (بنسبة 90٪).

كما تشكلت فرق عمل وطنية مختصة بالتحديد في 101 بلداً (بنسبة 82٪)، وهي تعوّل في الغالب على آليات التنسيق القائمة كذلك المتعلقة باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، أو اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، أو اتفاقية التنوع البيئي، أو الإدارة المستدامة للأراضي، أو خطط التنمية الوطنية المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة، أو استعادة الغابات والمساحات الخضراء وأخيراً، رصد 46 بلداً (38٪) فرصاً لتطوير المشاريع والبرامج التحويلية المعنية بتحسين أثر تدهور الأراضي، بما في ذلك ما يتأتى بخيارات تمويل ممكنة.⁶⁰

أهم الدروس المستفادة

- اعتماد أهداف التحديد من جانب آليات وزارية داخلية أو متعددة القطاعات يؤدي إلى استجابات أوسع نطاقاً وإلى بناء زخم أقوى لتعزيز التحديد.
- هناك حاجة إلى تقديم الخبرات الفنية والأدوات والتدريب لتعزيز القدرات الوطنية بُعْثَ إجراء تقييمات كمية ووضع خرائط مناسبة للأراضي المتدهورة. ولعل الوضع الأمثل لهذا التدريب هو ألا يقتصر على استهداف الجهة الأساسية المسؤولة عن تنفيذ التحديد ورفع التقارير بشأنه إلى آلية الاتفاقية، بل أن يتعداه إلى هيئات الإحصاء الوطنية المسؤولة عن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة إلى جانب غيرها من الهيئات المتخصصة.
- وعلى الرغم من الجهود الإيجابية، إلا أن إدماج مؤشرات التحديد في الإطار الوطني لأهداف التنمية المستدامة ما يزال ضعيفاً على مستوى العالم. فالافتقار إلى بيانات وطنية قابلة للمقارنة ومحدودية الخبرات القطرية هما من بين العوامل المساهمة في محدودية عدد حالات النجاح.
- كما أن البيانات الوطنية - لا سيما المتعلقة بإنتاجية الأراضي والكربون العضوي في التربة - هي بيانات غير متاحة في الغالب الأعم. يضاف لما سلف لزوم استحداث طرق وطنية متناغمة/موحدة لوضع الخرائط الكمية المتعلقة بالغطاء النباتي الأرضي وإنتاجية الأراضي ومحتوى الكربون في التربة حتى يتسنى إجراء مباشرة التقييم والرصد من منظور موضوعي لتدهور الأراضي وللإستفادة من محركات التغيير على الصعيد القطري.

- إتاحة مسار لتحديد أهم التدابير لتجنب تدهور الأراضي وتقليله وعكس مساره؛
- تيسير التعلم من النظراء وتعزيز التنسيق بين أصحاب المصلحة المعنيين على الأصعدة الوطنية والإقليمية والعالمية.

3,2 المشاريع والبرامج التحويلية المعنية بتحسين أثر تدهور الأراضي

عقب صدور المقررين 3/م 13 و 14/م 13، سعت الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر - بتعاون وثيق مع هيئات التنفيذ/الهيئات المعتمدة - إلى تعزيز الجهود المبذولة لتيسير تنفيذ التحديد لدى البلدان الداعمة؛ وذلك لعمل ملف معني بالمشاريع والبرامج التحويلية المعنية بتحسين أثر تدهور الأراضي التي تساهم في تحقيق أهداف الغايات الطوعية في إطار أهداف التنمية المستدامة، وتحقيق فوائد عديدة، والبناء على ممارسة سليمة قوية التأثير، والارتقاء بالقدرات الوطنية، وتعزيز التمويل المبتكر بما في ذلك التمويل الوارد من القطاع الخاص (انظر الملحق 2). وفي هذا السياق، وتعوّلاً على موارد محدودة، تركز الآلية العالمية جهودها على مساعدة الأعضاء القطريين الذين طلبوا الدعم لوضع مذكرات مفاهيمية أولية للمشاريع/البرامج القابلة للتطوير كي تصبح مقترحات متكاملة للمشاريع، وذلك بدعم من هيئات التنفيذ من أجل استهداف مجموعة كبيرة ومتنوعة من مصادر التمويل - مثل مرفق البيئة العالمية، أو الصندوق الأخضر للمناخ، أو صندوق التكيف، وغيرها.

- ④ **تحقيق التحديد**، وذلك بالاطمئنان إلى إيجاد بيئة مؤاتية تيسر تنفيذ إجراءات التحديد، وتحديد فرص استثمار جديدة لاستيعاب المشاريع والبرامج التحويلية المعنية بتحسين أثر تدهور الأراضي؛ وهو ما يمكن أن يساهم في تحقيق كثير من أهداف التنمية المستدامة وإدماج التحديد في أولويات التنمية الوطنية. علاوة على ذلك، يدعم برنامج تحديد أهداف التحديد كل البلدان المشاركة على صعيد تعميم التحديد في سياسات والتزامات وطنية مختارة، وعلى صعيد تحديد المشاريع والبرامج الممكنة التنفيذ، وتعزيز التحولات الكبرى والتوسع في التحديد وفي فرص التمويل المبتكرة دعماً لتنفيذ التحديد.

قدّم برنامج تحديد أهداف التحديد منذ إنطلاقه في 2016 دعماً فعّالاً للبلدان المشاركة من أجل:

- صياغة التزامات طوعية لتحقيق التحديد؛
- إطلاق العنان لاستغلال إمكانات الأراضي تحقيقاً لأهداف التنمية المستدامة الأخرى؛
- النظر في تناغم السياسات في ما بين السياسات والالتزامات الوطنية؛
- إشراك أهم أصحاب المصلحة من شتى القطاعات؛
- تعزيز القدرات الوطنية لإدارة بيانات الأراضي؛
- وضع خطوط الأساس وفق أفضل البيانات المتاحة لإقامة نهج منهجي لرصد معدلات التقدم نحو تحقيق التحديد؛

⁶⁰ <https://www.unccd.int/official-documents/cric17-georgetown-guyana-2019/ccdcric173> متاح على: (AIICCD/CRIC(17)/3

" التغيير التحويلي هو العملية التي يتسنى بها تحقيق نتائج تنموية إيجابية واستدامتها بمرور الوقت من خلال مأسسة السياسات والبرامج والمشاريع ضمن استراتيجيات وطنية. تجدر الإشارة إلى أن هذا المسعى يجسد مفهوم النتائج المستدامة مؤسسياً - أي الاتساق في الإنجازات بمرور الوقت. وتتمثل الغاية من ذلك في استبعاد التأثير الانتقالي القصير الأمد."

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2011). دعم التغيير التحويلي

" المشاركات التحويلية كفيلة بإحداث تغيير أساسي في حياة الفقراء، علماً بأنها تمتاز بطموح نطاقها، وبانطوائها على أدوات كثيرة، وبالقدرة على التطور لفترات طويلة، فضلاً عن ديمومة تأثيراتها."

مجموعة البنك الدولي (2016). دعم التغيير التحويلي للحد من الفقر وتحقيق الرخاء المشترك

3,2,1 تعريف "التحول"

بموجب التعريف الذي أقرته الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ،⁶¹ يُعد التحول تغييراً في السمات الأساسية للنظم الطبيعية والبشرية، أي أنه يحقق تحولات تُحدث بدورها تبديلاً رئيسياً في وظائف تلك النظم وتفاعلاتها ومردوداتها. ومن ثم، تسعى المشاريع والبرامج التحويلية المعنية بتحييد أثر تدهور الأراضي إلى توليد تغيير إيجابي أساسي ومستدام، وصون استمراريته في النظام البشري-البيئي المتقارن المستهدف بالتدخلات.

وفي إطار تلك المشاريع، يمكن مباشرة التحول الإيجابي من خلال تدخلات مستدامة وشاملة موسعة (مثال: في المسطحات الخضراء) مع مراعاة الابتكار في التقنيات والممارسات والآليات المحلية المعتمدة محلياً (مثال: التمويل المختلط).⁶²

3,2,2 سمات المشاريع والبرامج التحويلية المعنية بتحييد أثر تدهور الأراضي

تتميز المشاريع والبرامج التحويلية المعنية بتحييد أثر تدهور الأراضي بعدد من السمات المدرجة ضمن قائمة مرجعية،⁶³ صادرة عن الآلية العالمية بالتعاون مع الأمانة العامة للاتفاقية وخاضعة لمراجعة هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات التابعة للاتفاقية، وتلك السمات هي:

- السمات الأصيلة في التحييد؛
- السمات المؤدية إلى فوائد عديدة؛
- السمات المعززة للحوكمة المسؤولة الشاملة؛
- السمات المعززة للتوسع الكمي والكيفي في الممارسات الناجحة؛
- السمات المعززة لمقومات المسؤولية والقدرات الوطنية (دون الوطنية)؛
- السمات المعززة للتمويل المبتكر (لا سيما القطاع الخاص).

تُعين القائمة المرجعية مطوري المشاريع على الصعيد القطري، والشركاء التقنيين والماليين أيضاً، على تصميم المشاريع والبرامج التي لا تتسق مع الإطار العلمي المفاهيمي للتحييد فحسب، بل وتؤدي أيضاً إلى تغييرات تحويلية. ويمكن تصنيف السمات الست المذكورة آنفاً إلى الفئات الثلاث التالية ببيانها.

3,2,2,1 السمات الكفيلة بإحداث التحول والابتكار

ترتبط ثلاث من السمات الست ارتباطاً صريحاً بالتحول والابتكار. وتلك السمات هي: السمات الأساسية للتحييد (أي ترجمة الإطار المفاهيمي العلمي للتحييد إلى إجراءات ملموسة)؛ والتي تعزز التوسع الكمي والكيفي في الممارسات الناجحة (أي الممارسات الحميدة، وقصص النجاح، والمشاريع التجريبية، إلخ)؛ والسمات التي تعزز التمويل المبتكر (وخصوصاً من القطاع الخاص).

④ السمات الأساسية للتحييد:

ينبغي أن يُساهم المشروع المقترح في تحقيق أهداف التحييد المحددة على الصعيد الوطني (دون الوطني) و/أو الأولويات القطرية المحددة في خطط التنمية الوطنية و/أو سياسة الدولة في التخطيط لاستخدامات الأراضي. وينبغي له أن يستعين بنهج قائم على المسطحات الطبيعية من خلال تغطية منطقة كبيرة بما يكفي لاستيعاب وحدات أرضية عديدة (أي مجموعة متنوعة من أنواع الأراضي وقطاعاتها ومناطقها). ومن الجوانب الأخرى الهامة الجديرة بالاعتبار هي تطبيق العناصر الأساسية للإطار العلمي المفاهيمي للتحييد:

- تعزيز التحييد بتطبيق آلية تحقيق التوازن؛
- اعتماد هرمية الاستجابة للتحييد: تجنب < تقليل < عكس مسار تدهور الأراضي؛
- عرض التدخلات حسب نوع الأراضي في كل مستوى من مستويات هرمية الاستجابة.

ينبغي مراعاة تلك العناصر الأساسية للتحييد لدى عرض خطط استخدامات الأراضي أو لدى إدماجها في الخطط القائمة على الصعيد الوطني والمسطحات الطبيعية (انظر المربع 2).

④ السمات المعززة للتوسع الكمي والكيفي في الممارسات الناجحة:

تُنفذ المشاريع والبرامج التحويلية المعنية بتحييد أثر تدهور الأراضي على نطاق واسع - ومن ذلك مثلاً ما يكون عبر نهج قائم على المسطحات الطبيعية يُحوّل وحدة من الأرض أو منطقة أو مستجمعاً مائياً إلى أراض ذات استخدام مستدام. وتعتمد تلك المشاريع على التوسع الكمي والكيفي في التجارب القائمة استناداً إلى المعارف المحلية ومعارف الشعوب الأصلية، بالإضافة إلى أفضل الممارسات والممارسات التقليدية حتى يتسنى تعظيم التأثيرات الإيجابية.

⁶¹ الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (2014)، موجز صناع السياسات، تغير المناخ 2014: التأثيرات، والتكيف، والهشاشة، الجزء أ: جوانب عالمية وقطاعية. مساهمة فريق العمل الثاني في تقرير التقييم الخامس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، سي بي فيلد وآخرون، مطبعة جامعة كامبريدج للنشر، كامبريدج، المملكة المتحدة ونيويورك، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، ص 32-1. متاح على: https://www.ipcc.ch/site/assets/uploads/2018/02/ar5_wgll_spm_en.pdf

⁶² اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (2018)، القائمة المرجعية للمشاريع والبرامج التحويلية المعنية بتحييد أثر تدهور الأراضي. متاح على: <https://knowledge.unccd.int/sites/default/files/2018-09/LDN%20TPP%20checklist%20final%20draft%20040918.pdf>

⁶³ القائمة المرجعية واردة في الملحق 3، ومناحة أيضاً عبر الإنترنت على: <https://www.unccd.int/news-events/draft-checklist-ldn-transformative-projects-and-programmes-prepared-field-testing>

المربع 2: التخطيط المتكامل لاستخدامات الأراضي: عنصر رئيس في نجاح المشاريع والبرامج التحويلية المعنية بتحديد أثر تدهور الأراضي

التخطيط المتكامل لاستخدامات الأراضي هو تخصيص الأرض لاستخدامات مختلفة على امتداد المسطح الطبيعي بما يحقق توازناً في القيم الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وتتطوي العملية على تحديد أفضل المكونات الممكنة لاستخدامات الأراضي على مستوى المسطح الطبيعي المستهدف، وذلك لتلبية احتياجات أصحاب المصلحة إلى جانب صون الموارد من أجل المستقبل. يُفيد تخطيط استخدامات الأراضي في توجيه اختيار المواقع المناسبة لأنشطة استخدامات الأراضي وأسلوب تنفيذ تلك الأنشطة، فضلاً عن تشجيع التكامل في ما بينها.

ويشكل التخطيط لاستخدامات الأراضي فائدة بالغة في سياق ينطوي على أصحاب مصلحة متعددين، وحيثما كانت قرارات بتخصيص استخدامات الأراضي قد تفتح باباً للنزاع. فالتخطيط يساهم في تحقيق الإدارة المستدامة للأراضي عبر تحديد أجدى المراجعات بين بدائل استخدامات الأراضي وما يتصل بها من أوجه تنمية اقتصادية واجتماعية وأوجه حماية بيئية.

من الممكن التخطيط لاستخدامات الأراضي على مستويات مختلفة: محلية، أو دون وطنية، أو وطنية، أو إقليمية أو على مستوى المسطحات الطبيعية. وفي حين أن تخطيط الأراضي يتسم باستراتيجية أكبر على نطاقات أوسع، إلا أنه يكون أكثر عملية على الصعيد المحلي أو على مستوى المسطح الطبيعي.

ينطوي التخطيط لاستخدامات الأراضي على أصحاب مصلحة متعددين بما يتيح الاتفاق على القرارات المتعلقة بتخصيص الأراضي. وينبغي أن تشارك المرأة في تلك العملية التشاورية، وخصوصاً في ما يتصل بالموارد والمنتجات الطبيعية المولدة للدخل المفتقرة إلى الاعتراف بأهميتها من جانب مالكي الأراضي أو المخططين الذكور.

ومن أمثلة الأنشطة الشهيرة للتخطيط لاستخدامات الأراضي:

- تقييم الاحتياجات الحالية والمستقبلية لأصحاب المصلحة، والتقييم الممنهج لقدرة الأرض على تلبية تلك الاحتياجات؛
- تحديد مواطن النزاع وحلها في ما بين الاستخدامات المتنافسة، شاملة احتياجات الأفراد والمجتمع، دونما إخلال بحقوق أجيال المستقبل؛
- البحث عن خيارات مستدامة لتلبية الاحتياجات المحددة على الوجه الأمثل؛
- تخصيص الأرض لمجموعة متنوعة من الاستخدامات بما يحقق التغييرات المنشودة.

إن عملية التخطيط لاستخدامات الأراضي تكرارية ومتواصلة. وينبغي أن تكون أي خطة من هذا القبيل قابلة لإعادة النظر، وأن تراعي المعلومات الجديدة والظروف والأهداف المتغيرة.⁶⁴

③ السمات المعززة للتمويل المبتكر (خصوصاً من القطاع الخاص)

ينبغي أن ينعكس التحول والابتكار على مستوى تمويل المشروع من خلال توفير استثمار مناسب في الأنشطة المصممة للتوسع الكمي والكيفي في أفضل الممارسات. ومن ثم، ينبغي للمشاريع والبرامج التحويلية المعنية بتحديد أثر تدهور الأراضي أن تتنفع من مجموعة متنوعة من مصادر التمويل (مثال: التمويل المناخي، والتمويل التنموي، والتمويل المحلي، وصناديق الغابات الوطنية، والبرامج الضريبية الخاصة)، مع تعزيز الآليات المبتكرة (مثال: التمويل المختلط، السندات الخضراء) وإيجاد حوافز ومكافآت نظير حسن الإشراف على الأراضي. يضاف لما سبق ضرورة أن تُدعى تلك المشاريع أنشطة محفزة لتوليد الدخل وخلق الوظائف للمجتمعات الكائنة في المناطق المشمولة بالتدخلات، وأن تنطوي على مكونات تعزز حشد جهود القطاع الخاص.

3,2,2,2 السمات المعززة للحوكمة المسؤولة الشاملة

تشمل هذه الفئة سمات تضمن امتثال المشاريع التحويلية لمعايير مختلف الصناديق وهيئات التمويل. ويجب أن يتخلل مرحلة تطوير المشروع إيلاء الاهتمام إلى أوجه الحماية البيئية والاجتماعية، وإلى القضايا المتعلقة بالمنظور الجنساني.

3,2,2,3 السمات الكفيلة بتحقيق الاستدامة

تشكل التأثيرات الطويلة الأجل والمخرجات المستدامة عنصر اهتمام أساسي في المشاريع والبرامج التحويلية المعنية بتحديد أثر تدهور الأراضي. ولتذليل هذا التحدي، ينبغي أن تنطوي المشاريع على عدد من السمات التي:

⁶⁴ ملف تخطيط استخدامات الأراضي، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، متاح على: <http://www.fao.org/sustainable-forest-management/toolbox/modules/land-use-planning/basic-knowledge/en/?type=111>

④ تعزيز بيئة سياسات مؤاتية للتجديد على الصعيدين الوطني والمحلي،

بما يساند رصد الأراضي والنظم الإيكولوجية فيها، ويشجع على بناء القدرات المؤسسية والتقنية.

④ تحقيق فوائد متعددة عبر التركيز على أوجه التكامل بين المشاريع

والبرامج التحويلية المعنية بتحديد أثر تدهور الأراضي وأهداف التنمية المستدامة وبعض القطاعات الوطنية.

ينبغي أن تحوز المشاريع والبرامج التحويلية المعنية بتحديد أثر تدهور الأراضي القدرة على تحقيق فوائد بيئية كثيرة، لا سيما على صعيد

التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من تأثيراته وحفظ التنوع الأحيائي. كما ينبغي أن يولد المشروع فوائد اقتصادية واجتماعية تعزز سبل عيش الناس وجودة حياتهم.

④ تعزيز الحس بالمسؤولية والقدرات الوطنية (دون الوطنية)،

عبر تقديم أنشطة مخصصة للتوعية وبناء القدرات، وتحديد أدوات التمويل وتقويتها من مصادر عامة وخاصة. ومن اللازم أن تتوافق أنشطة المشروع مع الاستراتيجيات الوطنية حرصاً على استدامتها.

المربع 3: أمثلة على كيفية التحقق من امتثال المشروع

لمعظم مؤسسات التمويل والمؤسسات التقنية الرائدة - التي تتيح فرصاً تمويلية للمشاريع والبرامج التحويلية المعنية بتحديد أثر تدهور الأراضي - سياسات بيئية واجتماعية محددة تهدف منها إلى تحسين فوائد التنمية المستدامة ومنع المخاطر والأضرار المحتملة التي قد تحيق بالبيئة وبالمجتمعات المستهدفة. ومن ثم، يجب تنفيذ دراسات اجتماعية وجنسانية على امتداد دورة تطوير المشروع، مقترنة بتقييم للمخاطر من أجل الارتقاء بتصميم المشاريع التحويلية المتوقعة.

الامتثال لأوجه الحماية البيئية والاجتماعية ذات الصلة

تتماثل أوجه الحماية هذه في ما بين المؤسسات، وتتفق إلى حد ما مع نظيراتها المعتمدة لدى مؤسسة التمويل الدولية وفق الآتي بيانه.

معايير الأداء المعتمدة لدى مؤسسة التمويل الدولية:

- معيار أدائي واحد عام:
- معيار الأداء 1: تقييم وإدارة المخاطر والتأثيرات البيئية والاجتماعية
- سبعة معايير تشمل قضايا بيئية واجتماعية محددة:
- معيار الأداء 2: الأداء في مجالات العمل وظروف التشغيل
- معيار الأداء 3: كفاءة الموارد ومنع التلوث
- معيار الأداء 4: صحة المجتمع وسلامته وأمنه
- معيار الأداء 5: الاستحواذ على الأراضي وإعادة التوطين غير الطوعية
- معيار الأداء 6: حفظ التنوع الأحيائي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية الحية
- معيار الأداء 7: معيار الأداء المتعلق بالشعوب الأصلية
- معيار الأداء 8: التراث الثقافي.

تعميم مراعاة المنظور الجنساني:

بالنسبة إلى معظم الكيانات التمويلية، يُعدّ إدماج الاعتبارات الجنسانية في مقترح المشروع في العادة متطلباً مسبقاً رئيساً حتى يتسنى اعتماد المقترح. لذا يوصى باشتمال المقترحات على ما يلي:

- التقييمات والتحليلات الجنسانية: يتاح على نطاق واسع عدد من الموارد التي تبيّن أفضل الممارسات في جهود التقييم والتحليل للأبعاد الجنسانية. وتشمل الممارسات الموصى بها:
- جمع المعلومات عن الرجال والنساء؛
- طرح أسئلة عن أفراد أو مجموعات معينة، وتحديدهم حسب النوع الاجتماعي؛
- التحقق من فهم القائمين على جمع البيانات وتحليلها للأدوار الجنسانية والديناميات الاجتماعية، مع تكييف الأسئلة بما يناسب السياقات الوطنية/المحلية؛
- إعداد الميزانيات والتخطيط لجمع بيانات مصنفة جنسياً؛
- التعاون مع خبير في المجال الجنساني خلال مرحلة مبكرة من العمل لتحديد أسئلة البحث ومنهجيته؛
- الاستعانة بقاعدة بيانات النوع الاجتماعي وحقوق الأراضي التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (متاح على: <http://www.fao.org/gender-landrights-database/en>)، إذ توضح أهم العوامل السياسية والقانونية والثقافية المؤثرة في مراعاة حقوق المرأة في الأراضي في شتى أنحاء العالم.
- إدماج المؤشرات الجنسانية الكمية والكيفية في إطار الرصد والتقييم المتعلق بالمشروع: وينبغي أن تتوافق المؤشرات ذات الصلة مع السياسات والأولويات الوطنية ذات المنظور الجنساني.
- خطة العمل للمساواة بين الجنسين: تقدم هذه الخطة لمحة عامة عن كيفية تعزيز المساواة بين الجنسين في المشروع من حيث إتاحة الوصول إلى التمويل ونتائجه، والأولوية لمقترحات البرامج والمشاريع المشتملة على عناصر جنسانية جيدة التصميم.

بالنسبة إلى كل مشروع أو برنامج تحويلي لتحديد أثر تدهور الأراضي، لا بد من مراجعة مكونات المشروع مراجعة دقيقة وأن تراعي المتطلبات الجنسانية المرحية لدى هيئة (هيئات) التمويل المستهدفة بالمقترحات.

الفصل الرابع

فرص التمويل
والشراكات لتحقيق تحييد
أثر تدهور الأراضي



4 فرص التمويل والشراكات لتحقيق تحييد أثر تدهور الأراضي

4.1 مرفق البيئة العالمية

ويحظى المرفق بموقع مناسب يؤهله لمساعدة البلدان في تنفيذ التوجيه المتعلق بالاتفاقية وتيسير الاستثمار المنسق في الإدارة المستدامة للأراضي بوصفها وسيلة لتحقيق التحييد. ولما كان تدهور الأراضي منطوياً على أبعاد عالمية بيئية وأخرى متعلقة بالفقر، فإنه يلزم تطبيق حلول متكاملة لدعم التدخلات الكفيلة بالتعامل مع كلا البُعدين. ومن ثم، فإن إيجاد قواسم مشتركة بين مختلف مكونات نموذج التنفيذ الذي يتبعه المرفق من شأنه تمهيد السبيل إلى إدخال تحسينات في مجال كفاءة تكاليف التدخلات، فضلاً عن تحقيق مخرجات كثيرة تضمن الاستدامة البيئية والاجتماعية والاقتصادية (انظر الشكل 7).

عرض التمويل

يتمثل مجال التركيز الأهم لدى المرفق في تمويل المنح من خلال أربعة نماذج:

- 1 المشاريع الكاملة (أكثر من 2 مليون دولار أمريكي)؛
- 2 المشاريع المتوسطة (حتى 2 مليون دولار أمريكي)؛
- 3 الأنشطة المساعدة؛
- 4 النهج البرامجية، التي تُسمى حالياً "البرامج المُجدية" بقيمة 4 مليون دولار أمريكي لكل نهج (زادها المرفق بمقدار مليوني دولار أمريكي إضافيين).

تتوفر كذلك أدوات بخلاف المنح لمبادرات معينة. يضاف لما سبق "برنامج مرفق البيئة العالمية للمنح الصغيرة"، وهو برنامج ينفذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويتيح الدعم المالي والتقني للمجتمعات ولمنظمات المجتمع المدني لتلبية الهدف الأعم المتمثل في "تحقيق فوائد بيئية عالمية من خلال مبادرات وإجراءات مجتمعية". ويتيح البرنامج المذكور "منحاً صغيرة" لا تتجاوز 50 ألف دولار أمريكي وتمويل "مشاريع استراتيجية" بحد أقصى قدره 150 ألف دولار أمريكي.

تأسس⁶⁵ المرفق عشية قمة الأرض في ريو 1992 بُعْثَ المساعدة في التعامل مع مشكلات العالم البيئية الأكثر إلحاحاً. وقد قدّم المرفق منذ ذلك الحين أكثر من 14 مليار دولار أمريكي في صورة منح، كما جمع أكثر من 70 مليار دولار أمريكي على هيئة تمويل إضافي لأكثر من 4 آلاف مشروع وبرنامج. يحمل مرفق البيئة العالمية صلاحية فريدة عبر عدّة اتفاقيات بيئية متعددة الأطراف، ومنها اتفاقية التنوع الأحيائي، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاقية ميناماتا، واتفاقية استكهولم، وبروتوكول مونتريال.

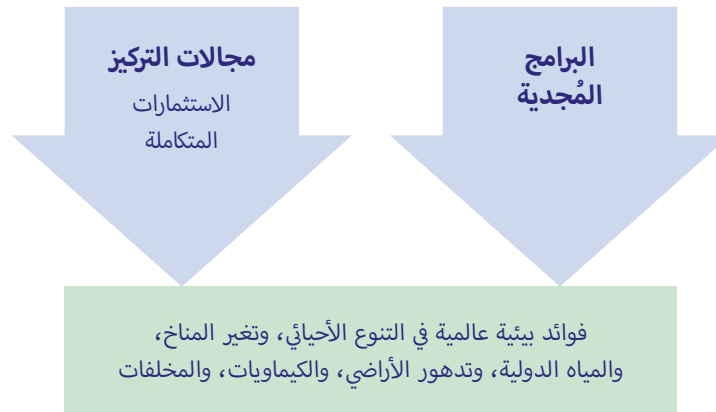
وتُتاح تمويلات المرفق للبلدان النامية وذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال نحو تحقيق أهداف الاتفاقيات والمعاهدات البيئية الدولية. ويُقدّم دعم المرفق إلى هيئات حكومية ومنظمات المجتمع المدني وشركات القطاع الخاص والمؤسسات البحثية إلى جانب مجموعة متنوعة وكبيرة من الشركاء المحتملين؛ وذلك لتنفيذ المشاريع والبرامج في البلدان المستفيدة.

سعيًا إلى تنفيذ رؤية المرفق 2020، فإنه يتبع خمس أولويات استراتيجية، هي:

- 1 التصدي لمحركات التدهور البيئي؛
- 2 تقديم حلول متكاملة؛
- 3 تعزيز أسباب الصمود والتكيف؛
- 4 تحقيق التكامل والتآزر، لا سيما في التمويل المناخي؛
- 5 التركيز على اختيار نموذج التأثير الصحيح.

يُكلّف مرفق البيئة العالمية للاستثمار في منافع بيئية عالمية متوخاة من المسطحات الطبيعية المنتجة، وهي تكليف يتصل اتصالاً مباشراً بدور المرفق باعتباره آلية تمويل منبثقة عن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. يتيح مجال التركيز المعني بتدهور الأراضي الفرصة للبلدان المستحقة لاستغلال موارد المرفق في تنفيذ الاتفاقية المذكورة وإطاراتها الاستراتيجية 2018-2030.

الشكل 7: هيكل العمل البرامجي للمرحلة 7 من عمل المرفق (المرفق 7)



المصدر: الأمانة العامة لمرفق البيئة العالمية، 2017

صُممت استراتيجية العمل البرامجي لمرحلة المرفق 7 وفق محورين رئيسيين، هما:

- ثلاثة برامج مُجدية مصممة وفقاً للأوليات القطرية، وتُعنى بأهم محركات التدهور البيئي و/أو بتحقيق فوائد بيئية عديدة في مختلف مجالات التركيز بعمل المرفق:
- نظم الأغذية، واستخدامات الأراضي واستعادتها؛
- المدن المستدامة؛
- الإدارة المستدامة للغابات.
- خمس استثمارات في مجالات تركيز محددة، وفق توجيه محدد منبثق عن اتفاقيات بيئية مختلفة متعددة الأطراف:
- التنوع الأحيائي؛
- تدهور الأراضي؛
- تغير المناخ؛
- المياه الدولية؛
- الكيماويات والنفايات.

يتيح مجال التركيز المعني بتدهور الأراضي في مرحلة المرفق 7 تمويلًا للبيئات المؤاتية لدعم تنفيذ التحديد عالمياً (أي: المتعلقة بتحسين الأطر التنظيمية والمؤسسية).

- 2 مجال التركيز المعني بالكيماويات والنفايات، وهو متعلق بقضايا تلوث التربة وأنشطة استصلاح المناجم. كما يتيح هذا المجال التمويل للأنشطة المساعِدة المتعلقة بمختلف الاتفاقيات وبالالتزامات كل قطر.
- 3 البرامج المُجدية، لا سيما المتعلقة منها بما يلي:
- "نظم الأغذية، واستخدامات الأراضي واستعادتها"، بُعِثَ التركيز على تحسين إنتاجية الأراضي، والتخطيط لاستخدامات الأراضي، واستعادة الأراضي المتدهورة؛
- "الإدارة المستدامة للغابات"، مع التركيز بصفة محددة على المناطق الأحيائية العابرة للحدود وذات الأهمية العالمية: أي الأمازون، وحوض الكونغو، والمساحات الطبيعية الجافة ذات الأهمية.

كيفية الاستفادة؟

يمكن إعداد المشاريع وتقديمها من خلال 18 هيئة من هيئات المرفق،⁶⁷ بما فيها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والصندوق العالمي لحماية الطبيعة، والاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة، والمؤسسة الدولية لحفظ الطبيعة، وعدّة مصارف للتنمية الإقليمية. ويجري "تعميم" تمويل المقترحات إلى حد كبير ضمن دورة إعداد المشروع لدى تلك الهيئات.

غير أن مشاريع التمويل تخضع للتنسيق، وتقتضي اعتماداً رسمياً من مراكز التنسيق الوطنية التابعة للمرفق. علاوة على ذلك، ينبغي أن تتضمن مقترحات التمويل الفوائد البيئية العالمية المتوقعة.

تُتاح "منحة إعداد المشروع" لدعم جهود إعداد مشاريع متكاملة متوسطة الحجم. وينبغي أن تتم هذه المنحة - حيثما أمكن - مصادر التمويل الأخرى لإعداد المشاريع. واللجوء إلى تمويل منحة إعداد المشروع هو اختياري. وهناك مزيد من المعلومات في اتجاهات العمل البرامجي لمرحلة المرفق 7.⁶⁸

تنص "سياسة المرفق للرصد والتقييم" (2010) على ضرورة اشتراك المشاريع والبرامج على خطة ملموسة ومكتملة الميزانية للرصد والتقييم، مقترنة باعتماد الرئيس التنفيذي بالنسبة إلى المشاريع الكاملة وبموافقة الرئيس التنفيذي بالنسبة إلى المشاريع المتوسطة. ومن ثم، يتطلب الأمر فهم الأنشطة التي تشكل خطة الرصد والتقييم بُعِثَ الإعداد والتخطيط للمشاريع والبرامج.

وقد أعلن المرفق كل سياساته وإرشاداته المتعلقة بسياسة دورة حياة المشاريع والبرامج.⁶⁹

كما يتيح المرفق التمويل للكيانات الخاصة باعتبار ذلك وسيلة لتعزيز جهود القطاع الخاص في الشراكات المقامة بين القطاعين العام والخاص.

فرص المشاريع والبرامج التحويلية المعنيّة بتحديد أثر تدهور الأراضي

مرفق البيئة العالمية هو آلية التمويل المنبثقة عن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وقد استجاب المرفق للدعوة التي أطلقها مؤتمر الأطراف 12 المنبثق عن الاتفاقية من أجل تقديم الدعم التقني والمالي للمبادرات المعززة للتحديد ولتلبية متطلبات أهداف التنمية المستدامة. وعلى مدار العامين الماضيين اعتمد المرفق 16 مشروعاً، واستثمر ما يقرب من 60 مليون دولار أمريكي في مشاريع تتعلق بالتحديد مباشرة في 13 بلداً، فضلاً عن دعم أنشطة مؤاتية للتحديد على الصعيد العالمي. كما يساهم المرفق في برنامج تحديد أهداف التحديد.

وفي إطار الدورة الاستثمارية الجديدة المعتمدة لدى المرفق لمدة أربعة أعوام (2021-2028)، أي مرحلة المرفق 7، وزيادة عامة ناهزت 10٪ في مخصصات "نظام التخصيص الشفاف للموارد"⁶⁶ ضمن مجال التركيز المعني بتدهور الأراضي (مقارنة بمرحلة المرفق 6)، سيواصل المرفق الاستناد في تدخلاته إلى محركات تدهور الأراضي، والتقييم القوي للخبرات والمعارف القائمة، وإلى الدروس المستفادة من خلال التنفيذ المتواصل للمشاريع والبرامج المتعلقة بتدهور الأراضي. وسيركّز نهج المرفق على الممارسات الجيدة القابلة للتوسع بُعِثَ تعظيم الفوائد العالمية للبيئة لمواجهة مشكلات الأمن الغذائي وتغير المناخ.

ثمة ثلاث نقاط مدخلة لدعم مشاريع التحديد في إطار مرحلة المرفق 7:

- 1 مجال التركيز المعني بتدهور الأراضي، وهو المجال الذي يدعم التنفيذ الواقعي للتحديد، لا سيما عبر أربعة مواضيع محددة، هي:
- الإدارة المستدامة للأراضي؛
- الإدارة المستدامة للغابات؛
- استعادة الغابات والمساحات الخضراء؛
- الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية في النظم الإيكولوجية الزراعية المرنّة.

⁶⁶ يحدد نظام التخصيص الشفاف للموارد كمر موارد المرفق التي يمكن لأي بلد الاستفادة منه ضمن فترة التجديد. المخصصات القطرية المبدئية وفق نظام التخصيص الشفاف للموارد ضمن مرحلة المرفق 7، بما يعكس إجمالي مستوى التجديد للعمل البرامجي بقيمة وقدرها 4068 مليون دولار أمريكي، متاحة عبر الرابط التالي: <https://www.thegef.org/sites/default/files/publications/GEF-C.55-Inf.03-GEF-7-STAR.pdf>

⁶⁷ <https://www.thegef.org/partners/gef-agencies>

⁶⁸ https://www.thegef.org/sites/default/files/publications/GEF-7%20Programming%20Directions%20-%20GEF_R.7_19.pdf

⁶⁹ <http://www.thegef.org/documents/policies-guidelines>

4,2 فرص التمويل المناخي

بمرور الوقت، كما يهدف إلى توجيه نسبة 50٪ من مخصصات التكيف إلى بلدان متأثرة بشدة، بما في ذلك أقل البلدان نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والدول الأفريقية.⁷⁰

عرض التمويل

يتاح التمويل للمشاريع والبرامج التي يعدها القطاع العام والخاص وفق متطلبات الانبعاثات المنخفضة (التخفيف) والصامدة أمام التغير المناخي (التكيف)، ويشمل ذلك:

- المشاريع والبرامج المعدّة بناءً على المخاطر وحسب حجم التمويل وتسمم بكونها متناهية الصغر (حتى 10 ملايين دولار أمريكي)؛ أو صغيرة (50-10 مليون دولار أمريكي)، أو متوسطة (250-50 مليون) أو كبيرة (أكثر من 250 مليون دولار أمريكي). ويقدم الصندوق منحاً مقترنة بطوارئ السداد أو بدونها، بالإضافة إلى القروض والأسهم.
- برنامج الدعم للجهازية والاستعداد، التي تهاز قيمه قدرها مليون دولار أمريكي لكل بلد من أجل تعزيز القدرة على تحديد وإعداد وتنفيذ مقترحات التمويل، وإتاحة سبيل مباشر إليها.
- دعم إنشاء أو تقوية هيئة وطنية مختصة أو مركز تنسيق وطني، وذلك بقيمة تهاز 300 ألف دولار أمريكي بصفة سنوية لتلبية متطلبات الصندوق.
- المساعدة الفنية والمنح بقيمة تهاز 3 ملايين دولار أمريكي لخطط التكيف الوطنية.
- أدوات مالية مرنة، مثل الدين، والأسهم والكفالات، لمرافق مختص بالقطاع الخاص. ويمكن الجمع بين ذلك وأدوات أخرى (مثل التمويل الميسر) لتعزيز استثمارات القطاع الخاص.

فرص المشاريع والبرامج التحويلية المعنّية بتحديد أثر تدهور الأراضي

يمكن للمشاريع والبرامج التحويلية المعنّية بتحديد أثر تدهور الأراضي أن تركز إما على التكيف وإما على الجمع بين التخفيف والتكيف. ويمكن أن يشكل ذلك فرصة للدول الجزرية الصغيرة النامية على وجه الخصوص.⁷¹ ويمكن لتلك المشاريع أن تركز على التصدي للقضايا التالية:

تنطوي المشاريع والبرامج التحويلية المعنّية بتحديد أثر تدهور الأراضي على كثير من الأهداف والفوائد، وخصوصاً ما يتصل منها بالتخفيف من تأثيرات تغير المناخ والتكيف معها، وحفظ التنوع الأحيائي، وغيرها من الفوائد البيئية والاجتماعية. ويمكن لمقترحات التمويل الخاصة بتلك المشاريع والبرامج أن تغتنم فرص التمويل المناخي ذات الصلة، كتلك المقدمة من الصندوق الأخضر للمناخ وصندوق التكيف. وعلى ذلك، يمكن لمقترحات تلك المشاريع والبرامج أن تستفيد من تقديمها عرضاً واضحاً وروابط جلية بجهود التخفيف من تأثيرات تغير المناخ في الأراضي وجهود التكيف معها (انظر الشكل 8)، والاعتماد على مؤشرات مناخية جيدة التحديد وقابلة للقياس - مثل خفض انبعاثات غازات الدفيئة، وعدد المستفيدين ذوي القدرة المعززة على التكيف؛ وينبغي أيضاً إبراز أهداف التحديد.

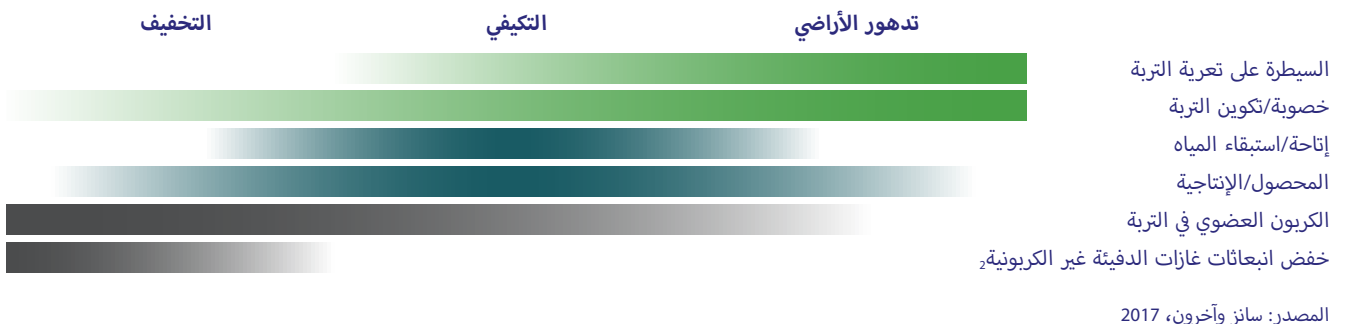
تنطوي ممارسات من قبيل الإدارة المستدامة للأراضي على مساهمات واضحة ومتداخلة في الغالب مع جهود التحديد ومع التخفيف من تأثيرات تغير المناخ والتكيف معه، وذلك حسب الموضح في الشكل 8. وتشير السردية المناخية لكثير من مشاريع التحديد في حالات كثيرة إلى الزراعة الذكية مناخياً، وهي التي يمكن تعريفها بأنها "الزراعة التي تحقق زيادة مستدامة في الإنتاج، وتعزز المرونة (التكيف)، وتقلل/تقضي على انبعاثات غازات الدفيئة (التخفيف) حيثما أمكن، وتعزز إنجاز أهداف الأمن الغذائي والتنمية الوطنية." (منظمة الأغذية والزراعة، 2013).

4,2,1 الصندوق الأخضر للمناخ

تأسس الصندوق الأخضر للمناخ عام 2010 بعضوية 194 بلداً عضواً في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وذلك للاستجابة إلى تحديات تغير المناخ. وقد شهد العام 2015 إسناد دور هام إلى الصندوق على صعيد تنفيذ اتفاقية باريس ودعم هدف المحافظة على ارتفاع درجة الحرارة العالمية السنوية لما دون درجتين مئويتين فوق المستويات السابقة على الحقبة الصناعية، علاوة على بذل الجهود اللازمة لكبح الزيادة عند مستوى 1.5 درجة مئوية.

تهدف استثمارات الصندوق إلى تحقيق التأثير الأقصى في البلدان النامية، والمساعدة في إحداث تحولات جذرية في مجالي التخفيف والتكيف. يهدف الصندوق إلى إحداث توازن بنسبة 50:50 بين استثمارات التخفيف والتكيف

الشكل 8: ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي المعنّية بمكافحة تدهور الأراضي والتكيف والتخفيف⁷²



⁷⁰ الصندوق الأخضر للمناخ (2016). نبذة عن الصندوق الأخضر للمناخ.

⁷¹ استناداً إلى معايير الاستثمار المرعية لدى الصندوق، فقد استحدثت مصفوفة متداخلة لتوجيه قرارات التمويل الصادرة منه. وتحدد هذه المصفوفة خمس أولويات استثمارية من بينها تعزيز الصمود في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

⁷² يقع الاختيار على متغيرات أو خصائص محددة (وتخضع للتصنيف بالألوان) لبيان مدى قدرة تقنية الإدارة المستدامة للأراضي على المساهمة في مكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف، والتخفيف من تأثيرات تغير المناخ والتكيف معها، فضلاً عن تأثيرات ذلك في التنوع الأحيائي.

4,2,2 صناديق الاستثمارات المناخية

تولت صناديق الاستثمارات المناخية منذ 2008 قيادة الجهود الرامية إلى تمكين التحولات في

قطاعات الطاقة، والصمود أمام تغير المناخ، والنقل، والحراجة. ويتيح التمويل الميسر من تلك الصناديق⁷⁵ قدراً من المرونة التي تكفل اختبار نماذج ونهج جديدة في العمل، وبناء سجلات في الأسواق غير مثبتة النتائج، وتقوية ثقة المستثمرين لإطلاق تمويل إضافي من مصادر أخرى؛ لا سيما من القطاع الخاص ومن مصارف التنمية المتعددة الأطراف التي تنفذ التمويل من صناديق الاستثمارات المناخية.

عرض التمويل

تُقدّم صناديق الاستثمارات المناخية موارد مطلوبة بصفة عاجلة بإجمالي وقدره 8.3 مليار دولار أمريكي إلى 72 بلداً نامياً ومن فئة الدخل المتوسط، وذلك لإدارة تحديات تغير المناخ وتقليل انبعاثات غازات الدفيئة في تلك البلدان. ومن المتوقع أن تجتذب تعهدات الصناديق تمويلاً إضافياً مشتركاً بقيمة 58 مليار دولار أمريكي لتغطية مجموعة متنامية من المتطلبات في أكثر من 300 مشروع وبرنامج. تتألف صناديق الاستثمارات المناخية من أربعة برامج، هي:

- **صندوق التكنولوجيا النظيفة:** تبلغ قيمته 5.6 مليار دولار أمريكي، ويقدم للبلدان المتوسطة الدخل موارد ميسرة للغاية للتوسع في التقنيات المنخفضة الكربون بمجالات الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة والنقل المستدام.
- **البرنامج الإرشادي للصمود المناخي:** تبلغ قيمته 1.2 مليار دولار أمريكي، ويقدم الدعم للبلدان النامية بُعْثَةً إدماج مقومات الصمود المناخي في التخطيط التنموي.
- **برنامج التوسع في الطاقة المتجددة في البلدان المنخفضة الدخل:** تبلغ قيمته 780 مليون دولار أمريكي، ويقدم الدعم لنشر حلول الطاقة المتجددة لزيادة الوصول إلى الطاقة وتحقيق النمو الاقتصادي في أكثر بلدان العالم فقراً.
- **برنامج استثمارات الغابات:** تبلغ قيمته 775 مليون دولار أمريكي، ويقدم الدعم إلى جهود البلدان النامية لتنفيذ الإجراءات المرتبطة بخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية.

فرص المشاريع والبرامج التحويلية المعنيّة بتحديد أثر تدهور الأراضي

يكتسي البرنامج الإرشادي للصمود المناخي وبرنامج استثمارات الغابات بأهمية خاصة في المشاريع والبرامج التحويلية المعنيّة بتحديد أثر تدهور الأراضي:

- يركّز برنامج استثمارات الغابات على خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية وعلى الإدارة المستدامة للغابات، شاملة (1) نهج المسطحات الطبيعية؛ (2) الإصلاحات المؤسسية والحوار بشأن السياسات؛ (3) الإدارة المستدامة للغابات؛ (4) رصد حالة الغابات. كما يقدم البرنامج نفسه دعماً إلى العمليات الوطنية المعنية بخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية، بما في ذلك الحوار بشأن السياسات وبناء القدرات، إلى جانب اتباع آلية منح متخصصة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية مع إسناد مهام التصميم والإدارة فيها إلى الشعوب الأصلية.

- اجتناب إزالة الغابات: الجهود الوطنية للحد من إزالة الغابات، وتبدير مصادر دخل بديلة لمستخدمي الغابات، ودعم إعادة تأهيل الغابات من خلال إعادة توجيه التوسع في استخدامات الأراضي بعيداً عن مناطق الغابات.

- الزراعة المستدامة الذكية مناخياً: تدابير التكيف في الزراعة، شاملة تعديل الممارسات الزراعية لزيادة المرونة في نظم الأغذية وتعزيز الأمن الغذائي، مع تحسين سبل العيش، وصون السبل المتاحة للغذاء والماء، وتقوية مرونة النظم الإيكولوجية، وحماية المادة العضوية بالتربة، وتقليل الانبعاثات من الماشية.

- الأمن الغذائي: اعتماد محاصيل أكثر مرونةً وأساليب زراعة مبتكرة، وتقليل الفاقد الغذائية وتحسين كفاءة سلاسل إمداد الغذاء.

- خدمات النظم الإيكولوجية وسبل العيش: تقوية القدرة التكيفية للنظم الإيكولوجية من خلال حماية وإعادة تأهيل الأراضي الرطبة وأشجار القرم (المنغروف) والمناطق الخضراء في المناطق الحضرية التي توفر الموارد لدرء التعرية الساحلية وصّد العواصف.

- سبل العيش المستدامة: تقوية استراتيجيات سبل العيش عبر تنويع الإنتاج ومصادر الدخل (مثال: عبر نظم الإدارة المستدامة للأراضي/الحراجة الزراعية المشتملة على المنتجات المخصصة لتحقيق الكفاف والطرح في الأسواق)، مع إتاحة الوصول إلى الأسواق على أساس مستدام مع الحد من الفقر وزيادة الأصول المُنتجة لسبل العيش.

- إدارة مستجمعات المياه: إعادة تصميم نظم إدارة المياه والفيضان والصرف، والتوسع في نظم الإنذار المبكر.

- فُرص القطاع الخاص: يمكن أن تشمل المشاريع والبرامج ذات الصلة بالأراضي الممولة من مرفق القطاع الخاص التابع للصندوق الأخضر للمناخ:

- التنوع في أنواع المحاصيل والبذور؛
- زراعة الغابات ومكافحة إزالة الغابات؛
- الإرشاد الزراعي وزيادة الكفاءة؛
- تجميع مياه الأمطار وغيرها من خيارات تنويع مصادر المياه.

كيفية الوصول؟⁷³

يمكن الوصول إلى تمويلات الصندوق الأخضر للمناخ بصفة مباشرة عبر هيئات التنفيذ المعتمدة على الصعيد دون الوطني أو الوطني أو الإقليمي،⁷⁴ وكذلك عبر الهيئات الدولية المعتمدة؛ ومنها وكالات الأمم المتحدة، ومصارف التنمية، والمنظمات غير الحكومية. تتولى السلطة الوطنية المعتمدة تنسيق مقترحات التمويل، علماً بأنه يُشترط موافقة السلطة قبل تقديم المقترحات إلى الصندوق.

⁷³ <https://www.greenclimate.fund/news/gcf-101-new-guide-on-how-to-access-the-green-climate-fund>

⁷⁴ <https://www.greenclimate.fund/how-we-work/tools/entity-directory>

⁷⁵ هذه عبارة عن قروض مقدمة وفق شروط أكثر تيسراً من القروض المتاحة بالأسواق. يتحقق التيسير إما من خلال معدلات فائدة أقل من المتاحة في السوق، أو بفترات سماح للسداد، أو بالجمع بينهما. وعادة ما تمتاز القروض الميسرة بفترات سماح طويلة.

كيفية الاستفادة؟

إنّ صندوق الاستثمار المناخي هو الصندوق الوحيد المتعدد الأطراف المعني بالمناخ المتعاون بصفة حصرية مع مصارف التنمية المتعددة الأطراف بوصفها هيئات تنفيذ. ويحتفظ البنك الدولي بموارد الصندوق على سبيل الائتمان، ويصرفها على هيئة منح وقرض ميسرة للغاية وأدوات لتخفيف المخاطر لفائدة البلدان المستفيدة عبر خمسة مصارف تنمية متعددة الأطراف، هي: البنك الدولي، ومصرف التنمية الأفريقي، ومصرف التنمية الآسيوي، والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، ومصرف التنمية الأمريكية.

ويتسنى الاستفادة من تمويلات الصندوق عبر المصارف المذكورة من خلال عرض خطط استثمارية⁷⁶ تحت قيادة فُطرية. ويجري الاتفاق على خطة استثمارية بين الحكومة ومصرف التنمية المختص، وتتعقد المسؤولية عليهما في هذا الصدد (انظر الشكل 9).⁷⁷

- يدعم البرنامج الإرشادي للصمود المناخي عدداً من التدخلات في الأراضي بهدف تقوية الصمود المناخي، ويشمل ذلك:
- النهج المعنية بالمسطحات الطبيعية؛
- الإدارة المتكاملة للموارد المائية؛
- نظم معلومات المناخ وإدارة الكوارث؛
- البنية الأساسية؛
- بناء القدرات والحوار بشأن السياسات؛
- إدارة المناطق الساحلية.

في إطار من الشراكة مع المصارف التنموية المُنفَّذة، تُنظَّم دورات تدريبية لتعزيز القدرات اللازمة لرصد النتائج وإعداد تقارير بشأنها، فضلاً عن تبادل المعارف، والتبادل بين بلدان الجنوب، وتعزيز الممارسات السليمة في مجال التكيف مع تغير المناخ. وقد خصص البرنامج الإرشادي موارد بعينها لإشراك القطاع الخاص في مقترحات التمويل المبتكر.

الشكل 9: ملخص عملية العمل البرامي لصندوق الاستثمارات المناخية

المرحلة 1: ما قبل الاستثمار

يدعو مكتب المدير التنفيذي/المدير القطري التابع لمصرف التنمية المتعدد الأطراف للتقدم بطلبات الإعلان عن الرغبة من الحكومات المتأهلة.	الإعلان عن الرغبة
توصي مجموعة من الخبراء المستقلين بمجموعة من المهام التجريبية استناداً إلى معايير اختيار معتمدة، وبلي ذلك اعتمادها من الهيئة الإدارية.	اختيار المهام التجريبية
بعد تأكيد البلدان المختارة رغبتها في المشاركة في البرنامج، تدعو الحكومات مصارف التنمية متعددة الأطراف إلى مهمة مشتركة أو سلسلة من المهام المصممة لوضع خطط الاستثمار. وتتاح مَنَحُ الإِعداد للبلدان عند الطلب.	المهمة المشتركة
تُواصلُ البلدان إعداد خطط الاستثمار وإخراجها في الصورة النهائية بالتشاور مع أصحاب المصلحة.	إعداد خطة الاستثمار
تتولى اللجنة أو لجنة فرعية مراجعة الخطة ويجوز لها اعتمادها، بما يتيح للبلدان المضي في تطوير الاستثمارات المبيّنة في الخطة.	اعتماد خطة الاستثمار
بعد اعتماد الخطة، يتولى البلد ومصرف التنمية المتعدد الأطراف إعداد المشاريع إعداداً إضافياً كي يتسنى تقديمها إلى الهيئة الإدارية بغرض الاعتماد.	إعداد المشاريع/البرامج
يسبق موافقة مجلس مصرف التنمية المتعدد الأطراف قيام البلد والمصرف بتقديم المشروع إلى اللجنة أو اللجنة الفرعية بغرض الموافقة على تمويل صندوق الاستثمارات المناخية.	الموافقة على المشاريع/البرامج

المرحلة 2: التنفيذ

تدخل المشاريع مرحلة التنفيذ عقب اعتمادها من الهيئة الإدارية التابعة للصندوق ومن مجلس مصرف التنمية المتعدد الأطراف.	تنفيذ المشروع/البرنامج
تخضع المشاريع والاستثمارات للرصد والتقييم، مقترنة بمشاركة النتائج والمخرجات والدروس المستفادة على نحو مناسب.	الرصد والتقييم

مقتبس بتصرف من البنك الدولي، 2015

⁷⁶ صندوق التكنولوجيا النظيفة يعتمد خطة استثمارية تسمى "خطة الأعمال" المعتمدة لدى مصارف التنمية متعددة الأطراف، وهي خطة معدة بقيادة الحكومة لمساعدة البلد المعني في الحصول على التمويل المشترك من الصندوق بِنَيْة تنفيذ استراتيجياته وبرامجه التنموية الوطنية وتتضمن أهدافاً لخفض انبعاثات الكربون.

⁷⁷ https://www.climateinvestmentfunds.org/sites/cif_enc/files/knowledge-documents/cif_orientation_booklet_web_final_0_0.pdf

يمكن الوصول إلى صندوق التكيف عبر هيئات تنفيذ وطنية ومتعددة الأطراف وإقليمية؛ بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة أو مصارف التنمية أو المنظمات غير الحكومية، أو بصفة مباشرة عبر هيئات التنفيذ الوطنية.⁷⁸ وتُقبل المقترحات ثلاث مرات في السنة بغرض المراجعة في الاجتماعات السنوية لمجلس الإدارة، وكذلك في الجلسات البيئية سواء على هيئة مقترح كامل أو على هيئة مذكرة مفاهيمية.

تخضع مقترحات التمويل للتنسيق بمعرفة السلطة المعتمدة، ويتطلب ذلك شهادة "عدم ممانعة" قبل التقديم.

4,3 فرص تمويل أخرى

4,3,1 مصارف ومنظمات التنمية متعددة الأطراف

غالباً ما يشير مسمى "مصارف التنمية متعددة الأطراف" إلى ست مؤسسات، هي:

- مجموعة البنك الدولي؛
- مجموعة مصرف التنمية الأفريقي؛
- مصرف التنمية الآسيوي؛
- المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير؛
- المصرف الأوروبي للاستثمار؛
- مصرف التنمية للبلدان الأمريكية.

شهد العام 2015 تقديم تلك المصارف تمويلًا جماعيًا للعمليات وإدارة للموارد الخارجية بقيمة ناهزت 130.6 مليار دولار أمريكي. يحظى كل من مصرف التنمية الأفريقي ومصرف التنمية الآسيوي والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية بصلاحيات إقليمية مركزة في أفريقيا وآسيا وأوروبا ووسط آسيا وأمريكا اللاتينية، على الترتيب. أما مجموعة البنك الدولي فهي أقدم مصارف التنمية قاطبة، وتمثل صلاحياتها في القضاء على الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك. وأما المصرف الأوروبي للاستثمار فيركز على تمويل البنية الأساسية داخل الاتحاد الأوروبي علاوة على تقديم التمويل لجهود التنمية المستدامة في بلدان شرق أوروبا وأفريقيا والكاربي ومنطقة المحيط الهادئ.⁷⁹

عرض التمويل

تقدم مصارف التنمية المتعددة الأطراف الدعم التقني والمالي على هيئة اعتمادات مالية وقروض ميسر ومنح، إلى جانب المساعدة التقنية للبلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط. وتُخصص الموارد لمجموعة من القطاعات، شاملة إدارة الموارد الزراعية والبيئية والطبيعية والعمل المناخي. وبذلك تهض تلك المصارف دور هام في تمويل جهود التحديد. كما أنها محسوبة من هيئات التنفيذ المعنية بتمويلات مكافحة تغير المناخ والعمل البيئي:

- يمكن لمشاريع الصندوق الأخضر للمناخ ولمرفق البيئة العالمية أن يتولى تنفيذها البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي ومصرف التنمية الآسيوي والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية؛

خصص صندوق التكيف 438 مليون دولار أمريكي لدعم 66 بلداً نامياً في مشاريع تكيف ملموسة، ولتزويدها بالمساعدة التقنية وبمنح لصياغة المشاريع، فضلاً عن دعم جهود التعاون بين بلدان الجنوب بُعْثَة التكيف مع تغير المناخ. وتستند المبادرات إلى احتياجات البلدان ورؤاها وأولوياتها.

عرض التمويل

باشر صندوق التكيف جهوداً تجريبية من حيث إتاحة المنح وتقديمها بصورة مباشرة وعلى نطاق إقليمي بقيمة تناهز 10 ملايين دولار أمريكي لتنفيذ مشاريع تكيف ملموسة في تسع مناطق ذات تركيز مواضيعي. وينبغي أن تؤدي المشاريع إلى مخرجات ملموسة وبديلة للعيان، وهو ما يقتضي في المعتاد ضخ استثمارات ملموسة على الأرض (أي أن المشاريع المقصورة على بناء القدرات أو البحوث لا تتأهل لهذا التمويل)، وتشمل:

- المساعدة التقنية لإعداد السياسات وبناء القدرات في المجالات المتعلقة بالتكيف مع تغير المناخ؛

- منح صياغة المشاريع (حتى 30 ألف دولار أمريكي) ومنح المساعدة في صياغة المشاريع (حتى 20 ألف دولار أمريكي)، وهي متاحة لهيئات التنفيذ الوطنية المعتمدة لدى صندوق التكيف من أجل بناء قدرات تلك الهيئات في مجال إعداد المشاريع وتصميمها.

فرص المشاريع والبرامج التحويلية المعنية بتحديد أثر تدهور الأراضي

تحظى المواضيع التالية بأهمية خاصة بالنسبة إلى المشاريع والبرامج التحويلية المعنية بتحديد أثر تدهور الأراضي:

- الحرجة: الجهود الوطنية لتقليل إزالة الغابات، وزيادة الصمود من خلال صون خدمات النظم الإيكولوجية، وتقديم مصادر دخل بديلة لمستخدمي الغابات، ودعم جهود إعادة تأهيل الغابات.
- الزراعة الذكية مناخياً: تدابير التكيف الهادفة إلى حماية المادة العضوية في التربة ووضع نظم إنتاج قادرة على التكيف مع التأثيرات المناخية في المستقبل.
- خدمات النظم الإيكولوجية: تنفيذ مشاريع تساهم في تحقيق الأمن الغذائي، والتكيف مع تغير المناخ، وتنفيذ الإدارة المستدامة للأراضي؛ لا سيما ما يكون عبر تدخلات مجتمعية. ويمكن تنظيم المشاريع أيضاً على هيئة برامج منح صغيرة بأسلوب مجتمعي.
- إدارة المناطق الساحلية: حماية المناطق الساحلية، بما في ذلك إدارة المناطق المتملحة وإعادة تأهيلها، ومنع تآكل مياه البحر وحماية المناطق الساحلية من فترات العواصف عبر إعادة غرس أشجار القرم (المنغروف) أو الاستنبات الزراعي.
- إدارة الموارد المائية: التكيف في نظم إدارة المياه والغذاء والصرف مع التغير المناخي، وتقديم الدعم لتجميع المياه، وحفظ المياه، ومكافحة التعرية، وإدارة مستجمعات المياه.

⁷⁸ <https://www.adaptation-fund.org/apply-funding/implementing-entities>

⁷⁹ يتوفر مزيد من المعلومات في الدليل الإرشادي للمصارف التنمية متعددة الأطراف: <https://www.odi.org/sites/odi.org.uk/files/resource-documents/12274.pdf>

- يمكن لمشاريع صندوق التكيف أن يتولى تنفيذها البنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي ومصرف التنمية الأفريقي والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية؛
- يمكن تنفيذ مشاريع صناديق الاستثمارات المناخية تنفيذاً مباشراً من خلال البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي ومصرف التنمية الآسيوي والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية. يؤدي ذلك إلى خلق عدّة فرص لتعزيز القروض والمنح الإضافية.

فرص المشاريع والبرامج التحويلية المعنية بتحديد أثر تدهور الأراضي

تقدم مصارف التنمية موارد هائلة لتيسير جهود التحديد من خلال التنمية الزراعية، وحفظ الغابات، والإدارة المستدامة للأراضي، وإدارة الماشية، وإعادة تأهيل مستجمعات المياه؛ وذلك من خلال منح وقروض ميسرة وغير ميسرة، وأدوات مشاطرة المخاطر، والكفالات، والاستثمارات في أسهم الملكية.

كما أن مصارف التنمية المتعددة الأطراف ملتزمة بأهداف التنمية المستدامة؛ إذ أصدرت المصارف بياناً مشتركاً أبرزت فيها دورها المحد في المساهمة في التمويل وفي حوار السياسات، ودعت فيه إلى إحداث تحول جذري يثمر عن إطلاق العنان للموارد العامة والخاصة وتعزيزها وتحفيز مزيد منها لتحقيق الغايات المأمولة.

وقد زاد دعم مصارف التنمية المتعددة الأطراف في إطار التمويلات المناخية زيادةً كبيرة خلال السنوات القليلة الماضية، إذ خصصت تلك المصارف مجتمعةً بين 2011 و 2015 أكثر من 131 مليار دولار أمريكي على هيئة تمويلات مناخية. وشهد العام 2015 وحده تخصيص 25 مليار دولار أمريكي لتمويلات المشاريع المناخية. ويُخصص قدر هائل من تلك الموارد إلى أهم القطاعات المعنية بالتحديد على النحو التالي: توجّه 27٪ (1.3 مليار دولار أمريكي) من تمويلات التكيف إلى موارد المياه، و 18٪ (0.9 مليار دولار أمريكي) لزراعة المحاصيل المستدامة، و 4٪ (0.2 مليار دولار أمريكي) للأنشطة الزراعية والموارد الطبيعية الأخرى، و 12٪ لمشاريع التكيف الساحلية.

كما أن 6٪ (1.2 مليار دولار أمريكي) من الموارد المخصصة لتمويلات التخفيف حُصصت لقضايا متعلقة بالزراعة والغابات، بما في ذلك خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية. كذلك أصدرت مصارف التنمية المتعددة الأطراف بياناً مشتركاً في مؤتمر الأطراف 21 - المنبثق عن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ - قطعت فيه التزامات كبرى تجاه التوسع في التمويلات المناخية؛ وعلى سبيل المثال تعهّد مصرف التنمية الأفريقي بمضاعفة حصته من التمويلات المناخية ثلاث مرات بحلول العام 2020، فيما يستهدف المصرف الأوروبي للاستثمار إنفاق 35٪ من إجمالي تمويلاته على الجهود المناخية خارج الاتحاد الأوروبي بحلول 2020. ويضاف لما سبق تقديم مصارف التنمية المتعددة الأطراف التزامات كبيرة في إطار التمويلات المشتركة خلال 2015 على صعيد العمل المناخي، فبلغت قيمة تلك الالتزامات 55 مليار دولار أمريكي، بزيادة هائلة في تمويلات التنمية المستدامة المتعلقة بالمناخ لنحو 80 مليار دولار أمريكي خلال العام المذكور وحده.

وقد خصصت مصارف التنمية المتعددة الأطراف فروعاً من القطاع الخاص لتيسير استثمارات القطاع والشركات العامة-الخاصة؛ ومنها على سبيل المثال ما يتصل بالاستثمارات الزراعية واستثمارات الغابات. ومن أبرز تلك المنافذ مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي، ومؤسسة الاستثمار في البلدان الأمريكية التابعة لمصرف التنمية للبلدان الأمريكية، إذ حشد كلاهما تمويلًا من القطاع الخاص لدعم الإدارة المستدامة للغابات، والزراعة الحافظة للبيئة، وغير ذلك من المشاريع. كما شهد العام المالي 2016 استثمار مؤسسة التمويل الدولية 3.4 مليار دولار أمريكي في الأعمال الزراعية.

يختلف الوصول إلى تمويلات مصارف التنمية اختلافاً كبيراً باختلاف المناطق أو أقاليمها الداخلية. وتشير المعطيات إلى إمكانية حصول بلد ما على المساعدة من ستة مصارف تمويلية متعددة الأطراف في المتوسط، غير أن ذلك الرقم أخذ في الانخفاض مع تزايد مقومات الغنى في البلدان المقترضة. وتعد مناطق وسط آسيا (شاملة منطقة القوقاز) وشمال أفريقيا وغربها وشرقها صاحبة العدد الأكبر من المصارف العاملة، بينما تتميز منطقة المحيط الهادئ بقلّة عدد المصارف فيها.⁸⁰

تُخصّص الموارد للبلدان المستفيدة بناءً على طلبها، وذلك وفق مستوى الدخل، ومدى الكفاءة في إدارة اقتصادها وتنفيذ مشاريعها. أما شروط القروض فتحدد حسب مخاطر المديونية المفرطة، وإجمالي الدخل القومي ونصيب الفرد منه، وقدرة البلد على السداد.

4.3,2 التعاون التنموي الثنائي

إنّ صناديق التعاون التنموي الثنائي هي مصادر عامّة دولية تمثّل المساعدات الإنمائية الرسمية ذات الصبغة الثنائية. واستناداً إلى التحليل العالمي لتقرير البيانات المالية المقدمة في الجلسة السابعة عشرة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر،⁸¹ فإنّ صافي المساعدات الإنمائية الرسمية لبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المتصلة بمكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف قد ناهزت 2.4 مليار دولار أمريكي (بحساب متوسط القيمة بين عامي 2014 و 2016). ويشمل هذا الرقم أنشطة المساعدات الإنمائية الرسمية الثنائية التي تستهدف التصحر باعتباره هدفاً رئيساً أو ذا أهمية.

عرض التمويل

يتيح التعاون الثنائي عدداً كبيراً من الفرص المختلفة لدعم المشاريع والبرامج التحويلية المعنية بتحديد أثر تدهور الأراضي؛ وذلك من خلال منح وقروض وكفالات، علاوة على المساعدة التقنية وتعزيز التمويل المقدم من القطاع الخاص.

فرص المشاريع والبرامج التحويلية المعنية بتحديد أثر تدهور الأراضي

تمثل المساعدات الإنمائية الرسمية الثنائية المعنية بمكافحة التصحر نسبة 2.4٪ من إجمالي المساعدات الثنائية المقدمة من أعضاء لجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وتشكل هذه النسبة انخفاضاً بسيطاً قياساً على الفترات السابقة (2011 - 2013 و 2008 - 2010) التي شهدت نسبتي 2.5٪ و 2.8٪ من إجمالي المساعدة الإنمائية، على الترتيب. وتعد المساعدات الإنمائية الرسمية الثنائية المعنية بمكافحة التصحر الأدنى بين اهتمامات اتفاقيات ريو الثلاث؛ في ما يُوجّه أغلب التمويل إلى التخفيف من تأثيرات تغير المناخ والتكيف معها. يدل ذلك على أن مخصصات المساعدات الإنمائية الرسمية للأنشطة المرتبطة بمكافحة التصحر قد توارت أهميتها النسبية قياساً على قطاعات وأهداف بيئية أخرى.

أما أكثر القطاعات تمويلًا من تلك المساعدات فهي الزراعة وحماية البيئة والمساعدات الغذائية وإمدادات المياه وتحليتها، وغير ذلك من المجالات المتعددة القطاعات.⁸²

⁸⁰ لارس إنغن وأتالبرا بريزون (2018)، دليل إرشادي إلى المصارف التنموية المتعددة الأطراف.

⁸¹ https://www.unccd.int/sites/default/files/sessions/documents/2019-01/ICCD_CRIC%2817%29_INF3-1900624E.pdf

⁸² https://www.unccd.int/sites/default/files/sessions/documents/2019-01/ICCD_CRIC%2817%29_INF3-1900624E.pdf

ومن الأدوات التمويلية والوطنية الأخرى ما يتيح نطاقاً أوسع - لا سيما التمويلات المناخية الوطنية - يمكن استغلاله في الاستثمار في العمل المناخي المرتبط بالأراضي من أجل تحييد أثر تدهورها. وفي ما يلي بعض الأمثلة لأنواع التمويلات المذكورة:

- صندوق البيئة وتغير المناخ في رواندا، وهو المرفق التمويلي لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للنمو الأخضر والصمود المناخي. ويُخصّص هذا الصندوق موارد لمشاريع في قطاعات الزراعة والطاقة والحراجة، وغيرها. وهذا النهج ذو القطاعات المتداخلة معدل تعديلاً جيداً بما يناسب تمويل جهود التحييد بصفة خاصة. ومن بين أهم مساهمات الصندوق المذكور في مجال التحييد ما ضُخَّ من استثمارات في التحريج في المناطق المعرضة للفيضانات وفي إعادة تأهيل النظم الإيكولوجية من أجل الصمود أمام تأثيرات تغير المناخ.
- الصندوق الوطني لتمويل الحراجة في كوستاريكا، وهو المؤسسة الحكومية المستضيفة للأمانة العامة لهيئة خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية. وتتمثل الغاية العامة من الصندوق في تمويل المنتجين الصغار والمتوسطين للتعامل مع عمليات التحريج وإعادة الحراجة؛ ونظم انبعاثات غازات الدفيئة والحراجة الزراعية؛ واستعادة المناطق المتصحرة؛ واستيعاب التغيرات التقنية اللازمة في استخدام موارد الغابات وتصنيعها. ويتحمل الصندوق أيضاً المسؤولية عن جمع الأموال لتمويل "مدفوعات الخدمات البيئية" المستمدة من الغابات واستزراع الغابات، وغير ذلك من الأنشطة اللازمة التي توطّد جهود التنمية في قطاع الموارد الطبيعية. وتلك الخدمات محددة بنص قانون الغابات. تستند استراتيجية خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية في كوستاريكا إلى برنامج "مدفوعات الخدمات البيئية"، ولذلك ترتبط أهدافه وأنشطته الاستراتيجية بتدابير خفض الانبعاثات.⁸⁶
- الصندوق الوطني للبيئة والمناخ في بنن هو عبارة عن أداة تمويل تخضع لإشراف وزارة البيئة الحية والتنمية المستدامة. ويستجيب إنشاء هذا الصندوق للحاجة إلى دعم وتمويل المبادرات المعنية بحماية البيئة والتعامل مع تغير المناخ. أما المهمة الرئيسة للصندوق فهي حشد الموارد الخضراء (من الضرائب/الغرامات البيئية، والميزانية الوطنية، والموارد الخارجية، إلخ) لتمويل المبادرات البيئية والمناخية.⁸⁷ جدير بالذكر أن هذا الصندوق معتمد من الصندوق الأخضر للمناخ.
- صناديق الغابات الوطنية هي آليات تمويل متخصصة تخضع لإدارة مؤسسات عامة معنية بدعم جهود حفظ موارد الغابات واستغلالها وفقاً لمقتضيات الاستدامة. ويمكن تدبير تمويلات تلك الصناديق من ضرائب مخصصة وغيرها من مسارات الدخل المحلية المرتبطة بالغابات و/أو عبر آلية المساعدة الإنمائية الثنائية أو المتعددة الأطراف، بما في ذلك التبرعات. كما أن صناديق الغابات الوطنية عبارة عن آليات تمويلية متخصصة لتحقيق الإدارة المستدامة للغابات، وغالباً ما تشمل جهود التخفيف من تأثيرات تغير المناخ، وحفظ التنوع الأحيائي، واستعادة الأراضي المتدهورة.⁸⁸

تموّل وكالات التنمية الثنائية مشاريع تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان المستفيدة. وعلى العكس من المؤسسات المالية الدولية، فإن الوكالات الثنائية تنتمي - عموماً - إلى حكومة واحدة فقط، بل وتشكل جزءاً من إحدى وزاراتها.⁸³

وثمة طرق عدّة للوصول إلى التمويل الثنائي، وفي ما يلي أشهرها:

- النهج التصاعدي، ويتخلله تمثيل مقترح المشروع للبلد المستفيد (أي: تقديم طلب ضمن دعوة لتقديم العروض)؛
- والنهج التنافسي، وفيه يكون التعاون نتيجة لمستويات رفيعة من التواصل السياسي والتخطيط الاستراتيجي (أي: اتفاقية ثنائية).

4,3,3 الميزانيات الوطنية والآليات المالية

تبعاً لتوجيهات خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية،⁸⁴ أقرت البلدان أن "حشد الموارد الداخلية وكفاءة استغلالها، على أساس مبدأ المسؤولية الوطنية، [هُما] من المتطلبات المحورية في السعي المشترك لتحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك تحقيق أهداف التنمية المستدامة".⁸⁵

عرض التمويل

تُفق البلدان موارد ضخمة ذات اتصال مباشرة بالتحديد عبر ميزانياتها الوطنية في مجالات الزراعة والحراجة والعمل المناخي. بيد أن استعراضات النفقات العامة في قطاعات استخدامات الأراضي لم تحظ بالاستغلال الكافي بعد، لذا يصعب اقتفاء أوجه الإنفاق الحكومي الفعلي على التحديد. ومن ثمر، يقتضي التقدم في هذا الصدد بذل مزيدٍ من الجهود لتنفيذ استراتيجيات تمويلية متكاملة وللجمع بين الأطر الاستثمارية، ولتقييم التدفقات المالية التي تصل إلى قطاعات استخدامات الأراضي على الصعيد القطري، شاملة التدفقات الموجهة إلى تحقيق التحديد.

فرص المشاريع والبرامج التحويلية المعنية بتحديد أثر تدهور الأراضي

يلزم إجراء إصلاحات مالية بيئية لزيادة التمويل العام الرامي إلى تحقيق أهداف التحديد. ومن الوارد أن تثبط السياسات المالية جهود التنفيذ الناجحة للتحديد بسبب عوامل من بينها الإعانات الضارة. وقد رصد معهد التنمية الخارجية 48 إعانة داخلية مختلفة في شتى أنحاء العالم، ولها دور في دعم الأسباب المفضية إلى إزالة الغابات حالياً.

ومن ثمر، يمكن لآليات التمويل البيئي الوطنية أن توجّه تمويلات من مصادر مختلفة إلى المشاريع والبرامج المتعلقة بالتحديد. فمثلاً، يمكن استغلال صناديق الغابات الوطنية في تقديم استثمارات مباشرة إلى المشاريع والبرامج المعنية بالأراضي. ويتّاح قدرٌ كبير من الدراسات السابقة عن صناديق الغابات الوطنية، ويشمل ما يربو على 60 مثلاً على كيفية استغلال تلك الصناديق؛ وهي أمثلة قابلة للتعديل والتوسع حتى تستوعب آليات تمويلية خاصة بالتحديد.

⁸³ https://www.tradecommissioner.gc.ca/development-developpement/bilateral-agencies-organismes-bilateraux.aspx?lang=eng#ifi_1_lfd

⁸⁴ [/https://www.un.org/esa/ffd/ffd3](https://www.un.org/esa/ffd/ffd3)

⁸⁵ رينغبورغ، ماس (2017). خطة التنمية 2030 - كيف تُحقّق الأهداف؟

⁸⁶ <http://www.fonafifo.go.cr/es>

⁸⁷ http://fnec-benin.org/presentation/#_vision-mission

⁸⁸ منظمة الأغذية والزراعة (2015)، نحو صناديق وطنية فعالة في مجال الغابات، بقلم آر مانا، ورقة المنظمة بشأن الحراجة رقم 174، روما، إيطاليا.

إنَّ استجلاء آليات وطنية أخرى لتمويل جهود التحديد من شأنه تعزيز المسؤولية الوطنية وإحكام تمويل التحديد والتمكين من تحقيق الاستدامة فيه. ومن ثم، تتسم هذه الأدوات التمويلية بالاستمرارية الذاتية، ما يجعلها وثيقة الصلة بإطار المشاريع والبرامج التحويلية المعنية بتحديد أثر تدهور الأراضي، بما يعزز إحداث تأثيرات تتجاوز تواريخ اكتمال المشاريع. ويمكن استغلال تلك الأدوات التمويلية والوطنية في استثمارات ذات عوائد مرتقبة، علماً بأنها تتطلب دعماً لتصميم المرافق المنسوبة للقطاع الخاص.

4,3,4 التمويل الخاص

يتسم المشهد التمويلي العالمي للبيئة بالتطور المتسارع بعيداً عن المساعدة الإنمائية الرسمية عقب اعتماد خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، وأهداف التنمية المستدامة، واتفاقية باريس. وعلى وجه الخصوص، تدعو خطة عمل أديس أبابا إلى تعظيم الجهود المبذولة لإشراك القطاع الخاص حتى يتسنى الانتقال "من المليارات إلى التريليون" بُغْيَة تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

واستناداً إلى استقصاء "لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي" بشأن الموارد القادمة من القطاع الخاص عبر تدخل تمويلي تموي رسمي، فقد حُشد مبلغ إجمالي قدره 81.1 مليار دولار أمريكي من القطاع الخاص بين 2012 و 2015. وكشف الاستقصاء عن زيادة في التدفقات المالية من القطاع الخاص لارتفاع من 15 مليار دولار أمريكي في 2012 إلى 26.8 مليار دولار أمريكي في 2015. أما النصيب الأكبر من التمويل الخاص المذكور فقد أُدرج في القطاع المصرفي (33٪). وأعقب ذلك قطاع الطاقة (25٪) يليه قطاع الصناعة (14٪). وحاز قطاع الزراعة والمياه وقطاع الإصحاح 3٪ و 2٪، على الترتيب. كما كشف الاستقصاء عن مساهمة 26٪ من الاستثمارات الخاصة في إجراءات مكافحة تغير المناخ. واستناداً إلى التحليل الآلي العالمية للبيانات المالية العالمية، فقد ظلت الكفالات أداة رئيسة لحشد التمويلات من أجل تلك القطاعات. أما النصيب الأكبر من الاستثمارات الخاصة فقد وُجهت إلى أفريقيا (30٪)، تليها آسيا (نسبة 26٪).

وعلى الرغم من الاتجاه الصاعد في التمويلات الخاصة والزيادة في الالتزامات المالية الحكومية، فما زالت الفجوة التمويلية كبيرة في ما بين أهم قطاعات أهداف التنمية المستدامة، إذ تقدر قيمة تلك الفجوة بنحو 2.5 تريليون دولار أمريكي عن الفترة من 2015 إلى 2030.⁸⁹

4,3,5 التمويل المختلط

للمويل المختلط القدرة على تعظيم التأثيرات الإيجابية المتولدة من الموارد العامة من خلال مشاطرة المخاطر مع مستثمر القطاع الخاص؛ مما يزيد عدد آليات التمويل الخاصة الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومع ذلك، فإن طريقة التمويل هذه سياقية وتعتمد على حجم سوق التمويل المختلط ونطاقه، فضلاً عن الأولويات القطرية والحالة الاقتصادية للقطر وأهداف التنمية المستدامة المنشود تحقيقها. وإحداث تأثير مستدام طويل الأمد، ينبغي للتمويل المختلط أن يُراعي أولويات التنمية المحلية واحتياجاتها. ومن ثم، ينبغي أن يتوافق التمويل المختلط

مع الأولويات الاستراتيجية في البلد المعني، بما في ذلك الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية والمحلية، كما ينبغي أن يستند إلى مناقشات جادة بين أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص.⁹⁰

يشير أحدث تقارير لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن التمويل المختلط إلى توافق أقوى بين التمويل المختلط والقطاعات المدرة للربح.⁹¹ كما انتهى التقرير إلى إنشاء 167 مرفقاً حتى العام 2016 بهدف تجميع تمويل عام من أجل التوسع في التمويل المختلط.

شهدت أدوات التمويل المختلط نمواً ملحوظاً في دعمها للتعامل مع تدهور الأراضي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة الأخرى. كما أدى الأخذ بنهج تمويلي مختلط إلى إنشاء مجموعة من صناديق الاستثمار الجديدة - مثل صندوق التحديد وصندوق "إيكو.بزنس". وتستند تلك الصناديق إلى نماذج أعمال تعزز ممارسات الأعمال والاستهلاك التي تساهم بدورها في استعادة الأراضي وفي إحداث التوازن في النظم الإيكولوجية، إلى جانب توليد عوائد مالية.⁹²

وفي ما يلي مزيد من التفاصيل عن صندوق التحديد، بالإضافة إلى أمثلة على المستثمرين المؤثرين الآخذين بنهج التمويل المختلط الذي من شأنه تقديم فرص تمويلية للمشاريع والبرامج التحويلية المعنية بتحديد أثر تدهور الأراضي:

④ **يخضع صندوق التحديد** لإدارة مبروفا،⁹³ الشعبة المسؤولة عن الاستثمار لدى ناتيكتيس، ويستثمر الصندوق في الإدارة المستدامة للأراضي المولدة للدخل وفي مشاريع إعادة تأهيل الأراضي في أنحاء العالم، لیساهم عبر ذلك في تحقيق الغاية 3-15 من أهداف التنمية المستدامة. ويجمع صندوق التحديد بين مستثمرين من القطاعين العام والخاص (أي: التمويل المختلط) بُغْيَة تمويل مشاريع استثمارية مقبولة مصرفياً وذات فوائد بيئية واجتماعية واقتصادية تساهم في التحديد.

عرض التمويل

يركّز صندوق التحديد على الاستثمار المباشر في الجهود الواسعة النطاق لاستعادة الأراضي وإعادة تأهيلها وفي برامج اجتناب تدهور الأراضي التي تؤدي إلى إدماج صغار الملاك والمجتمعات المحلية وتفتح نافذة مخصصة للمشاريع الصغيرة وللشركات الصغيرة والمتوسطة. ويتيح الصندوق تمويلًا طويل الأمد (عبر الدين/الأشهر) لمشاريع استخدامات الأراضي المستدامة التي تكافح تدهور الأراضي إلى جانب تحقيق عائد مالي.

ورهنًا بإثبات الفرصة الاستثمارية لقدر مناسب من القبول المصرفي، فقد صُمم صندوق التحديد لتقديم حلول تمويلية غير متاحة بسهولة في السوق، فيقدم بذلك التمويل ويحقق فوائد استراتيجية بأساليب قد تتعذر على مصارف أو مستثمرين آخرين (أي: فترات أطول، ومدد سماح أطول، وجدول سداد أكثر مرونة). كذلك ينطوي صندوق التحديد على مرفق متخصص للمساعدات التقنية يدعم مقترحي المشاريع من أجل تدعيم جاهزية المشاريع عبر تقديم المساعدات التقنية والمالية.

⁸⁹ https://www.unccd.int/sites/default/files/sessions/documents/2019-01/ICCD_CRIC%2817%29_INF.3-1900624E.pdf

⁹⁰ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (2018)، تقديم التمويل المختلط لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، مطبوعات المنظمة، باريس. متاح على: https://www.oecd-ilibrary.org/development/making-blended-finance-work-for-the-sustainable-development-goals_9789264288768-en

⁹¹ تركز أهداف التنمية المستدامة على النمو الاقتصادي (هدف التنمية المستدامة رقم 8)، والبنية الأساسية (الأهداف 6 و 7 و 9 و 11)، وتغير المناخ (الهدف 13)، والفقر (الهدف 1) والطاقة النظيفة (الهدف 7)؛ وهي محل تركيز هذه الفئة التمويلية. أهداف التنمية المستدامة المرتبطة بالتنوع الأحيائي والموارد الطبيعية (الهدفان 14 و 15، على الترتيب) هي أقل الأهداف حظوة بالاهتمام في تلك التمويلات.

⁹² https://www.unccd.int/sites/default/files/sessions/documents/2018-12/ICCD_CRIC%2817%29_7-1819188E.pdf

⁹³ فرع لمؤسسة ناتيكتيس لمديري الاستثمارات، ويقدم نهجاً استثمارياً عالمياً مسؤولاً مقترناً بعرض وحيد يتمحور حول خمس ركائز: الأسهم، السندات، البنية الأساسية، الاستثمار المؤثر، التصويت والمشاركة. ومن خلال نهج استثماري قائم على الإقناع، يتمثل هدف "مبروفا" في الجمع بين إيجاد القيمة على الأمد الطويل والتنمية المستدامة؛ وقد حاز الريادة في كثير من مجالات التمويل المستدام.

فرص المشاريع والبرامج التحويلية المعنوية بتحديد أثر تدهور الأراضي

يستثمر صندوق التحييد في مشاريع تابعة للقطاع الخاص في أنحاء العالم، وهي مشاريع تحقق عوائد تنافسية بالنسبة إلى المستثمرين، مع مخصص رأسمالي مستهدف لا يقل عن 80٪ في البلدان النامية، وذلك في القطاعات الأساسية التالية:

- الزراعة المستدامة؛
- الحراجة المستدامة؛
- القطاعات الأخرى المرتبطة بالتحديد، مثل البنية الأساسية الخضراء والسياحة البيئية.

كيفية الاستفادة؟

لا ينظر صندوق التحييد إلا في المشاريع القادرة على تحقيق مساهمة قوية في التحييد، مع تحقيق عوائد مناسبة مُراعِية للمخاطر وممثلة لمعايير بيئية واجتماعية قوية. ومن ثم، ينبغي أن تكون المشاريع قد نجحت في إتمام دراسات لمشاريع تجريبية/دراسات جدوى، وأن تبحث عن استثمار إضافي لدعم التوسع.

ويدعم مرفق المساعدة التقنية مطوري مشاريع التحييد، وييسر إعداد المشاريع. وبذلك يتم جهود صندوق التحييد من حيث دعم تطوير مجموعة كبيرة من مشاريع التحييد الجاذبة.

④ صندوق "إيكو.بزنس" (eco.business)⁹⁴ هو مبادرة مشتركة من

مستثمرين تختص بدعم الترويج للممارسات التجارية والاستهلاكية التي تساهم في حفظ التنوع الحيائي، والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، والتخفيف من تأثيرات تغير المناخ والتكيف معها. ومن خلال أنشطة التمويل التي تحفظ الطبيعة وتعزز التنوع الحيائي، يسعى صندوق "إيكو.بزنس" إلى ضخ استثمارات تحقق عوائد مالية وبيئية في آن واحد. يركز الصندوق على الأنواع الأربعة من الأنشطة المستدامة التالية:

- الزراعة والمعالجة الزراعية؛
- مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية؛
- الحراجة؛
- السياحة.

يمكن تقديم التمويل مباشرة أو عبر مؤسسات مالية محلية قادرة على التواصل مع المجموعة المستهدفة من صندوق "إيكو.بزنس" (أي: الشركات المحلية المشاركة - أو الرامية إلى - المشاركة في أنشطة تجارية متعلقة بأهداف الصندوق البيئية).

④ **صندوق مورينغا** هو صندوق استثماري (مؤلف من شركة مورينغا إس سي إيه سيكار ومؤسسة مورينغا موريشيوس أفريقيا) يستهدف مشاريع مربحة واسعة النطاق في مجال الحراجة الزراعية، مقترنة بتأثيرات بيئية واجتماعية قوية، في أمريكا اللاتينية وأفريقيا جنوب الصحراء. ويعوّل الصندوق على حقيقة مفادها أن الحراجة الزراعية هي ممارسة مستدامة بطبيعتها وفي أصلها، وهو ما يضمن للصندوق تميزاً عن النهج الأخرى القائمة على الاستثمار في الأراضي، ويضمن عنصر الاستدامة الأصيلة في مشاريع الصندوق. يتيح صندوق مورينغا حلولاً تمويلية للشركات التي تدير أو تطور جهود الحراجة الزراعية من أجل تحقيق زراعة وحراجة مستدامة ومرتفعة العوائد.⁹⁵

④ **صندوق أثلييا**⁹⁶ الذي يشكل جزءاً من مؤسسة "ميرافا للاستثمار المسؤول"، يتبع نهجاً استثمارياً مدفوعاً بالتأثيرات، إذ يحرص على التوفيق بين عوائد مالية قوية وتأثيرات بيئية واجتماعية قابلة للقياس. يتولى الصندوق إدارة استثمارات تحقق عوائد مالية متوافقة تماماً مع حفظ الطبيعة والتنمية الاجتماعية المستدامة.

أما محفظة الصندوق الاستثمارية فتضم أصولاً عقارية، وديونا وأسهم نمو، وتركز على حلقة الوصل بين الإنتاج المستدام وحماية البيئة من أجل تحفيز مجموعة متنوعة من التأثيرات الإيجابية، شاملة نماذج ذات تحولات إيجابية لاستخدامات الأراضي؛ وهي كفيلة بتحقيق نتائج اجتماعية واقتصادية وبيئية؛ وفوائد اقتصادية ومعيشية متحققة عبر مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة المحليين؛ وتقليل انبعاثات غازات الدفيئة؛ والتنوع الحيائي المستدام أو المعزز ووظائف النظم الإيكولوجية؛ وعوائد تنافسية مالية. ويقيم صندوق أثلييا شراكة مع مؤسسات عامة وخاصة، ومنظمات غير حكومية، وهيئات دولية ووطنية لتعزيز مشاطرة المعارف وبناء القدرات.

يقدم الجدول 2 لمحة عامة عن فرص تمويل التحييد على الصعيد الإقليمي، وعن مجموعات قطرية مختارة - مثل أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية.

⁹⁴ <https://www.ecobusiness.fund/about-the-fund>

⁹⁵ <https://www.moringapartnership.com/moringa>

⁹⁶ <https://althelia.com>

الجدول 2: لمحة عامة عن فرص تمويل مشاريع التحديد على الصعيد الإقليمي

الهدف المبدئي: تمويل التحديد

الهدف المصاحب	أفريقيا	آسيا	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	أوروبا وآسيا الوسطى	أمريكا اللاتينية والكاريبي
حكومية التوجيه والتنسيق في الغالب (معظم الطلبات خاضعة للتنسيق من الوزارات القطاعية المختصة و/أو وزارة المالية)					
التكيف مع التمولات المناخية	صندوق التكيف: هيئة التنفيذ الوطنية؛ ⁹⁷ مرصد الصحراء الكبرى ومنطقة الساحل، ومصرف التنمية لغرب أفريقيا، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومصرف التنمية الأفريقي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والبنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، واليونسكو؛ الصندوق الأخضر للمناخ: وطني مباشر، إقليمي مباشر (مصرف التنمية لغرب أفريقيا، مرصد الصحراء الكبرى ومنطقة الساحل، مؤسسة التمويل الأفريقية، مصرف التنمية للجنوب الأفريقي؛ دولي؛ البرنامج الإرشادي للصمود المناخي التابع لصندوق الاستثمارات المناخية: ⁹⁸ البنك الدولي، مصرف التنمية الأفريقي	صندوق التكيف: هيئات التنفيذ الوطنية؛ الأمانة العامة للبرنامج البيئي الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، مصرف التنمية الآسيوي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، البنك الدولي، المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، موئل الأمم المتحدة، اليونسكو؛ الصندوق الأخضر للمناخ: وطني مباشر، إقليمي مباشر (الأمانة العامة للبرنامج البيئي الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ، صندوق ميكرونيزيا الاستثماري للحفاظ على التنوع الأحيائي، دولي؛ البرنامج الإرشادي للصمود المناخي التابع لصندوق الاستثمارات المناخية: البنك الدولي، مصرف التنمية الآسيوي	صندوق التكيف: هيئة التنفيذ الوطنية، مرصد الصحراء الكبرى ومنطقة الساحل، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، مصرف التنمية الأفريقي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي برنامج الأمم المتحدة للبيئة، البنك الدولي، المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، موئل الأمم المتحدة، اليونسكو؛ الصندوق الأخضر للمناخ: وطني مباشر، إقليمي مباشر (مرصد الصحراء الكبرى ومنطقة الساحل)، دولي؛ البرنامج الإرشادي للصمود المناخي التابع لصندوق الاستثمارات المناخية: البنك الدولي، مصرف التنمية الأفريقي	صندوق التكيف: هيئة التنفيذ الوطنية، المصرف الإنمائي لأمريكا اللاتينية، مصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي، مصرف التنمية الكاريبي، مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، البنك الدولي، المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، موئل الأمم المتحدة، اليونسكو؛ الصندوق الأخضر للمناخ: وطني مباشر، إقليمي مباشر (المصرف الإنمائي لأمريكا اللاتينية، مركز الجماعة الكاريبية لتغير المناخ، مصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي، مصرف التنمية الكاريبي صندوق أقيانا)، دولي؛ البرنامج الإرشادي للصمود المناخي التابع لصندوق الاستثمارات المناخية: البنك الدولي، مصرف التنمية للبلدان الأمريكية	صندوق التكيف: هيئة الوطنية، المصرف الإنمائي لأمريكا اللاتينية، مصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي، مصرف التنمية الكاريبي، مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، البنك الدولي، المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، موئل الأمم المتحدة، اليونسكو؛ الصندوق الأخضر للمناخ: وطني مباشر، إقليمي مباشر (المصرف الإنمائي لأمريكا اللاتينية، مركز الجماعة الكاريبية لتغير المناخ، مصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي، مصرف التنمية الكاريبي صندوق أقيانا)، دولي؛ البرنامج الإرشادي للصمود المناخي التابع لصندوق الاستثمارات المناخية: البنك الدولي، مصرف التنمية للبلدان الأمريكية
التمويل المناخي وتخفيف تأثيرات تغير المناخ	الصندوق الأخضر للمناخ: انظر أعلاه صندوق الاستثمار المناخي/الصندوق الاستراتيجي للمناخ وبرنامج النهوض بالطاقة المتجددة؛ البنك الدولي، مصرف التنمية للبلدان الأمريكية	الصندوق الأخضر للمناخ: انظر أعلاه صندوق الاستثمار المناخي/الصندوق الاستراتيجي للمناخ وبرنامج النهوض بالطاقة المتجددة؛ البنك الدولي، مصرف التنمية الآسيوي	الصندوق الأخضر للمناخ: انظر أعلاه صندوق الاستثمار المناخي/الصندوق الاستراتيجي للمناخ وبرنامج النهوض بالطاقة المتجددة؛ البنك الدولي، مصرف التنمية الأفريقي	الصندوق الأخضر للمناخ: انظر أعلاه صندوق الاستثمار المناخي/الصندوق الاستراتيجي للمناخ وبرنامج النهوض بالطاقة المتجددة؛ البنك الدولي، مصرف التنمية الأفريقي	الصندوق الأخضر للمناخ: انظر أعلاه صندوق الاستثمار المناخي/الصندوق الاستراتيجي للمناخ وبرنامج النهوض بالطاقة المتجددة؛ البنك الدولي، مصرف التنمية الأمريكية
الحرجة وخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية	برنامج الاستثمار في الغابات البنك الدولي؛ مصرف التنمية الأفريقي	برنامج الاستثمار في الغابات التابع لصندوق الاستثمارات المناخية؛ مصرف التنمية الآسيوي	برنامج الاستثمار في الغابات التابع لصندوق الاستثمارات المناخية؛ مصرف التنمية الأفريقي	برنامج الاستثمار في الغابات التابع لصندوق الاستثمارات المناخية؛ مصرف التنمية الأفريقي	برنامج الاستثمار في الغابات التابع لصندوق الاستثمارات المناخية؛ مصرف التنمية الأمريكية

⁹⁷ هيئة التنفيذ الوطنية: هيئة التنفيذ الوطنية.

⁹⁸ صندوق الاستثمار المناخي - برنامج تجريبي للصمود أمام التغيرات المناخية.

⁹⁹ ليست كل البلدان في أوروبا مستحقة للتمويل من الصندوق الأخضر للمناخ (انظر الملحق 2).

¹⁰⁰ صندوق الاستثمار المناخي - الصندوق الاستراتيجي للمناخ، البرنامج الاستراتيجي للطاقة المتجددة.

الهدف المصاحب	أفريقيا	آسيا	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	أوروبا وآسيا الوسطى	أمريكا اللاتينية والكاريبي
الأهداف البيئية العالمية	مرفق البيئة العالمية: بنك التنمية الأفريقي؛ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة؛ مصرف التنمية للجنوب الأفريقي؛ مصرف التنمية لغرب أفريقيا البنك الدولي؛ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية؛ برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية؛ المؤسسة الدولية لحفظ الطبيعة؛ مكتب التعاون الاقتصادي الخارجي؛ الصندوق العالمي لحفظ الطبيعة؛ المرفق الفرنسي للبيئة العالمية	مرفق البيئة العالمية: بنك التنمية الآسيوي؛ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة البنك الدولي؛ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية؛ برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية؛ المؤسسة الدولية لحفظ الطبيعة؛ مكتب التعاون الاقتصادي الخارجي؛ الصندوق العالمي للطبيعة؛ الاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة؛ المرفق الفرنسي للبيئة العالمية	مرفق البيئة العالمية: مصرف التنمية الأفريقي؛ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة البنك الدولي؛ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية؛ برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية؛ المؤسسة الدولية لحفظ الطبيعة؛ مكتب التعاون الاقتصادي الخارجي؛ الصندوق العالمي للطبيعة؛ الاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة؛ المرفق الفرنسي للبيئة العالمية	مرفق البيئة العالمية: المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة البنك الدولي؛ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية؛ برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية؛ المؤسسة الدولية لحفظ الطبيعة؛ مكتب التعاون الاقتصادي الخارجي؛ الصندوق العالمي للطبيعة؛ الاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة؛ المرفق الفرنسي للبيئة العالمية	مرفق البيئة العالمية: التنمية للبلدان الأمريكية؛ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة؛ المصرف الإنمائي لأمريكا اللاتينية الصندوق البرازيلي لحماية التنوع الأحيائي؛ البنك الدولي؛ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية؛ برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية؛ المؤسسة الدولية لحفظ الطبيعة؛ مكتب التعاون الاقتصادي الخارجي؛ الصندوق العالمي للطبيعة؛ الاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة؛ المرفق الفرنسي للبيئة العالمية
تمويل البنية الأساسية والسياسات	البنك الدولي، مصرف التنمية الأفريقي، منتدى التنمية الأفريقي، البنك الإسلامي للتنمية، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، مصرف التنمية لغرب أفريقيا، مصرف التنمية للجنوب الأفريقي الشركاء الثنائيون	البنك الدولي، مصرف التنمية الآسيوي، البنك الإسلامي للتنمية، البنك العربي الافريقي الدولي، الشركاء الثنائيون	البنك الدولي، مصرف التنمية الآسيوي، البنك الإسلامي للتنمية، مصرف التنمية الأفريقي، الشركاء الثنائيون	البنك الدولي، مصرف الأوربي للاستثمار، المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، الشركاء الثنائيون	البنك الدولي، مصرف التنمية الأمريكية، مصرف "سيبا"، الشركاء الثنائيون
بدون توجيه ولا تنسيق حكومي غالباً (تدار الطلبات في الغالب من شركات مختصة، وكيانات من القطاع الخاص، ومنظمات مجتمعية، ومنظمات غير حكومية)					
تطوير الأعمال	مؤسسة التمويل الدولية، صندوق تحييد أثر تدهور الأراضي، صناديق مكافحة التأثيرات، الشركاء الثنائيون (مثل مؤسسة بروبازكو، مصرف التنمية الألماني)	مؤسسة التمويل الدولية، صندوق تحييد أثر تدهور الأراضي، صناديق المشاريع السريعة الأثر، الشركاء الثنائيون (مثل مؤسسة بروبازكو، مصرف التنمية الألماني)	مؤسسة التمويل الدولية، صندوق تحييد أثر تدهور الأراضي، صناديق المشاريع السريعة الأثر، الشركاء الثنائيون (مثل مؤسسة بروبازكو، مصرف التنمية الألماني)	مؤسسة التمويل الدولية، صندوق تحييد أثر تدهور الأراضي، صناديق المشاريع السريعة الأثر، الشركاء الثنائيون (مثل مؤسسة بروبازكو، مصرف التنمية الألماني)	مؤسسة التمويل الدولية، صندوق تحييد أثر تدهور الأراضي، صناديق مكافحة التأثيرات، الشركاء الثنائيون (مثل مؤسسة بروبازكو، مصرف التنمية الألماني)
التنمية المجتمعية	صناديق مكافحة التأثيرات، الشركاء الثنائيون، الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، المنظمات غير الحكومية الدولية الكبرى	صناديق مكافحة التأثيرات، الشركاء الثنائيون، الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، المنظمات غير الحكومية الدولية الكبرى	صناديق مكافحة التأثيرات، الشركاء الثنائيون، الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، المنظمات غير الحكومية الدولية الكبرى	صناديق مكافحة التأثيرات، الشركاء الثنائيون، الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، المنظمات غير الحكومية الدولية الكبرى	صناديق مكافحة التأثيرات، الشركاء الثنائيون، الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، المنظمات غير الحكومية الدولية الكبرى

الفصل الخامس

إعداد المشاريع
والبرامج التحويلية



5 إعداد المشاريع والبرامج التحويلية

تستعرض الأقسام التالية الخطوات العملية اللازم اتباعها لدى تطوير المشاريع والبرامج التحويلية المعنيّة بتحديد أثر تدهور الأراضي بُعْية استهداف جهات التمويل الاستثمارية العامة المتعددة الأطراف (مثل: مرفق البيئة العالمية، والصندوق الأخضر للمناخ، وصندوق التكيف).

وحرصاً على الاتساق، تُستخدم المصطلحات التالية لتصنيف مختلف أصحاب المصلحة في أثناء دورة تطوير المشروع:

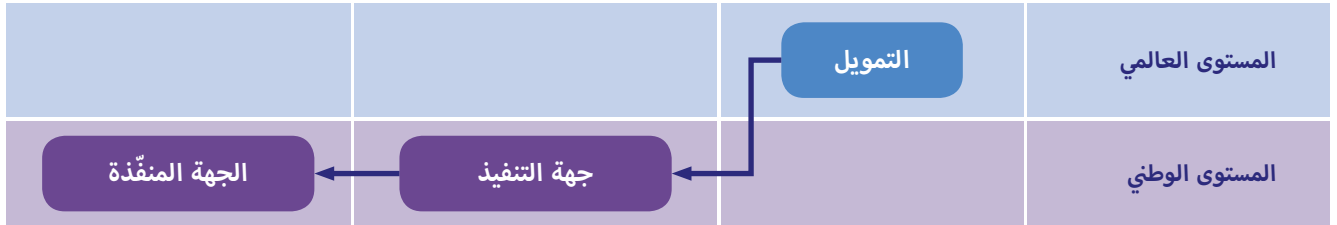
- جهة التمويل.
- جهة التنفيذ.
- أصحاب المصلحة الوطنيون: أي ممثلو مختلف المؤسسات الوطنية العامة والخاصة، والمجتمعات المحلية، ومنظمات المجتمع المدني.
- الجهة المُنفّذة: مقترح (مقترح) المشروع/ البرنامج، وعادة ما يكون مؤسسة وطنية.
- جهة التنسيق الوطنية للاتفاقية الإطارية.
- الممثل القطري (الممثلون القطريون) لجهة (جهات) التمويل المستهدفة: ممثل (ممثلو) الصندوق. يشير هذا المسرد إلى السلطة الوطنية المعتمدة للصندوق الأخضر للمناخ، وجهة التنسيق الوطنية لدى مرفق البيئة العالمية، والسلطة المعتمدة لصندوق التكيف.

يتناول هذا القسم من الدليل الخطوات العملية اللازمة لتطوير مقترحات المشاريع والبرامج التحويلية المعنيّة بتحديد أثر تدهور الأراضي؛ وهي مقترحات تستهدف مصادر عامة من المنظور القطري، علاوة على كيفية تقديم الدعم لشركاء التطوير دعماً لهذه العملية من خلال الآلية العالمية. وتُعدّ دورة وضع المشروع إجراءً معيارياً يقتضي تطوير المشاريع وتنفيذها بُعْية تقديمها إلى مختلف المانحين/جهات التمويل. أما مستوى مشاركة مختلف أصحاب المصلحة في تطوير المشروع فهي مسألة قابلة للتغيير. يمكن لجهة التنفيذ الموجودة في البلد المستفيد أن تحظى بما يلي:

④ **وصول مباشر** إلى مصادر التمويل (الوطنية، أو الثنائية، أو التمويلات الخاص). في هذه الحالة، تتولى هيئة وطنية مختصة أو جهة وطنية تنفيذية معتمدة من الحكومة الوطنية جهود التنسيق وتقديم الدعم في سبيل تقديم مقترحات المشاريع، فضلاً عن تسير اختيار المشاريع والتفاوض على اتفاقية التنفيذ مع جهة التمويل. علاوة على ذلك، تتولى جهة التنفيذ الوطنية إدارة المنح المتلقاة وتوزيعها على مختلف الوكالات المنفذة، مع تقديم التقارير المالية وتقارير التقدم إلى الجهة الممولة (انظر الشكل 10)؛

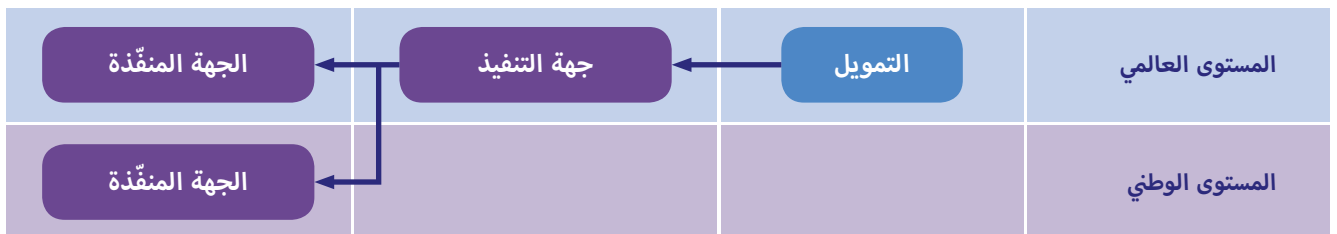
④ **منفذ غير مباشر** إلى مصادر التمويل (مثال: تمويلات مرفق البيئة العالمية أو الصناديق المناخية المتعددة الأطراف) من خلال كيان وسيط؛ مثل مصرف تموي متعدد الأطراف أو وكالة أممية أو جهة تنفيذ إقليمية أو وطنية على أن تكون معتمدة رسمياً بصفة جهة التنفيذ من جهة التمويل المستهدفة (انظر الشكل 11).

الشكل 10: الوصول المباشر إلى مصادر التمويل¹⁰¹



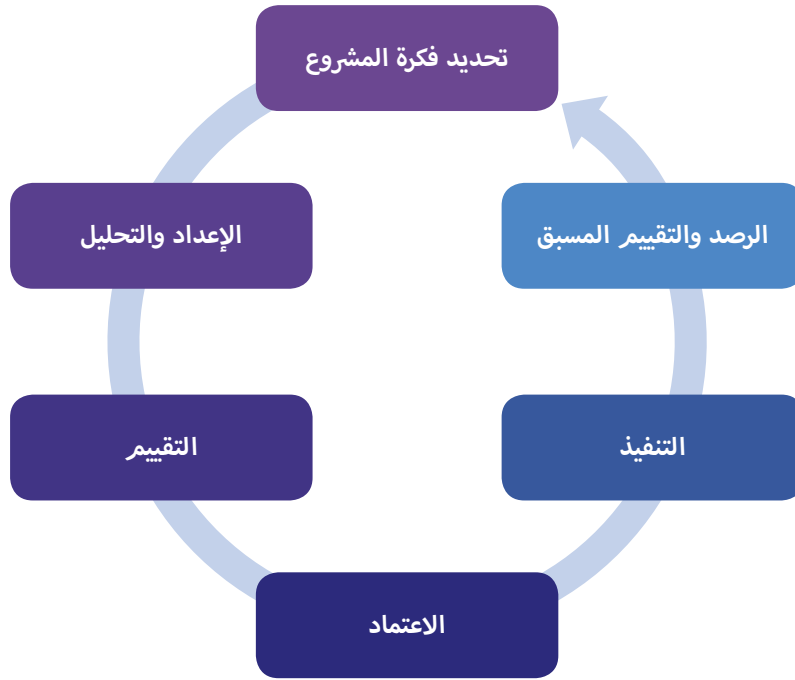
المصدر: روثر وجارا، 2015

الشكل 11: الوصول غير المباشر/ متعدد الأطراف إلى مصادر التمويل



المصدر: المرجع المذكور.

¹⁰¹ لينا لازارو روثر، ميلاني بيليز جارا (2015)، استكشاف الصناديق العالمية للتعاون في ميدان التنمية - تجارب عالمية في حوكمة الصناديق وتصميمها.



5,1 تطوير المشروع: الخطوات الأساسية

إنّ الخطوات الأساسية لتطوير المشروع معروفة على نطاق واسع، ذلك بأن معظم جهات التمويل تتيح وثائق واضحة بشأن الخطوات العملية اللازمة لتطوير مقترحات المشاريع وفق متطلباتها المحددة.¹⁰² وفي ما يلي بيان خطوات أو مراحل وضع المشروع التي ينبغي مراعاتها:

- تحديد المفهوم الخاص بالمشروع المرتقب؛
- مرحلة الإعداد والتحليل طوال دراسات الجدوى؛
- التقييم اللاحق؛
- الاعتماد؛
- التنفيذ؛
- الرصد والتقييم المسبق (انظر الشكل 12).

تشمل المدخلات/ المخرجات وأصحاب المصلحة في كل خطوة في دورة تطوير المشروع:

الخطوة 1 - المذكرة المفاهيمية: تحديد الأفكار الخاصة بالمشروع المرتقب

تهدف الخطوة الأولى إلى تحديد نطاق المشروع، بما في ذلك الأهداف والحلول والإجراءات المناسبة. وينبغي تحليل الوضع الراهن، على أن يشمل التحليل المشكلة (المشاكل) الأساسية والفئة (الفئات) المستهدفة بالمشروع المقترح؛ فضلاً عن الأنشطة المخطط لها والمخرجات المتوقعة. ينبغي أن تكون كل المفاهيم والمقترحات نابعة من القطر ومدفوعة به، كما ينبغي إعدادها بقيادة الجهة الوطنية المسؤولة. وينبغي وضع تقدير كلي لميزانية المشروع في هذه المرحلة، تُجمع نتائج التحليل في مذكرة مفاهيمية مشتملة على معلومات عن المقترح ككل بما يتيح التعقيب المبكر على مدى الاتساق مع الأهداف والسياسات المتبعة لدى جهة التمويل المخاطبة.

علاوة على ذلك، ينبغي تحقيق التماهي بين أهداف المشروع وأنشطته من جانب، والاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية من جانب آخر؛ وأن تساهم فيها أيضاً، ومن ذلك خطة العمل الوطنية المنبثقة عن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، والبرنامج الوطني للصندوق الأخضر للمناخ والمساهمات المقررة المحددة وطنياً، وأن تكون وثيقة الصلة بأهداف التحديد المنشودة فُطرياً. وينبغي إجراء مناقشات مبكرة بين مركز التنسيق الوطني للاتفاقية الإطارية، وممثل الصندوق وأصحاب المصلحة الوطنيين؛ وذلك من أجل تيسير التناغم بين المشروع المقترح والاستراتيجيات والخطط القطرية. كما يكفل ذلك أن يكون المشروع جزءاً من الرؤية الوطنية المتفق عليها على الصعيد الوطني.

وبالتوازي مع إعداد المذكرة المفاهيمية، ينبغي أن يكون مقترح المشروع ملبياً لما يلي:

- تحديد جهة (جهات) التمويل. بعد التحديد، ينبغي إدراج معايير التمويل وألوياته في المذكرة المفاهيمية، بالإضافة إلى أوجه الحماية الاجتماعية والبيئية ذات الصلة التي توفرها الجهة. وتقدم كل جهة تمويلية نموذجاً لمقترح المشروع، واستمارة طلب، وتفاصيل تصميم المشروع، وتوجيهات طلب المنح؛ على أن تكون متاحة على موقعها الإلكتروني.
- تحديد جهة التنفيذ. ينبغي أن تكون تلك الجهة هي جهة التنفيذ وطنية، أو جهة تنفيذ إقليمية، أو جهة تنفيذ متعددة الأطراف. وينبغي أن تكون جهة التنفيذ تلك معتمدة من صناديق دولية مختلفة. ويتخلل هذا المستوى تقييم مقومات الحوكمة (المخاطرة الاستثمارية) وقدرات التنفيذ.
- تقديم المذكرة المفاهيمية إلى الممثل الوطني للصندوق المستهدف بطلب التمويل بُغية تحصيل الدعم اللازم. والوضع المعتاد هو أن يقدم الممثل الوطني إلى جهة التنفيذ شهادة "عدم ممانعة"، مع إرفاقها بالمذكرة المفاهيمية لدى التقدم إلى جهة التمويل.

¹⁰² See for example the GCF toolkit on developing a project proposal, available at: <https://cdkn.org/wp-content/uploads/2017/06/GCF-project-development-manual.pdf>

الخطوة 3 - التقييم اللاحق

التقييم اللاحق عبارة عن عملية مشتركة لبذل العناية الواجبة، وتدور بين المانح/جهة التمويل والحكومة من أجل تقييم تصميم المشروع، والتدابير الضرورية لتخفيف المخاطر، والجدوى التقنية والاستدامة المالية في المشروع. أما بالنسبة إلى القروض، فإن شروط وأحكام نيل القرض (أي: أحكام الفائدة، وجدول السداد، وفترة السماح، إلخ) تخضع للتفاوض في هذه المرحلة، علاوة على التحقق من كل الوثائق والشروط القانونية.

وبعد انتهاء فريق التقييم اللاحق التابع للمانح/جهة التمويل من عمله، تؤول الأمور إلى مسارٍ من بين ثلاثة:

- أن المقترح كامل وواقعي ومستوفٍ لمعايير التمويل، فيُعتَمَد بما يتيح البدء في ضخ الاستثمار. وعندئذٍ يجري التفاوض على الاتفاقيات القانونية في ما بين جهة التمويل وجهة (جهات) التنفيذ، وصولاً إلى الاتفاق النهائي وفق الأطر التنظيمية والإجراءات المتبعة لدى جهة التمويل. ويتخلل هذه المرحلة توضيح كل التفاصيل السارية المتعلقة بشروط وأحكام التمويل المرعية لدى جهة التمويل، وكذلك الشروط والأحكام النازمة للعلاقة مع جهة (جهات) التمويل، ومقترح المشروع. وهذه العملية متبوعة بالبدء في تنفيذ المشروع.
- أن المقترح مستوفٍ لمعايير القبول المشروط؛ وهو مشروط بسبب وجود بعض الثغرات اللازم معالجتها. عندها يمكن أن يُطلَب إلى جهة (جهات) التمويل إعادة تقديم مقترح منقح للمشروع مقترناً ببعض التعديلات أو التصويبات أو التغييرات.
- أن يتقرر رفض المشروع بسبب عدم استيفاء اشتراطات جهة التمويل أو بسبب عدم كونه تنافسياً بالمقارنة ببعض المقترحات الموكبة ذلك. ويجوز إعادة التقدم بالمقترحات المرفوضة في مرحلة لاحقة بعد التعامل الصحيح مع أسباب الرفض.

الخطوة 4 - التنفيذ

يتخلل مرحلة التنفيذ تشكيل فريق لإدارة المشروع بُعِيَتْ تنفيذ أنشطة المشروع وتحقيق مطلوبات التسليم. ومن المعلوم أن النجاح في تنفيذ أي مشروع متوقفٌ على مدى الواقعية في مرحلة الإعداد والتحليل؛ إذ تشهد تلك المرحلة انصراف تركيز جهد التنفيذ عن التخطيط للمشروع إلى تنفيذه. أي أن مرحلة التنفيذ تُبقي خطة المشروع في مسارها الصحيح من خلال الرصد الواعي وعمليات التوجيه حرصاً على استيفاء مطلوبات التسليم نهائية لمعايير القبول.

وفي هذا السياق، يوصى بالنظر في معدل التقدم المحرز قياساً على خطة العمل، وذلك بصفة منتظمة (مثال: باستخدام أدوات إدارة المشاريع التي من بينها مخطط "غانت")، وبالتعاون الوثيق مع شركاء المشروع؛ إذ يتسنى بذلك تحديث استراتيجية تسليم المشروع وفق نهج إداري تكفي يكفل تدليل أية عقبات مفاجئة خلال مرحلة التنفيذ.

تقدم جهة التنفيذ المحددة المذكرة المفاهيمية إلى الصندوق المستهدف بالتمويل. وبعد مراجعة المذكرة المفاهيمية، يمكن لجهة التمويل أن تقر المذكرة المفاهيمية (بصيغتها المقدمة أو أن تطلب تعديلات عليها) أو أن ترفضها. فإذا أُقرَّت المذكرة أمكن لجهة التنفيذ عندئذٍ أن تمضي إلى الخطوة الثانية (انظر الملحق رقم 5 للاطلاع على أمثلة لكيفية إدماج أهم خصائص المشاريع والبرامج التحويلية المعنيّة بتحديد أثر تدهور الأراضي في المذكرات المفاهيمية للصندوق الأخضر للمناخ، وصندوق التكيف، ومرفق البيئة العالمية).

الخطوة 2 - وثيقة المشروع: الإعداد وتحليل الجدوى

يمكن الشروع في وضع وثيقة المشروع الأكثر تفصيلاً عقب إقرار المذكرة المفاهيمية للمشروع من جهة التمويل. ويتطلب هذا المستوى من الإعداد بحثاً ومشاورات وتحليلاً لتصميم المشروع وميزانيته؛ علماً بأن معظم جهات التمويل تقدم منحة في هذه المرحلة لدعم إنجاز دراسات إعداد/تقييم عدة، بما في ذلك:

- التقييمات الأولية الرامية إلى التحقق من عدم تعارض مكونات المشروع مع الحقائق المادية والبيئة الاجتماعية، وإلى السماح بالتخطيط التفصيلي للأنشطة مع المحافظة على كفاءتها وسهولة تنفيذها.
 - إطار عمل منطقي يوضح مخرجات المشروع وأنشطته ومحصلاته وإطاره الزمني، وذلك لكل نشاط (باستخدام مخطط "غانت"، على سبيل المثال).
 - إعداد ميزانية تفصيلية للمشروع من خلال تقدير التكاليف المتعلقة بمختلف أنشطة المشروع، والمعدات المطلوبة وغيرها من التكاليف الهامة (غالباً ما تتطلب المنح وقروض التمويل وضع خطة للتوريد).
 - إعداد خطة لإدارة المخاطر من أجل رصد كل المخاطر المنظورة، شاملة أية مخاطر محتملة على مستوى الاستثمار والحكومة، فضلاً عما يرتبط بآليات الإدارة/التخفيف اللازمة حسب قدرات جهة التنفيذ والترتيبات المؤسسية ذات الصلة.
 - تقييمات المخاطر البيئية والاجتماعية وتقييمات التأثيرات الناجمة عن المشروع، وذلك بغرض تقليل احتمالات المشكلات المرتقبة أو التأثيرات السلبية التي قد تطال أنشطة المشروع. وينبغي أن تتوافق التقييمات مع السياسات الوطنية المتبعة، ولوائح تقييم التأثيرات البيئية، أو أية أطر ملزمة للإدارة البيئية والاجتماعية من أجل تخفيف المخاطر الاجتماعية والبيئية. ومن المنتظر أن تدعم هذه العملية أيضاً توضيحاً لخطط إدارة المخاطر.
 - خطة عمل للمساواة بين الجنسين واستراتيجية لإجراء المشاورات وتحقيق المشاركة بين أصحاب المصلحة والمجتمع.
 - خطة/استراتيجية اتصال لإطلاع أصحاب المصلحة ذوي الصلة في الداخل والخارج على المستجدات خلال تنفيذ المشروع وعقب الانتهاء منه.
- وبنهاية هذه المرحلة، تختتم جهة التنفيذ المقترح المتكامل للمشروع، مقترناً بدراسات/خطط عمل تمهيدية حسب المبيّن أعلاه. وبعد إقرار كل ذلك من ممثل جهة التمويل على الصعيد الوطني، تصدر "شهادة عدم الممانعة"، لتتمكن بذلك جهة التنفيذ من تقديم مقترح المشروع ودراساته وشهادة عدم الممانعة إلى الجهة المستهدفة بطلب التمويل لعمل تقييم لاحق شامل.

الخطوة 5 - الرصد والتقييم

عملية الرصد والتقييم هي من التدابير اللازمة لقياس مدى التقدم في المشروع ومستوى أدائه. وتتيح هذه العملية التحقق من التوافق مع خطة إدارة المشروع من خلال القياس على مؤشرات الأداء الرئيسة. ويستعان بعملية الرصد والتقييم للوقوف على:

- الوفاء بأهداف المشروع من عدمه؛
- تحقيق المخرجات ومطلوبات التسليم من عدمه؛
- انضباط بنود الميزانية من عدمه، وذلك بالنظر في الجهد المبذول وتكلفة الموارد؛
- التعامل السريع مع المشاكل التي تطرأ، بما يعطي فكرة عن مستوى الأداء في المشروع.

تتيح هذه العملية رصد المشاكل مبكراً، كما تضفي شفافية على إنفاق المخصصات المالية. واستناداً إلى مواقيت التنفيذ، قد تنطوي هذه المرحلة على إنتاج ما يشبه تقريراً مؤقتاً بشأن معدلات التنفيذ، بالإضافة إلى تقرير المشروع النهائي. ولتقييم نجاح المشروع من عدمه، يُنصح بتحديد معايير أو مؤشرات واضحة للنجاح بما ييسر إعداد التقارير بالاستناد إليها في خلال هذه المرحلة.

5,2 دعم الآلية العالمية لبيان التوسع في المشاريع والبرامج التحويلية المعنية بتحديد أثر تدهور الأراضي

تعد المشاريع والبرامج التحويلية المعنية بتحديد أثر تدهور الأراضي من مسارات العمل المستحدثة ضمن برنامج الآلية العالمية المعنية بالتحديد. وإدراكاً من الآلية العالمية لطبيعة المبادرة المتنامية، فقد حدّدت الآلية مجموعة من خدمات الدعم (انظر الجدول 3) تيسيراً لأنشطة تطوير

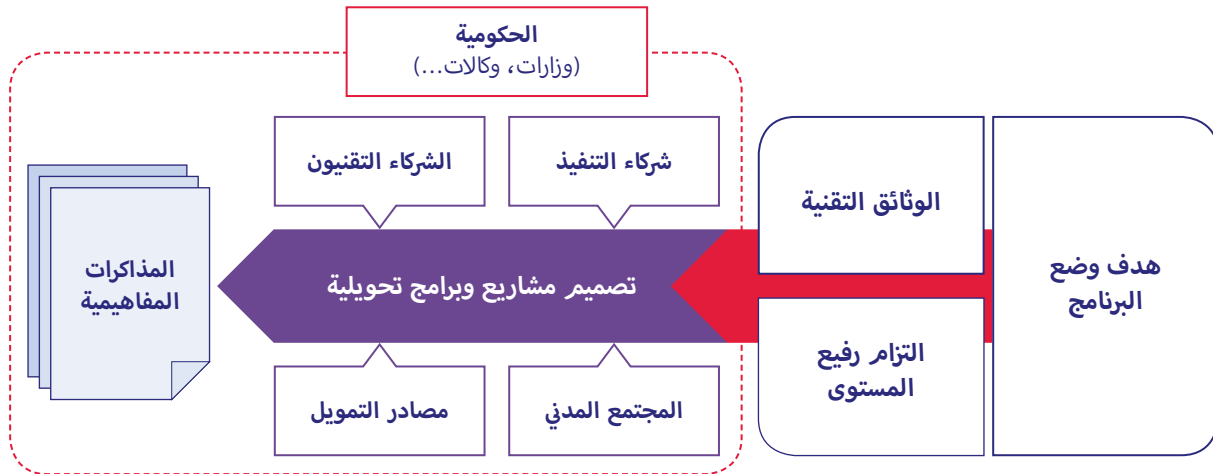
المشاريع والبرامج ذات الصلة التي تباشرها البلدان الأعضاء في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر؛ وذلك بمقتضى المقرر 3/م أ 13 بشأن "إدماج الهدف 15 من أهداف التنمية المستدامة والغاية المتصلة به رقم 15-3 [...] في تنفيذ الاتفاقية"، بالإضافة إلى المقرر 14/م أ 13 بشأن "حشد الموارد لتنفيذ الاتفاقية". وتركز الآلية العالمية جهودها حالياً على مساعدة البلدان الأعضاء التي تمكنت من صياغة طلبات الدعم من أجل وضع المذكرات المفاهيمية التمهيدية للمشاريع والبرامج، تطلعاً منها إلى تحقيق الغاية 15-3 من أهداف التنمية المستدامة و/أو تحقيق أهداف التحديد الطوعية التي قررتاها البلدان لنفسها؛ وهي الأهداف التي يمكن تطويرها إلى مقترحات وافية لمشاريع كاملة. والأكيد أن دعم الآلية العالمية في هذه المرحلة من إعداد المذكرة المفاهيمية يعد مطلباً حاسماً بالنسبة للبلدان المستفيدة، ذلك بأن عدداً قليلاً فقط من مصادر التمويل هو من يقدم منحاً في هذه المرحلة المبكرة (انظر الشكل 13). وطوال هذه العملية، تدعم الآلية العالمية الحوار مع أصحاب الشأن بأسلوب تكراري.

تشمل الخدمات المقدمة من الآلية العالمية حالياً ما يلي:

- ④ **المؤازرة التقنية**، وذلك بتقديم التوجيه بشأن مذكرة الأفكار/المذكرة المفاهيمية بشأن مشروع أو برنامج تحويلي معني بتحديد أثر تدهور الأراضي حرصاً على إدماج التحديد في مقترح المشروع. في هذا السياق، تعتمد الآلية العالمية على الإطار العلمي المفاهيمي للتحديد، وعلى القائمة المرجعية للمشاريع والبرامج التحويلية المعنية بتحديد أثر تدهور الأراضي، كما تأخذ بالمخرجات العملية لوضع أهداف التحديد في كل بلد.

- ④ **محدودية الدعم المالي** المتوفر لحشد الخبرات المطلوبة دعماً لتطوير المذكرات المفاهيمية للمشروع، استناداً إلى الاستعراضات المكتبية ومشاركة المؤسسات الوطنية والشركاء التقنيين والماليين المحتملين، بما في ذلك مركز التنسيق الوطني التابع لمصدر التمويل/الجهة المحددة.

الشكل 13: الآلية العالمية تيسر صياغة الأفكار المبدئية التقنية المفاهيمية على هيئة مشاريع



الجدول 3: لمحة عامة عن دعم الآلية العالمية لتطوير المشاريع والبرامج التحويلية المعنية بتحديد أثر تدهور الأراضي طوال الخطوات المختلفة للمشاريع

الخطوة	أصحاب المصلحة	المدخلات	دعم الآلية العالمية	المخرجات
1 المذكرة المفاهيمية	• جهة التنسيق الوطنية للاتفاقية الإطارية • جهة اقتراح المشروع/ الجهة المُنفّذة للمشروع • أصحاب المصلحة الآخرون المعنيون	• مفهوم المشروع • المناقشات المبكرة بين جهة التنسيق للاتفاقية الإطارية وممثل جهة التمويل	• التمكين من بناء القدرات التقنية من خلال: • التوثيق الدقيق: دليل إرشادي تقني، والإطار العلمي المفاهيمي للتحديد، والقائمة المرجعية للمشاريع والبرامج التحويلية المعنية بتحديد أثر تدهور الأراضي، ودليل تصميم المشاريع والبرامج التحويلية المعنية بتحديد أثر تدهور الأراضي المُراعية للمنظور الجنساني؛ • ورش التدريب على تطوير المشاريع والبرامج التحويلية المعنية بتحديد أثر تدهور الأراضي ومقومات الامتثال فيها لخصائص التحديد، وعلى إدماج المساواة بين الجنسين في تطوير تلك المشاريع • حشد الخبرات المناسبة على الصعيد الوطني أو الإقليمي أو الدولي؛ • دعم إعداد المذكرات المفاهيمية للمشروع أو البرنامج التحويلي المعنية بتحديد أثر تدهور الأراضي، وذلك من خلال تقديم المؤازرة التقنية والمتابعة حرصاً على التوافق مع خصائص المشاريع والبرامج التحويلية المعنية بتحديد أثر تدهور الأراضي، ومع معايير مصدر (مصادر) التمويل المستهدف.	• المذكرة المفاهيمية للمشروع، مع مراعاة أهم سمات التحديد والامتثال لمعايير جهة التمويل • جهة تمويل محددة • جهة تنفيذ محددة
النتيجة الأساسية: تقديم المذكرة المفاهيمية إلى ممثل الصندوق لاعتمادها، ثم قيام جهة التنفيذ بتقديمها إلى الصندوق				
2 وثيقة المشروع: مرحلة التمهيد والتحليل	• مركز التنسيق الوطني للاتفاقية الإطارية • جهة اقتراح المشروع/الجهة المسؤولة عن تنفيذ المشروع • ممثل جهة التمويل • الجهة المسؤولة عن تنفيذ المشروع	• المذكرة المفاهيمية للمشروع • الدعم المالي من الصندوق لبيان: • مشاورات أصحاب المصلحة (أي: ورش العمل) • دراسات الجدوى • دراسات تقييم المخاطر البيئية والاجتماعية • خطة العمل للمساواة بين الجنسين • الخدمات الاستشارية لإعداد مقترح متكامل للمشروع	• التمكين من بناء القدرات التقنية عبر ما يلي: • التوثيق الدقيق: دليل إرشادي تقني، والإطار العلمي المفاهيمي للتحديد، والقائمة المرجعية للمشاريع والبرامج التحويلية المعنية بتحديد أثر تدهور الأراضي، ودليل تصميم المشاريع والبرامج التحويلية المعنية بتحديد أثر تدهور الأراضي المُراعية للمنظور الجنساني؛ • ورش للتدريب على تطوير المشاريع والبرامج التحويلية المعنية بتحديد أثر تدهور الأراضي وامتنالها لخصائص التحديد، وعلى إدماج المساواة بين الجنسين في تطوير تلك المشاريع؛ • حشد الخبرات المناسبة على الصعيد الوطني أو الإقليمي أو الدولي؛ • المعاونة في إعداد مقترحات متكاملة للمشاريع والبرامج التحويلية المعنية بتحديد أثر تدهور الأراضي، وذلك بتقديم المؤازرة التقنية والمتابعة حرصاً على التوافق مع خصائص تلك المشاريع ومع معايير مصدر (مصادر) التمويل.	• مقترح متكامل للمشروع • دراسة جدوى • تقييم المخاطر البيئية والاجتماعية • خطة العمل للمساواة بين الجنسين
النتيجة الأساسية: يُقدم مقترح المشروع إلى ممثل الصندوق بغرض اعتماده، ثم إلى الصندوق نفسه من خلال جهة التنفيذ				
3 التقييم اللاحق	• مركز التنسيق الوطني للاتفاقية الإطارية • جهة اقتراح المشروع/الجهة المسؤولة عن تنفيذ المشروع • ممثل جهة التمويل • الصندوق • الجهة المسؤولة عن تنفيذ المشروع	• مقترح متكامل للمشروع • دراسات الجدوى • دراسة تقييم المخاطر البيئية والاجتماعية • خطة العمل للمساواة بين الجنسين	• دعم تقني منقح حسب الطلب.	• اعتماد مقترح المشروع (الخطوة التالية: التنفيذ) • قبول مقترح المشروع قبولاً مشروطاً (إمكانية إعادة التقديم) • رفض مقترح المشروع (إمكانية إعادة التقديم بعد مراعاة أسباب الرفض)

الخطوة	أصحاب المصلحة	المدخلات	دعم الآلية العالمية	المخرجات
4 التنفيذ	• مركز التنسيق الوطني للاتفاقية الإطارية • جهة اقتراح المشروع/الجهة المسؤولة عن تنفيذ المشروع • ممثل جهة التمويل الصندوق • الجهة المسؤولة عن تنفيذ المشروع	• تنفيذ المشروع بيد الجهة المسؤولة عن التنفيذ استناداً إلى إطار العمل المنطقي • تنفيذ المشروع بيد جهة (أو جهات) التنفيذ حسب إطار العمل المنطقي، والميزانية والإجراءات والمعايير المرحلية لدى الجهة ولدى الصندوق	• الآلية العالمية غير مشاركة - من حيث المبدأ - في تنفيذ المشروع كما هو. لكن إذا وافق البلد المعني وجهة التنفيذ على تلك المشاركة، فيمكن للآلية العالمية أن تشارك/تساند في أنشطة مساعدة، مثل بناء القدرات في مجال التحديد ومشاركة المعارف بخصوص أفضل الممارسات وتجارب البلدان، وذلك في ما بين الأطراف القطرية.	• مطلوبات التسليم في المشروع/ضبط الجودة من جانب جهة التنفيذ • مراقبة الميزانية، وتنفيذ المراجعة التدقيقية • التقارير المؤقتة
5 الرصد والتقييم المسبق	• مركز التنسيق الوطني • جهة اقتراح المشروع/الجهة المسؤولة عن تنفيذ المشروع • ممثل جهة التمويل الصندوق • الجهة المسؤولة عن تنفيذ المشروع	• مطلوبات التسليم في المشروع • تقارير المشروع • تقارير المراجعة	• الآلية العالمية غير مشاركة - من حيث المبدأ - في رصد المشروع كما هو. لكن إذا وافق البلد المعني وجهة التنفيذ على تلك المشاركة، فيمكن للآلية العالمية أن تشارك/تساند في أنشطة مساعدة، مثل بناء القدرات في مجال التحديد ومشاركة المعارف بخصوص أفضل الممارسات وتجارب البلدان، وذلك في ما بين الأطراف القطرية.	• الدروس المستفادة • اتخاذ الإجراءات التصحيحية عند اللزوم • منتجات الاتصال، التقارير النهائية

موجز النتائج

شاملاً ما يتعلق منه بتعميم مراعاة المنظور الجنساني. تتيح تلك الوثائق الإرشادية تحقيق التوافق بين المشاريع والبرامج التحويلية المعنيّة بتحييد أثر تدهور الأراضي وألويات كل بلد واحتياجاتها وأهدافه المقررة طنباً في مجال التحييد؛ فضلاً عن التحقق من الامتثال لأوجه الحماية والمعايير والمقاييس المرعية لدى كل مصدر من مصادر التمويل.

علاوة على ذلك، تتحقق استدامة عملية إعداد المشاريع والبرامج التحويلية المذكورة من خلال التوسع في الحوار والتنسيق بين كل أصحاب المصلحة، من الحكومة إلى شركاء التنفيذ ومصادر التمويل؛ وهذا مطلب حاسم لإنجاح تنفيذ التحييد على الصعيد القطري. كما يتطلّب تحقيق أهداف التحييد زيادة الجهود الرامية إلى دمج مفهوم التحييد في العمليات الوطنية والمحلية لتخطيط استخدامات الأراضي.

تنهض الآلية العالمية بدور هامّ في دعم البلدان من أجل تطوير المشاريع والبرامج التحويلية المعنيّة بتحييد أثر تدهور الأراضي، وذلك بالتعامل مع الجوانب التقنية بما يضمن امتثال المذكرات المفاهيمية للمشاريع والبرامج المذكورة لخصائص التحييد، وبالتعامل أيضاً مع الجوانب المالية التي من بينها تحديد مصادر التمويل المقرر استهدافها وتيسير سبل الحوار بين مختلف أصحاب الشأن.

تحييد أثر تدهور الأراضي هو مفهوم أساسي مبتكر ودائم التطور، بحيث يُعد من الوسائل القوية لدعم تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وتعوّلاً على الزخم المتولد من تحديد أهداف التحييد وإقرارها على أعلى مستوى في أكثر من 120 بلداً، وبالنظر إلى آفاق تعزيز جهود التحييد في مجموعة متنوعة من القطاعات المتعلقة بالأراضي وفي عدّة مبادرات مكّملة؛ هناك حاجة قوية للتحرك نحو التنفيذ من خلال ترجمة أهداف التحييد الطوعية إلى واقع ملموس على الأرض. وبلاستفادة من الفرص والتجارب الحالية تجد البلدان لنفسها مصلحة ودوراً في إعداد المشاريع والبرامج التحويلية المعنيّة بتحييد أثر تدهور الأراضي.

وبوضع ذلك في البال، تقدم الآلية العالمية دعماً فريداً لمساعدة البلدان في الإعداد المبكر للمشاريع التي لا تجد سوى مصادر محدودة للتمويل وحيثما يلزم إعداد تصور مفاهيمي للمشاريع والبرامج وإشراك ممولين وطنيين ودوليين قادرين على دعم جهود الإعداد والتنفيذ.

أما الانتقال بالإطار العلمي المفاهيمي للتحييد إلى مستوى العمليات عبر إعداد المشاريع والبرامج التحويلية المعنيّة بتحييد أثر تدهور الأراضي، والوثائق الداعمة مثل القائمة المرجعية لتلك المشاريع والبرامج وغيرها من الخطوط التوجيهية المختصة، فقد اقتضى إصدار ذلك،

الملاحق



الملحق 1 المؤتمر 12 لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر - المقررات المتعلقة بالتحديد

المقرر 1/م 12: خطط عمل لسنوات متعددة من جانب مؤسسات الاتفاقية والهيئات الفرعية

مؤشر المخرج 2.1: مدى إرساء الأطراف القطرية المتأثرة أهدافاً للتعامل مع تدهور الأراضي وإعادة تأهيلها

المقرر 2/م 12: وضع برامج العمل وتنفيذها وتنفيذها في ضوء خطة التنمية المستدامة 2030

- 3 دعوة الأطراف الوطنية المتأثرة - وفق أحكام المقرر 22/م 11 - إلى إنشاء خطوط أساس ووضع أهداف طوعية قطرية لتحديد أثر تدهور الأراضي ضمن خطط التكيف الوطنية من أجل التعامل مع جوانب النظم الإيكولوجية وفق تقدير الأطراف في برامج العمل الإقليمية ودون الإقليمية؛ مع استغلال أدوات التشخيص العلمية المستندة إلى المعرفة على الصعيد الوطني؛
 - 4 دعوة الأطراف أيضاً هي والحكومات وشركاء التنمية الآخرين إلى إبرام اتفاقيات الشراكة وزيادتها طلباً للدعم التقني للأطراف القطرية المتأثرة وفق أولوياتها الثنائية - مع إيلاء اهتمام خاص بتنفيذ خطط التكيف الوطنية - علاوة على مساعدتها في رصد معدلات التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الوطنية؛
 - 5 دعوة الأطراف الوطنية المتأثرة أيضاً إلى إدراج أهداف طوعية للتحديد على الصعيد الوطني، وذلك في تقاريرها الوطنية حسب المناسب؛
 - 6 التوجه إلى الأمانة العامة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وإلى الأمانة العامة لمرفق البيئة العالمية بطلب مواصلة المشاورات بشأن الترتيبات اللازمة لتنفيذ الأنشطة الميسرة للتمويل خلال مرحلة التجديد المتبعة لدى المرفق (مرحلة المرفق 6) بغية تدبير الدعم التقني والمالي للمتطلبات المقبلة لإعداد التقارير، بما في ذلك ما يكون في مجال إعداد تقارير التقدم ووضع الأهداف الوطنية لتحقيق التحديد؛
 - 7 دعوة الأطراف والمؤسسات التقنية والمالية إلى تقديم الدعم إلى الأطراف الوطنية المتأثرة في سبيل وضع خطط التكيف الوطنية وضبطها وتنفيذها؛ بما في ذلك الغاية 3-15 من خطة التنمية المستدامة 2030 متى كان ذلك مناسباً، فضلاً عن وضع الأهداف الوطنية الطوعية في مجال التحديد؛
 - 8 التوجه إلى الأطراف في الجلسة الثالثة عشرة لمؤتمر الأطراف بطلب النظر في إضافة أول مراجعة لأهداف التحديد الطوعية وتنفيذها حتى الآن إلى خطة العمل في الاجتماع المنعقد بين الدورات للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر/فرق الدعم القطرية قبل انعقاد الجلسة الرابعة عشرة من مؤتمر الأطراف؛
 - 9 دعوة الأطراف القطرية المتأثرة إلى وضع وتنفيذ استراتيجيات من خلال خطط التكيف الوطنية من أجل تحقيق أهداف الاتفاقية في ضوء الغاية رقم 3-15 من خطة التنمية المستدامة 2030؛
 - 10 التوجه إلى الأمانة العامة وإلى الآلية العالمية بطلب:
- أ تعزيز مساندتهما للأطراف القطرية من حيث الدعم التقني والمالي لتنفيذ الغاية 3-15 من خطة التنمية المستدامة 2030 عبر خططها التكيفية الوطنية؛ شاملة نهج التحديد على الصعيد الوطني؛

- ب الاشتراك مع المنظمات والصناديق الدولية - وكذلك مع المانحين الآخرين ضمن اتفاقيات ثنائية أو متعدد الأطراف - من أجل حشد موارد إضافية لتنفيذ الغاية 3-15 من خطة التنمية المستدامة 2030 عبر خطط التكيف الوطنية، بما في ذلك نهج التحديد على الصعيد الوطني؛
- 11 التوجه أيضاً بطلب إلى الأمانة العامة لإعداد تقرير ورفعته إلى الجلسة التالية من لجنة الاستعراض المذكورة آنفاً بشأن تنفيذ هذا المقرر.

المقرر 3/م 12: إدماج أهداف التنمية المستدامة وغاياتها في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وفي تقرير الفريق العامل الحكومي الدولي بشأن تحديد أثر تدهور الأراضي

- 1 الترحيب بتقرير الفريق العامل الحكومي الدولي في الجزء الثاني من الوثيقة 4/12/COP/ICCD؛
- 2 اعتماد التعريف العلمي للتحديد الصادر عن الفريق كما يلي: "تحديد أثر تدهور الأراضي هو حالة يظل معها مقدار مساحات الأراضي وجوداً مواردها اللازمة لدعم وظائف النظام الإيكولوجي وخدماته وتعزيز الأمن الغذائي عند معدل مستقر أو يزيد ضمن مستويات زمنية ومكانية ونظم إيكولوجية محددة"؛ 28
- 5 دعوة الأطراف إلى:

- أ صياغة أهداف طوعية لتحقيق التحديد وفق الظروف الوطنية السائدة وأولويات التنمية المطلوبة لدى كل منها؛ مع مراعاة قائمة الخيارات اللازمة لتفعيل التحديد على الصعيد الوطني حسبما يبيّن الفريق العامل؛
- ب الاستعانة بنهج الرصد والتقييم المعتمد بالمقرر 22/م 11، شاملاً مؤشرات التقدم حسب المبيّن في الملحق المرفق طي هذا المقرر، حيثما توفرت بيانات معتمدة وفق أحكام الفقرة 7 من المقرر المذكور؛ مع مراعاة الظروف الوطنية بل وإضافة مؤشرات إضافية للرصد عند الاقتضاء، فضلاً عن تقييم معدل التقدم نحو تحقيق هدف التحديد وإذاعته؛

ج النظر في الخيارات المتعلقة بكيفية إدماج أهداف التحييد الطوعية في خطط التكيف الوطنية في إطار المناقشات الكلية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛

د تعزيز الأخذ بأهداف التحييد ومشاريعه وغير ذلك من مبادرات الإدارة المستدامة للأراضي بوصفها وسيلة ناجعة لحشد تمويل إضافي مستدامة واستثمارات مسؤولة ومستدامة تتصدى لقضايا التصحر وتدهور الأراضي والجفاف؛

6 تشجيع الأطراف القطرية من البلدان المتقدمة على تقديم الدعم بفاعلية لجهود الأطراف القطرية من البلدان النامية في سبيل تعزيز ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي والسعي إلى تحقيق التحييد، وذلك بتقديم موارد مالية كبيرة وتيسير الوصول إلى التقنية المناسبة وغير ذلك من صور الدعم؛

7 تشجيع الأطراف القطرية من البلدان المتقدمة أيضاً، هي وغيرها من البلدان القادرة، والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، والمؤسسات التقنية والمالية على:

أ تقديم المساعدة العلمية والتقنية والمالية لمساعدة الأطراف القطرية المتأثرة التي تطلب المساعدة في وضع أهداف التحييد وتنفيذ ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي ومبادرات التحييد؛

ب إقامة شراكات منصفة تشجع على ضخ استثمارات واتباع ممارسات مسؤولة ومستدامة من جانب القطاع الخاص بما يساهم في تحقيق التحييد الذي يدعم صحة الأرض وأهلها وإنتاجية كل منهما؛

8 تشجيع الأطراف التي تطلب المساعدة أيضاً على إدراج طلب الدعم هذا في أولوياتها في أثناء المناقشات مع المانحين وفق اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف أو بخلاف ذلك، مستندة إلى خطط أو استراتيجيات التنمية الوطنية لديها؛

9 توجيه الأمانة العامة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر - بوصفها المنظمة الرائدة في مجال مكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف - إلى الأخذ بزماء المبادرة ودعوة الهيئات الأخرى وأصحاب المصلحة الآخرين مثل وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمؤسسات المالية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص من أجل التعاون لتحقيق الغاية 3-15 من أهداف التنمية المستدامة؛

10 التوجه إلى الأمانة العامة وإلى الهيئات المعنية وفق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وفي إطار الاتفاقية بطلب:

أ استجلاء خيارات التوسع في مبادرات التحييد الناجحة وتكييفها هي وغيرها من ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي؛

ب النظر في كيفية قيامها بتطوير الشراكات مع منظمات أخرى لتقديم الدعم العلمي والتقني إلى الأطراف من خلال أمورٍ عدّة من بينها إعداد "دليل مستخدم" لتنفيذ التحييد على الصعيد القطري؛

ج إعداد الإرشادات الخاصة بصياغة أهداف التحييد الوطنية ومبادراته، شاملة تحديد إصلاحات السياسات وتطويرها وتنفيذها، وما يتصل بذلك من آليات الاستثمارات والحوافز، ومبادرات بناء القدرات من أجل مواجهة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف؛

د إتاحة خيارات للأطراف من أجل إدماج أهداف التحييد ومبادراته في خططها التكيفية الوطنية؛

هـ التوسع في استخدام إطار مؤشرات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وإخضاعه للمراجعة المستمرة وتيسير تنفيذه من خلال أمورٍ عدّة من بينها المشاريع التجريبية، وذلك للمساهمة في رصد معدلات التقدم وتقييمها وإعلانها نحو تحقيق أهداف التحييد الوطنية؛

و تحسين فاعلية التعاون مع أهداف اتفاقيات ريو الأخرى ومع الشركاء الآخرين على الصعيد الوطني - بل ودون الوطني متى كان ذلك مناسباً - دعماً لتنفيذ أهداف التحييد ومبادراتها وموارثها والمتابعة والرصد؛

11 توجيه المدير الإداري للأكاديمية العالمية - بالتشاور مع أمين السر التنفيذي - إلى إعداد خيارات لزيادة الحوافز والدعم المالي، بما في ذلك المساعدة في الإنشاء المحتمل لصندوق مستقل للتحييد بحيث يتاح تمويله لتحقيق كامل مبادرات التحييد؛

12 التوجه أيضاً بالطلب إلى أمين السر التنفيذي لإعداد تقرير ورفعته إلى مؤتمر الأطراف في جلسته الثالثة عشرة بشأن معدلات التقدم المحرز في تنفيذ هذا المقرر.

المقرر 8/م 12: التعامل مع أوضاع إقليمية ووطنية معينة

1 الإقرار بأن الأطراف لها أن تستعين بالاتفاقية في سبيل توجيه سياساتها المتعلقة بالتصحر وتدهور الأراضي والجفاف وبالأهداف الطوعية عند السعي إلى تحقيق التحييد على الصعيدين الوطني ودون الوطني؛

2 دعوة الأمانة العامة وهيئات الاتفاقية المعنية والشركاء باتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف لتقديم المساعدة إلى الأطراف في هذا الشأن؛

3 التوجه بالطلب إلى أمين السر التنفيذي لإعداد تقرير ورفعته إلى الجلسة الثالثة عشرة من مؤتمر الأطراف بشأن تنفيذ المقرر المائل.

المقرر 9/م 12: تعزيز أوجه التكامل بين اتفاقيات ريو وتعزيز الشراكات مع وكالات وهيئات دولية أخرى

1 اقترح استخدام مؤشرات التقدم الثلاثة المعنية بالأرض حسب المبين في المقرر 15/م 12 لإعداد التقارير في إطار تنفيذ اتفاقيات ريو، وهي متماهية مع مؤشرات/مقاييس التقدم المعتمدة بالمقرر 22/م 11، وهي::

(i) اتجاهات غطاء الأراضي؛

(ii) اتجاهات في إنتاجية الأراضي أو أدائها الوظيفي؛

(iii) اتجاهات في مخزون الكربون فوق الأرض وتحتها؛

2 التوجه إلى الأمانة العامة بطلب:

أ تعزيز التناغم وتقويته بين المؤشرات وإجراءات إعداد التقارير، بما في ذلك مؤشرات التقدم المتعلقة بالأراضي من واقع اتفاقيات ريو الثلاث؛

ب مواصلة التعاون مع فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة من أجل تحديد مؤشرات الغاية 3-15 من أهداف التنمية المستدامة؛

3 التوجه أيضاً بالطلب إلى الأمانة العامة والآلية العالمية لمواصلة الوفاء بأدوارهما في الشراكات القائمة والسعي إلى إقامة شراكات جديدة وفق صلاحيات كل منهما بُعِثَ تعزيز تنفيذ الاتفاقية، علاوة على لفت الانتباه إليها - حسب ما يُناسب - في مؤتمر الأطراف لاتخاذ أي إجراء لازم؛

المقرر 12/م 12: التعاون مع مرفق البيئة العالمية

1 الترحيب بالدعم المتواصل لتنفيذ الاتفاقية وزيادة الموارد لمجالات التركيز في مجال تدهور الأراضي ضمن المرحلة 6 من عمل مرفق البيئة العالمية مقارنة بالمرحلة 5؛

2 دعوة المرفق إلى مواصلة دعمه لتنفيذ الاتفاقية ضمن المرحلة 6 في ضوء خطة التنمية المستدامة 2030، لا سيما الغاية 3-15 منها؛

3 دعوة مانحي مرفق البيئة العالمية أيضاً إلى النظر في تقديم دعم متزايد لتلبية الأولويات القطرية المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية، في ضوء خطة التنمية المستدامة 2030، لا سيما الغاية 3-15 منها، خلال عملية التخطيط للمرحلة 7 التابعة للمرفق؛

4 تشجيع الأطراف على المشاركة في التعاون بين بلدان الجنوب وبعضها ضمن المرحلة 6 من عمل المرفق، ودعوة المرفق إلى مواصلة دعمه للأطراف في هذا الصدد؛

5 توجيه الدعوة أيضاً إلى المرفق للنظر في تعزيز دعمه لبرنامج المنح الصغيرة المقدمة منه ضمن المرحلة 7؛

6 توجيه الدعوة أيضاً إلى الجهات المانحة للمرفق لإيلاء اهتمامٍ واجب بالشواغل المعبر عنها حيال تخصيص الموارد في مختلف مجالات التركيز، وتشجيع الأطراف - من خلال المرفق ومراكز التنسيق المعنية بالاتفاقية ودوائر تلك المراكز - لمناصرة التوزيع المتوازن للأموال على أهداف اتفاقيات ريو؛

7 توجيه الدعوة أيضاً إلى المرفق لمواصلة برنامجه للدعم القطري، بما في ذلك ورش المرفق الرامية إلى تعزيز قدرات الأطراف على الاستفادة من موارد المرفق حرصاً على تنفيذ الاتفاقية تنفيذاً فعالاً؛

8 دعوة المرفق - في سياق الأنشطة المؤاتية ضمن المرحلة 6 من عمل المرفق - إلى النظر في تقديم الدعم التقني والمالي لوضع الأهداف الطوعية الوطنية لتحديد أثر تدهور الأراضي؛

9 دعوة المرفق إلى إعداد تقرير بشأن تنفيذ هذا المقرر في إطار تقريره المقبل المقرر تقديمه إلى مؤتمر الأطراف.

المقرر 15/م 12: تحسين إجراءات تبليغ المعلومات وتحسين جودة صياغة التقارير المقرر رفعها إلى مؤتمر الأطراف

تنقيح مجموعة مؤشرات التقدم المتعلقة بالأهداف الاستراتيجية 1 و2 و3 والمناهج ذات الصلة

1 تقرّر أنه سعيّاً إلى فهم حالة تدهور الأراضي وأفاق استعادتها يُطلب إعداد التقارير حول مؤشرات التقدم الثلاثة التالية: "اتجاهات غطاء الأراضي"، و"اتجاهات إنتاجية الأراضي أو أدائها الوظيفي"، و"اتجاهات مخزون الكربون فوق الأرض وتحتها"؛ شريطة امتلاك البلدان بيانات/معلومات رسمية كافية لإعداد تقارير التقديرات الوطنية أو التحقق منها إثر استقائها من مصادر البيانات العالمية، مع ضرورة تقديم التقارير من واقع بيانات وطنية رسمية بالأساس؛

2 تطلب من الأمانة العامة، بالتعاون مع المؤسسات المتخصصة ذات الصلة، ومن بينها المدرجة في الملحق 1 المرفق بهذا المقرر، القيام بما يلي:

أ جمع وإتاحة التقديرات الوطنية للأطراف الوطنية المتأثرة بشأن المقاييس/البيانات الأولية المرتبطة بتلك المؤشرات من واقع مجموعات البيانات العالمية، ومن بينها المؤشرات المدرجة في الملحق 1 المرفق بهذا المقرر؛ وذلك على سبيل البيانات النموذجية بُعْية التحقق من صحتها وفق الإجراء المنصوص عليه في المقرر 22/م أ 11؛

ب إعداد خطوط إرشادية منهجية وتقديم المساعدة التقنية إلى الأطراف الوطنية المتأثرة بشأن جمع تلك البيانات الأولية واستغلالها؛ بما في ذلك إعداد الأهداف الطوعية الوطنية باستخدام مؤشرات التقدم؛

ج اتخاذ تدابير ترمي إلى تقوية قدرات الأطراف المتأثرة في سبيل التحقق من صحة البيانات الأولية أو استبدالها أو رفضها؛

3 تقرّر - مع مراعاة الظروف الوطنية وإتاحة الإرشادات المنهجية وبناء القدرات والتمويل - ضرورة تقديم الأطراف الوطنية المتأثرة تعقيبات آتية حيثما أمكن بشأن البيانات الأولية والمنهجية المقترحة لصياغة أهداف التحديد الوطنية الطوعية، وذلك باستخدام إطار مؤشرات الرصد والتقييم، واستكمال تدريب إعداد التقارير ووضع الأهداف لكي تراجع لجنة استعراض الاتفاقية في جلستها البينية المقرر انعقادها بعد كانون الأول/يناير 2018؛

4 تدعو المؤسسات المتخصصة ذات الصلة، ومنها المؤسسات المدرجة في الملحق 1 المرفق بهذا المقرر، إلى إتاحة الوصول إلى البيانات والمنهجيات ومساعدة الأمانة العامة في تجميع مجموعات البيانات العالمية وتقديمها حسب المين في الفقرتين 2 و 3 أعلاه؛

5 تطلب إلى الأمانة العامة إعداد دليل مستخدم موجّه إلى الممارسين وصناع القرار بُعْية تفعيل مؤشرات التقدم الخاصة بالاستراتيجية في ما يخص الجهود الوطنية للرصد وإعداد التقارير، مع عرض الدليل على مؤتمر الأطراف في جلسته الثالثة عشرة؛

المقرر 16/م أ 12: برنامج العمل للجلسة الخامسة عشرة من جلسات لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية

1 تقرر أن الجلسة الخامسة عشرة من جلسات لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية (الجلسة 15) ينبغي أن تراجع العناصر الآتي بيانها وأن تناقشها على هيئة جلسة بينية خاصة:

أ المدخلات الآتية من الاجتماعات الإقليمية تمهيداً للجلسة 15؛

ب تدريب وضع أهداف تحييد أثر تدهور الأراضي، والمشروعات التجريبية ذات الصلة؛

ج النتائج المبدئية المستقاة من الفريق العامل الحكومي الدولي بشأن الإطار الاستراتيجي المستقبلي للاتفاقية بهدف المساعدة في عمله؛

د تقرير الأمانة العامة بشأن الإجراءات والأساليب العامة لإعداد التقارير من جانب الأطراف؛ بما في ذلك - حسب الاقتضاء - مقترحات التوجيهات الإرشادية وأدوات إعداد التقارير المتعلقة بمؤشرات التقدم والأداء؛

الملحق 2 قرارات التحييد الصادر عن مؤتمر الأطراف 13

المقرر 1/م أ 13: خطط العمل متعددة الأعوام لمؤسسات الاتفاقية وهيئاتها الفرعية

مؤشرات المخرجات:

- 1,1 تنفيذ الأطراف القطرية المتأثرة أنشطة بهدف تحقيق الأهداف التي وضعتها للتعامل مع تدهور الأراضي وإعادة تأهيلها
- 1,2 إعداد الأطراف القطرية المتأثرة تقارير بشأن حالة تدهور الأراضي والأنشطة ذات الصلة
- 1,3 التعاون العلمي المرتبط باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر يقدم معلومات متعلقة بالسياسات ومستندة إلى الحقائق العلمية بُغية مواجهة التصحر/تدهور الأراضي، وتعزيز الإدارة المستدامة للأراضي والمساهمة في جهود التحييد
- 5,1 نطاق مصادر التمويل المعنية بالتعامل مع تدهور الأراضي
- 5,2 ارتقاء الأطراف القطرية المتأثرة بالقدرة على ترجمة أفكار مشاريعها المعنية بتنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر إلى مشاريع عالية الجودة

المقرر 2/م أ 13: إعداد الاستراتيجيات وتنفيذها من خلال برامج عمل وطنية لتحقيق أهداف الاتفاقية في ضوء الغاية 3-15 من خطة التنمية المستدامة 2030

1 تدعو الأطراف إلى:

- أ صياغة أهداف طوعية قائمة على البيانات ومقدّرة كمياً ومحدّدة زمنياً لتحقيق تحييد أثر تدهور الأراضي حسب ظروفها الوطنية وأولويات التنمية لديها؛
- ب إقرار أهداف التحييد الطوعية تلك على أعلى مستوى مناسب؛
- ج مقارنة مفهوم تحييد تأثر دهور الأراضي بوصفه وسيلة لإذكاء التماسك في ما بين السياسات والإجراءات والالتزامات الوطنية؛ ومن بينها - وحسب ما يُناسب المساهمات المحددة المقررة وطنياً وخطط التكيف الوطنية في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وأهداف آيتشي للتنوع البيولوجي ضمن اتفاقية التنوع الأحيائي، وإطار سِندي للحد من مخاطر الكوارث، والتزامات الاستعادة؛
- د تحديد الآليات الأنجع والممارسات المثلى لتحقيق تحييد أثر تدهور الأراضي، مع مراعاة برامج العمل الوطني ذات الصلة في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر؛
- 3 تطلب إلى الأمانة العامة والآلية العالمية وهيئات الاتفاقية المختصة:
- أ مواصلة تقديم الدعم إلى الأطراف في جهودها لتحقيق تحييد أثر تدهور الأراضي، بما في ذلك صياغة الأهداف الطوعية لتحييد أثر تدهور الأراضي وتنفيذها، والتماهي في برامج العمل الوطني مع الإطار الاستراتيجي للاتفاقية 2018 - 2030؛
- ب مواصلة تقوية التعاون الدولي من أجل تحقيق التحييد، وذلك عبر مسارات من بينها تقوية أوجه التكامل وزيادة التوافق في ما بين اتفاقيات ريو الثلاث وغيرها من المبادرات المعنية التي تساهم في تحقيق خطة التنمية المستدامة 2030؛
- 4 تدعو شركاء الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف إلى دعم الأمانة العامة والآلية العالمية والأطراف في تنفيذ الأنشطة المذكورة في الفقرة 3 أعلاه.

المقرر 3/م أ 13: إدماج هدف التنمية المستدامة رقم 15 والغاية 3-15 المتصلة به، ألا وهي: "مكافحة التصحر، وترميم الأراضي والتربة المتدهورة، بما في ذلك الأراضي المتضررة من التصحر والجفاف والفيضانات، والسعي إلى تحقيق عالمٍ خالٍ من ظاهرة تدهور الأراضي"، في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر

1 تدعو الأطراف إلى صياغة أهداف طوعية لتحقيق تحييد أثر تدهور الأراضي من أجل:

- أ التحقق من الارتباط المباشر بين أهداف الأطراف المتعلقة بتحييد أثر تدهور الأراضي والأنشطة المتبعة في تحقيق تلك الأهداف، من جانب، وخطط الأطراف الوطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، من جانب آخر؛ علاوة على إيجاد أسباب التدعيم وأوجه التكامل مع خطط التنمية القطرية الأخرى في مجالات المناخ والتنوع الأحيائي، وهو ما يتحقق في وضعه الأمثل بالعمل البرامجي المشترك بين اتفاقيات ريو الثلاث، وعلى الصعيد الوطني، وبالمشاركة الكاملة من أصحاب الشأن المعنيين؛
- ب الاستعانة بنهج الرصد والتقييم المعتمد بالمقرر 7/م أ 13؛ شاملاً مؤشرات التقدم المقررة فيه، حيثما تتوفر بيانات يُعَوَّل عليها، مع مراعاة الظروف الوطنية ومع إضافة مؤشرات إضافية - حسب الاقتضاء - للرصد والتقييم والإبلاغ بمعدلات التقدم على صعيد تحييد أثر تدهور الأراضي؛

2 كذلك تدعو كل الأطراف وشركاء الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف للتوسع في التمويل الفعّال وتيسيره من أجل مكافحة التصحر/تدهور الأراضي والجفاف، مع تحقيق تحييد أثر تدهور الأراضي، والنهوض بتنفيذ الاتفاقية بما يتصل بالمقرر 14/م أ 13؛

4 تطلب إلى الأمانة العامة والأكية العالمية وهيئات الاتفاقية المعنية، شاملة هيئة التفاعل بين السياسات والعلوم، كل في حدود اختصاصه، ما يلي:

أ مواصلة تطوير الشراكات دعماً لتنفيذ الاتفاقية ولتحييد أثر تدهور الأراضي، مع الأخذ - حيثما يناسب - بمبادرة تشانغوون، ومبادرة أنقرة، وغيرها من المبادرات المكملّة، تقديم الدعم العلمي والتقني إلى الأطراف عبر مسارات منها إعداد دليل إرشادي لتعزيز تنفيذ الاتفاقية وتحييد أثر تدهور الأراضي، مع استجلاء فرص المشاريع وتحقيق الربط بين الشركاء المعنيين بُعْية الارتقاء بمبادرات التنفيذ، شاملة المشاريع والبرامج التحويلية المعنية بتحييد أثر تدهور الأراضي، وإذكاء التّهمج المستجيبة للمنظور الجنساني بما يتفق وخطة العمل الخاصة بالمساواة بين الجنسين المنصوص عليها في المقرر 30/م أ 13، علاوة على تقديم الدعم الاستشاري للمؤسسات المعتمدة وطنياً بخصوص تمويل الجهود المناخية وغيرها من مؤسسات التمويل المعنية بالتنمية المستدامة؛

ب المساهمة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى 2018 بشأن التنمية المستدامة، إذ من المقرر أن يبحث الهدف رقم 15 من أهداف التنمية المستدامة وغيره من البنود، وذلك بالتفاعل مع الاجتماعات الإقليمية وغيرها من الأنشطة، وتيسير المشاركة فيها حسب الاقتضاء وصولاً إلى انعقاد المنتدى المذكور آنفاً؛ مع تقديم المدخلات المناسبة التي من بينها إمكانية تقديم شيء بالتشاور مع مكتب مؤتمر الأطراف بهدف إبراز معدلات التقدم القطرية نحو تنفيذ الاتفاقية، بالإضافة إلى تحقيق أهداف التحييد الطوعية متى كان ذلك مناسباً؛

الملحق 3 القائمة المرجعية للمشاريع والبرامج التحويلية المعنية بتحديد أثر تدهور الأراضي

1 غرض القائمة المرجعية

- ③ تقديم إرشادات توجيهية واضحة إلى مطوري المشاريع لتصميم المشاريع التحويلية لتحديد أثر تدهور الأراضي، مع اجتناب الصيغة الإلزامية؛
- ③ تحديد الخصائص الرئيسية لمشاريع التحديد التحويلية استناداً إلى الإطار العلمي المفاهيمي للتحديد؛¹⁰³
- ③ التحقق من مراعاة المبادئ التوجيهية للإطار العلمي المفاهيمي للتحديد لأقصى حدٍ مُجدٍ في أثناء تصميم مشاريع التحديد التحويلية؛
- ③ التحقق من كون المقترحات مستجيبة للمنظور الجنساني، وملتزمة بالمساواة بين الجنسين، وممثلة لمعايير الحماية البيئية والاجتماعية المرعية لدى مصادر التمويل.

المربع 1: موجز تحديد أثر تدهور الأراضي

تقدم اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر تعريفاً لتحديد أثر تدهور الأراضي على أنه "حالة يظل معها الاستقرار قائماً في مساحات الأراضي وجوده مواردها اللازمة لدعم وظائف النظام الإيكولوجي وخدماته وتعزيز الأمن الغذائي، أو حالة يزيد معها ذلك الاستقرار على مستويات زمنية ومكانية ونظم إيكولوجية محددة" (المقرر 3/م أ 12، الاتفاقية، 2015).

والهدف المرتجى هو صون قاعدة الموارد الأرضية أو تعزيزها - أي مخزونات رأس المال الطبيعي المرتبطة بالموارد الأرضية وخدمات النظم الإيكولوجية المنبثقة منها.

أهداف التحديد هي:

- استدامة خدمات النظم الإيكولوجية أو تحسينها لتكون مستدامة؛
- استدامة الإنتاجية أو تحسينها بعبء تعزيز الأمن الغذائي؛
- زيادة صمود الأراضي والشعوب المعتمدة عليها؛
- السعي إلى تحقيق أوجه التكامل مع الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية؛
- تعزيز حوكمة الأراضي وفق نهج تتسم بالمسؤولية والشمول. (أور وآخرون. 2017: 3)

تُبذل جهود التحديد في سياق خطة التنمية المستدامة 2030 التي تسعى إلى حماية الكوكب من التدهور، وذلك عبر أساليب منها الاستهلاك والإنتاج المستدامان، وإدارة الموارد الطبيعية إدارة مستدامة، واتخاذ إجراءات عاجلة بشأن تغير المناخ بما يكفل تلبية احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية (تمهيد خطة التنمية المستدامة 2030). كما أن مبدأ "عدم تخلف أحد عن الركب" هو مبدأ شامل في إعداد أهداف التنمية المستدامة. ويجب إدراج هذا المبدأ في المشاريع والبرامج التحويلية المعنية بتحديد أثر تدهور الأراضي.

المربع 2: ما هو التحول المطلوب في مجال التحديد؟

يُعرف التحول على أنه تغيير في السمات الأصلية للنظم الطبيعية والبشرية (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ 2014).

التحولات عبارة عن نقلات تُحدث تغييرات أصيلة في المهام الوظيفية للنظم وفي تفاعلاتها ونتائجها.

وتسعى المشاريع التحويلية للتحديد إلى إحداث تغيير إيجابي أساسي ومستدام، وإلى مواصلة ذلك التغيير في النظم البشرية - البيئية محل التدخلات المستهدفة. ويمكن مباشرة التحول الإيجابي على هيئة المشاريع التحويلية للتحديد من خلال تدخلات موسعة مستدامة وشاملة (مثال: في مسطحات خضراء)، مع التحلي بالابتكار من حيث التقنيات والممارسات والآليات المالية المكيفة محلياً (مثال: التمويل المختلط).

¹⁰³ انظر أور وآخرون. (2017): الإطار العلمي المفاهيمي لتحديد أثر تدهور الأراضي. متاح على: <https://www.unccdd.int/publications/scientific-conceptual-framework-land-degradation-neutrality-report-science-policy>

2 الخصائص الست المحددة للمشاريع والبرامج التحويلية المعنية بتحديد أثر تدهور الأراضي

أ الخصائص الأساسية في التحديد

④ اتباع نهج قائم على مسطحات الأراضي من خلال اختصار منطقة تتسع لاستيعاب عدّة وحدات من الأراضي من أنواع مختلفة (مثال: ضمن مستجمع مياه)، وضمن قطاعات ودوائر اختصاص/حدود إدارية مشتملة على أطر حكومية مختلفة بخصوص حياة الأراضي (أرض مشاع، وأراض ذات ملكية خاصة، وأراض عامة)؛

④ تفعيل العناصر الأساسية للإطار العلمي المفاهيمي للتحديد:¹⁰⁴

- تعزيز جهود التحديد (أي: تحقيق التوازن لدرة الخسارة الصافية) ضمن منطقة المشروع؛¹⁰⁵
- اتباع هرمية منظمة للاستجابة من خلال تشكيلة من التدخلات في وحدات أراض مختلفة من أجل تجنب < تقليل > عكس مسار تدهور الأراضي؛
- عرض التدخلات حسب نوع الأرض¹⁰⁶ بما يناسب كل مكون من مكونات هرمية الاستجابة.

④ المساهمة في أهداف التحديد (دون الوطنية؛

④ اختيار موقع المشروع بالنظر إلى أولويات البلدان المحددة في خططها الوطنية للتنمية المستدامة و/ أو سياسة/تشريعات تخطيط استخدامات الأراضي، و/ أو عملية تحديد أهداف التحديد؛

④ إدراج نظام للرصد يتسق مع أهداف التحديد الوطنية والغايات المقررة في أهداف التنمية المستدامة، لا سيما الغاية 3-15 ومؤشرها رقم 15-3-1 بشأن التحديد؛

④ التحقق من وجود تدابير للتخفيف من تأثيرات التسرب المحتملة (التأثيرات السلبية خارج الموقع مقارنة بالتأثيرات الإيجابية غير المباشرة) بعيداً عن منطقة المشروع؛

④ التحقق من الالتزام بمبدأ المساواة بين الجنسين طوال العملية بأسرها؛

④ تطبيق طرق إدارة المراجحات البيئية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أو التخفيف من تأثيراتها؛

④ التحقق من تطبيق طرق التقييم والتعليم التكيفي المستجيبة للمنظور الجنساني طوال دورة المشروع؛

④ إرساء نظام ينطوي على مشاركة أصحاب المصلحة المعنيين في الرصد المنتظم والتحقق من كفاءة التقارير المتعلقة بحالة التحديد، علاوة على التحقق من مخرجات تنفيذ المشروع، مع إيلاء اهتمام خاص إلى المنظور الجنساني.

ب الخصائص المؤدية إلى فوائد متعددة

④ إيجاد روابط مع أهداف متعددة من أهداف التنمية المستدامة من خلال تصميم تدخلات تحقق فوائد بيئية واقتصادية واجتماعية متعددة، إلى جانب الحد قدر الإمكان من المراجحات وتعظيم جوانب التكامل، ومراعاة مختلف الاحتياجات والأولويات في أوساط النساء والرجال؛

④ بيان مسار واضح لتحقيق فوائد متعددة تؤدي إلى مساهمة مكاسب رأس المال الطبيعي في تحسين سبل العيش بشكل أكثر استدامة؛

④ تقدير مزاي اقتصادية تفيد الرجال والنساء من حيث تحسين سبل العيش (مثال: إيجاد وظائف خضراء، وتعزيز إتاحة المسارات الائتمانية المتسمة بالشمول)؛

④ التوسع في قرارات استخدام الأراضي المستندة إلى نهج تقييمي¹⁰⁷ يراعي أموراً من بينها:

- إمكانات الأراضي وحالتها وقدرتها على الصمود؛
- العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وتأثيراتها؛ شاملة مراعاة المجموعات المتأثرة والجوانب الجنسانية؛¹⁰⁸
- مشاركة أصحاب المصلحة المعنيين الذين يمثلون استخدامات الأراضي ونظم حوكمة الأراضي في منطقة/مسطح التدخل؛
- الاستدامة في الأمدين القصير والبعيد.

④ تحديد المسارات الأرضية الممكنة للارتقاء بسبل العيش/ أو نظم الأغذية المستدامة، و/ أو سلاسل القيمة الشاملة والمستدامة لمصلحة الأجيال الحالية والمستقبلية.

¹⁰⁴ تبعاً للإرشادات المقدمة في الإطار العلمي المفاهيمي للتحديد، فإن الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحياة الأراضي ومصائد الأسماك والغابات، وأوجه الحماية ذات الصلة، هي عناصر أساسية في كيفية مباشرة التحديد وفق معدل أقل من المخاطر المرتبطة بالعواقب المفاجئة المرتبطة بانعدام ضمان حياة الأراضي، وتخصيص الأراضي، والصراع عليها.

¹⁰⁵ يمكن تحقيق التحديد أيضاً على صعيد المسطحات الطبيعية، أو على الصعيد الوطني/دون الوطني: صافي الفاقد المنتج في منطقة المشروع كقيل بتحقيق التوازن مع صافي الخسارة في جوانب أخرى من البلد وتعزيز التحديد فيه.

¹⁰⁶ تعريف نوع الأرض: "فئة من الأراضي تتحدد بمعايير إمكانات الأرض، وتتميز بمجموعة من خصائص التربة والتضاريس الجغرافية والطبوغرافية والهيدرولوجية والبيولوجية وبخصائص المناخ التي تدعم البنية الزراعية الحالية أو التاريخية وتركيبه الأنواع في تلك الأرض. مستخدم في تحقيق التوازن وفق مفهوم "المثل بالمثل". (أور وآخرون 2017: 15)

¹⁰⁷ التحليل الجنساني من ركائز تصميم المنظور الجنساني، لكنه غالباً ما يشكل حلقة ضعيفة في عملية التخطيط الشاملة للبرامج. وينطوي ذلك التحليل على جهود لفهم ما إذا كانت هناك قضايا تؤثر في المرأة والرجل تأثيراً متفاوتاً وغير منصف، وكيفية تلك التأثيرات وأسبابها، في سياق يعينه أو في قطاع تنمية معين؛ فضلاً عن استجلاء الخيارات المتاحة للتصدي لذلك. كما يشمل التشخيص على البيئة الحالية للسياسات، والمناخ السياسي، والهياكل التنظيمية والثقافات السائدة في منطقة التنفيذ/البرنامج، ومدى توافر الموارد؛ فضلاً عن اعتماد التشخيص على الدروس المستفادة من التجارب جيدة التقييم من البرامج السابقة. وتشمل الموارد المطلوبة مسبقاً لتنفيذ التحليل الجنساني: الفعّال: الخبرات الفنية المتخصصة في القضايا الجنسانية، والخبرات التقنية القطاعية إزاء تنفيذ البحوث أو استخدامها؛ ومن ذلك مواعيد تحليل البيانات، والوصول إلى الموارد المالية المناسبة والمرعة لإجراء بحوث جديدة. كذلك يعتمد التحليل الجنساني على إتاحة البيانات الوطنية التي من بينها الإحصاءات الجنسانية، وبحوث العمليات (أي: النتائج المستقاة من المشاريع التجريبية الاختبارية، ومن رصد البرامج وتقييمها)، بالإضافة إلى البيانات النوعية المتولدة من بحوث السياسات والبحوث الأكاديمية وتقييمات المشاركة. لاستعراض موارد أخرى: هيئة الأمر المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (2014): مذكرة إرشادية بشأن تصميم مراعاة المنظور الجنساني في العمل البرامجي التنموي، ص. 15 وما بعده.

issues http://www.unwomen.org/en/digital-library/publications/2015/02/gender-mainstreaming-issues

¹⁰⁸ انظر مؤشر أهداف التنمية المستدامة رقم 5.1 (أ) وخطة العمل الخاصة بالمساواة بين الجنسين، استناداً إلى المقرر 30/أ، 13، الاتفاقية 2017: 3 - 9. متاح على:

https://www.uncccd.int/sites/default/files/documents/2018-01/GAP%20ENG%20%20low%20res_0.pdf

ج الخصائص المؤدية إلى تعزيز الحوكمة المتسمة بالمسؤولية والشمول

- ④ حماية حقوق الأراضي الخاصة بمستخدمي الأراضي المحلية، بما في ذلك حق الوصول الفردي والجماعي إلى الأرض وحياتها وحقوق الموارد فيها، فضلاً عن حقوق الميراث والحقوق العرفية؛¹⁰⁹
- ④ التحقق من وجود موافقة مسبقة حرة ومستنيرة لدى¹¹⁰ الشعب الأصلي ومن المجتمعات المحلية بشأن أية أنشطة مؤثرة في حقوقهم في الأراضي والمناطق والموارد؛
- ④ تحديد الآليات المناسبة لضمان مشاركة أهم أصحاب المصلحة وفق منظور جنساني في تصميم المشروع وتنفيذه؛
- ④ التحقق من قوة جهود المساواة بين الجنسين والشمول والمساءلة والشفافية في قرارات استخدامات الأراضي وفي تخطيطها؛
- ④ اجتناب الإخراج القسري/إعادة التوطين غير الطوعي بسبب التدخل؛
- ④ تقوية أو تطوير ترتيبات مؤسسية من خلال التعاون مع مجموعة من الفاعلين على مستويات إدارية عديدة؛
- ④ تعزيز أو تطوير آلية الانتصاف من المظالم.

د الخصائص المؤدية إلى تعزيز التوسع الكمي والكيفي في الجهود المثمرة

- ④ الاستفادة من المعارف العالمية والمحلية والمستفاعة من الشعوب الأصلية، بالإضافة إلى أفضل الممارسات ذات الصلة، شاملة الإدارة المستدامة للأراضي التي تساهم في التكيف مع تأثيرات تغير المناخ في الأرض والتخفيف من تلك التأثيرات؛¹¹¹
- ④ تطبيق تقنيات وأدوات وأساليب مبتكرة متكيفة محلياً بحيث تراعي السياق السائد وخصوصيات المجموعات المستهدفة، ومن بينها على سبيل المثال المعارف المحلية ومعارف الشعوب الأصلية والممارسات التقليدية؛
- ④ رصد المستفاد من التدخلات ونشره، وتحديد سبل التعامل مع الفجوات المعرفية من خلال الاطلاع على كل أشكال المعرفة، وإجراء البحوث حيثما لزم؛
- ④ التحقق من ضخ استثمارات كافية في الأنشطة الموجهة إلى التوسع الكمي والكيفي في أفضل الممارسات.

ه الخصائص المعززة لجوانب المسؤولية والقدرات الوطنية ودون الوطنية

- ④ تحديد آليات تطوير القدرات وتنفيذها، مثل الوعي العام، وحملات التثقيف وبناء القدرات المتماهية مع الإجراءات المحلية المستمرة، مع تصميمها على نحو يلبى الاحتياجات المحددة والسلوكيات الاجتماعية لدى النساء والرجال، فضلاً عن مراعاة الاستراتيجيات والبرامج الوطنية؛
- ④ تحديد وسائل التمويل العامة والخاصة المحلية وتفعيلها، بما في ذلك ترتيبات التمويل المشتركة التي تضمن تحقيق فوائد عديدة ومناسبة للتكاليف؛
- ④ تحديد الاستراتيجيات الكفيلة بإحداث التأثير الإيجابي للتدخلات، وتفعيلها بحيث تتجاوز أمد المشروع.

و الخصائص المؤدية إلى تعزيز التمويل المبتكر (لا سيما من القطاع الخاص)

- ④ إدراج/إعداد مكوّن استثماري يعزز الحشد من القطاع الخاص؛
- ④ رعاية الأنشطة التي تحفّز توليد الدخل وإنشاء الوظائف للمجتمعات الواقعة في مناطق تدخلات المشروع؛
- ④ تحديد آليات التمويل المبتكرة والمستدامة وتعزيزها بما يخلق حوافز للإشراف على الأراضي و/أو يجعلها مجزية بطريقة مباشرة؛
- ④ نشر التمويل المبتكر (مثال: التمويل المختلط، السندات الخضراء) من مصادر تمويلية مختلفة ومتنوعة (تمويل مكافحة تغيير المناخ، والتمويل التنموي، التمويل المحلي - صناديق الغابات الوطنية، البرنامج الضريبي الخاص، إلخ).

¹⁰⁹ طالع التوصيات المقدمة من المجتمع المدني إلى الأعضاء القطريين في الاتفاقية بشأن حقوق الأراضي. (المقرر 5/ م 13، الاتفاقية 2017)

¹¹⁰ انساقاً مع الاتفاقيات الأممية ذات الصلة، شاملة إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية (خصوصاً المادة 19 والمادة 32) https://www.un.org/esa/socdev/unpfii/documents/DRIPS_en.pdf؛ الاتفاقية 169 الصادرة عن منظمة العمل الدولية واسمها الجزء الثاني منها، انظر http://www.eods.eu/library/ILO_Indigenous%20and%20Tribal%20Peoples%20Convention_1989_EN.pdf؛ يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات في: مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (2013): الموافقة الحرة عن سابق علم وحسن اطلاع للشعوب الأصلية، <https://www.ohchr.org/Documents/Issues/peoples/freepriorandinformedsent.pdf>

¹¹¹ انظر سانز وآخرون. (2017). متاح على: <https://www2.unccd.int/publications/sustainable-land-management-contribution-successful-land-based-climate-change>

الملحق 4 مبادئ الإطار العلمي المفاهيمي لتحديد أثر تدهور الأراضي

أ المبادئ المؤسسة لرؤية تحديد أثر تدهور الأراضي

تقدم هذه المبادئ إرشاداً لتنفيذ جهود التحديد من أجل تحقيق مخرجات إيجابية واجتناب المخرجات العكسية. وللحكومات أيضاً أن ترسي مبادئ وطنية محددة تتمم بها أهداف هذه المبادئ العامة.

- 1 صون رأس المال الطبيعي الأرضي أو تعزيزه: يتحقق التحديد عندما يكون رأس المال الطبيعي الأرضي - من حيث الكم والجودة (البنك الدولي، 2012) - مستقرًا أو متزايداً على الرغم من تأثيرات التغير البيئي العالمي.
- 2 حماية حقوق الإنسان وتعزيز رفاه البشر: ينبغي ألا تمس الإجراءات المتخذة لتحقيق هدف التحديد بحقوق مستخدمي الأراضي (لا سيما صغار المزارعين والشعوب الأصلية) في تحقيق الفائدة الاقتصادية ودعم المعايير من أنشطتهم في الأراضي، وينبغي أيضاً ألا تقلل من أسباب المعيشة والقيمة الثقافية للأرض.
- 3 احترام السيادة الوطنية: تقرر الحكومات أهدافها الوطنية متوجهة بالمستوى العالمي من الطموح، مع مراعاة الظروف الوطنية لديها. كما تقرر الحكومات مستوى التطلع وكيفية إدراج أهداف التحديد في العمليات والسياسات والاستراتيجيات الخاصة بالتخطيط الوطني.

ب المبادئ المتعلقة بالإطار المرجعي

- 1 هدف التحديد يماثل (أي: يتطابق مع) خط الأساس: يصبح خط الأساس (رأس المال الطبيعي الأرضي حسب قياسه وفق مجموعة من مؤشرات التحديد المتفق عليها عالمياً وقت تنفيذ الإطار المفاهيمي للتحديد) هو الهدف المطلوب تحقيقه حرصاً على تحقيق التحديد.
- 2 التحديد هو الغاية الدنيا في المعتاد: إذ يمكن للبلدان أن تختار هدفاً أكثر طموحاً؛ بمعنى تحسين رأس المال الطبيعي الأرضي بما يتجاوز خط الأساس من أجل زيادة مقدار الأراضي الصحية والمنتجة. وللبلدان أن تضع هدف التحديد لديها (وأن تسوّغه) في ظروف نادرة بحيث يقرر باحتمالات زيادة الخسائر على المكاسب، وذلك إذا تبتأت بأن تحقيق التوازن في جزء من تدهور الأراضي المستقبلي المرتبط بقرارات/حقائق من الماضي قد بات متعذراً.

ج المبادئ المتعلقة بآلية التحديد

- 1 تطبيق مبدأ متكامل للتخطيط لاستخدامات الأراضي بما يدمج آلية التحديد في التخطيط لاستخدام الأراضي: ينبغي أن تستند آلية التحديد إلى إطار إرشادي معني بتصنيف قرارات استخدامات الأراضي ومراعاتها هي والتأثيرات المترتبة عليها وعلى إدارة الأراضي قياساً على الهدف المتمثل في درء "الخسارة الصافية".
- 2 تحقيق التوازن بين الخسائر المتوقعة في رأس المال الطبيعي القائم على الأراضي والمكاسب المتوخاة ضمن الإطار الزمني نفسه، وذلك لتحقيق التحديد: علماً بأن تحقيق التحديد قد ينطوي على تحقيق التوازن بين الخسائر في رأس المال الطبيعي الأرضي والمكاسب المخطط لها بمكان آخر في نوع الأرض نفسه.
- 3 إدارة تحقيق التوازن على مستوى مطابق للتخطيط لاستخدامات الأراضي: ينبغي إدارة تحقيق التوازن ضمن الحدود الوطنية أو دون الوطنية على مستوى النطاقات البيوفيزيائية أو الإدارات التي تُتخذ قرارات استخدامات الأراضي على مستواها، وذلك تيسيراً للتنفيذ الفعال.
- 4 تحقيق التوازن وفق معايير "المثل بالمثل": ينبغي أن يستند تحقيق التوازن بين المكاسب والخسائر إلى معايير "المثل بالمثل" قدر المستطاع، فذلك لا يحدث عموماً بين أنواع مختلفة من أنواع الأراضي المصنفة حسب نظمها الإيكولوجية، إلا حيثما يوجد مكسب صافي في رأس المال الطبيعي الأرضي جراء تلك الموازنة التبادلية. وينبغي إقرار قواعد استشرافية واضحة لتحديد أنواع "المكاسب الصافية" التي تتيح تجاوز حدود أنواع الأراضي، وذلك حرصاً على عدم إحداث تحول غير مقصود في تركيبة النظام الإيكولوجي الشاملة في البلد، ودرءاً لخطر تعريض النظم الإيكولوجية للخطر.
- 5 يتعدّد تحقيق التوازن في أي نوع من الأرض في ما بين المناطق المحمية والأرض المدارة لأغراض إنتاجية.
- 6 التحقق من مباشرة كل أصحاب المصلحة - من القطاعين العام والخاص - جهود التحديد بمسؤولية من خلال العمل التشاركي مع المستويات المعنية من الحكومة وأصحاب الأراضي المحليين، مع الامتناع عن إلحاق الضرر، والحرص على شفافية عمليات التخطيط والتزام التعاون فيها، وتوفير أماكن ميدانية لتسجيل حقوق حياة الأراضي الفردية منها والجماعية، وصون ملكية أصحاب الأراضي الشرعيين من أي انتزاع، واجتناب الضرر البيئي، وغير ذلك من التهديدات وأشكال الافتئات.

د المبادئ المتعلقة بتحقيق التحديد

- 1 التوازن بين الاستدامة البيئية والاجتماعية والبيئية: يسعى التحديد إلى الحفاظ على جودة كل الخدمات التي تتيحها النظم البيئية أو إلى تعزيزها، مع تحسين المراجعات بين المخرجات البيئية والاقتصادية والاجتماعية. أي أن تنفيذ التحديد يساهم في التنمية المستدامة من خلال إدماج التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستدامة البيئية في الحدود البيوفيزيائية لرأس المال الطبيعي، مع السعي إلى إدارة الأراضي صوناً لخدمات النظم البيئية إلى جانب درء أعباء التحول نحو مناطق أخرى أو أجيال مستقبلية.

- 2 الاستناد في قرارات استخدامات الأراضي إلى تقييمات متعددة المتغيرات: ينبغي أن تهتدي قرارات استخدامات الأراضي بالتقييمات المناسبة (إمكانات الأرض، وحالتها، ومرونتها، والعوامل الاجتماعية الثقافية والبيئية؛ شاملة مراعاة النوع الجنساني)، مع التحقق من فعاليتها على الصعيد المحلي قبل الشروع في التدخلات حرصاً على اتخاذ قرارات مستندة إلى براهين وعلى تقليل المخاطر المحتملة من تخصيص الأراضي.
- 3 التحقق من تماهي إدارة الأراضي مع قدرة الأرض على الحد قدر المستطاع من خطر تدهور الأراضي، مع المساهمة في استجلاء الممارسات المناسبة لاستخدام الأراضي وإيلاء الأولوية لها.
- 4 تعزيز عمليات التخطيط القائمة: ينبغي أن يتوافق تخطيط التحديد وتنفيذه مع عمليات التخطيط الحالية، بل وإدماجها في تلك العمليات؛ بما فيها خطط التكيف الوطنية وفق اتفاقية مكافحة التصحر، والاتفاقية الإطارية الأممية لتغير المناخ، وخطط التكيف الوطنية، والمساهمات المحددة المقررة وطنياً؛ مع تعميم كل ذلك في خطط التنمية الوطنية وغيرها من عمليات السياسات. وستعزز تلك الجهود من تحقيق التحديد، وستقلل الأعباء، وتخفض قدر الإمكان من تكرار الجهود. ويؤكد ذلك التوسع في مراجعة عمليات التخطيط القائمة، بُغْيَة تيسير التنقيح والأخذ بالنهج المبتكرة طبقاً لما يناسب.
5. تطبيق هرمية الاستجابة: عند إجراء التدخلات والتخطيط للتحديد، ينبغي تطبيق الاستجابة الهرمية المتمثلة في مراحل تجنب < تقليل < عكس مسار تدهور الأراضي (الشكل 6)، على أن يكون لمرحلي الاجتناب والتقليل الأولوية على عكس مسار التدهور السابق حتى يمكن تحديد المزيح الأمثل من الإجراءات وتنفيذه بُغْيَة تحقيق انعدام الخسارة الصافية في عموم المسطحات الطبيعية.
- 6 التقدير الكمي لتدهور الأراضي المتوقع: يلزم تقدير التدهور المتوقع في الأراضي جراء التغيرات المتوقعة في استخدامات الأراضي (مثال: التوسع الحضري المتوقع) أو جراء الاستمرار المتوقع للإدارة غير المستدامة للأراضي؛ فذلك التقدير كفيل بتحديد مسارات لتقليل تلك الخسائر المتوقعة أو لتحقيق التوازن بينها وبين التدخلات الإيجابية في أماكن أخرى.
- 7 تطبيق عملية تشاركية: ينطوي التخطيط للتحديد وتنفيذه على عمليات تشاركية جيدة التصميم بحيث تضم أصحاب المصلحة، وخصوصاً مستخدمي الأراضي، في مراحل تصميم التدخلات وتنفيذها ورصدها بُغْيَة تحقيق التحديد. وينبغي أن تراعي العمليات ما يتوفر من معارف محلية وتقليدية وعملية، مع تطبيق آلية من قبيل المنصات المتعددة الأطراف من أصحاب المصلحة حرصاً على إدراج تلك المدخلات في عملية صنع القرار. ينبغي أن تكون العملية مُراعِيَة للمنظور الجنساني، وللاختلافات في إتاحة الصلاحيات والمعلومات.

ه المبادئ المتعلقة بالحوكمة الرشيدة

- 1 الفاعلية: تحديد أهداف وغايات واضحة للتحديد على كل مستويات الحكومة بُغْيَة التركيز في جهود وضع السياسات وتنفيذها على تحقيق تلك الأهداف وإدراك الغايات المتفق عليها؛
- 2 الكفاءة: تعظيم فوائد تجنب تدهور الأراضي وتقليله وعكس مساره نظير أدنى تكلفة على المجتمع؛
- 3 الثقة والإدارة: بناء الثقة العامة والتحقق من الشمول عبر الشرعية التعاونية، بما يحقق أمن سبل العيش والإنصاف للمجتمع على اتساعه؛
- 4 الاستدامة والاستجابة المحلية: الموازنة بين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للأجيال الحالية والمستقبلية، والتحقق من التفاعل بين المؤسسات/المنصات المتعددة الأطراف من أصحاب المصلحة على مختلف الأصعدة؛
- 5 المشروعية والإنصاف: نيل الدعم المجتمعي عبر عمليات تعاونية، والتعاون بإنصاف وحياد مع الأفراد والفئات، مع إتاحة الخدمات بدون تمييز؛
- 6 الشفافية والمساءلة وقابلية التنبؤ: السعي الجاد إلى التزام الحوكمة الصريحة التي تأخذ بالإشراف السديد، وتستجيب للملاحظات التعقيبية، وتبلغ القرارات للمعنيين وفق القواعد واللوائح المنظمة؛
- 7 النزاهة: الحرص على الفصل الواضح بين المصالح الخاصة وقرارات الحوكمة.

و المبادئ المتعلقة بالرصد

- 1 استغلال المؤشرات الثلاثة المتعلقة بالأرض وما يتصل بها من مقاييس: الغطاء الأرضي (مقيماً حسب التغير فيه)، وإنتاجية الأرض (مقيماً حسب المرجعيات الوطنية) ومخزونات الكربون (مقيماً حسب قيم الكربون العضوي في التربة)، وذلك على سبيل الحد الأدنى من المؤشرات/المقاييس المتفق عليها عالمياً إثر إقرارها في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر بوصفها أسانيد إعداد التقارير ووسيلة لفهم حالة التدهور (الاتفاقية، 2013 ب).
- 2 الاستناد في الرصد وإعداد التقارير بالأساس إلى مصادر البيانات الوطنية، شاملة البيانات المجمعة على الصعيد دون الوطني؛
- 3 الاستفادة من المؤشرات الإضافية على الصعيدين الوطني ودون الوطني، سواء أكانت على هيئة بيانات معلومات كيفية أم كمية، للمساعدة في تفسير المعطيات وسد الثغرات في خدمات النظم الإيكولوجية التي لا تغطيها مجموعة المؤشرات العالمية الدنيا تغطية تامة.
- 4 يلزم إتاحة طرق الرصد لكل البلدان؛ فالرصد لا يتطلب تقنية معقدة أو استثماراً ضخماً، بل يمكن تنفيذه بمستويات مختلفة من الكثافة وبمشاركة فئات مختلفة من أصحاب المصلحة. وتتوفر أساليب رصد مختلفة كثيرة، وينبغي لكل بلد أن يختار الأسلوب (الأساليب) الأنسب لأولوياته ولموارده المتاحة، وتطبيقها بصفة متسقة بمرور الوقت.
- 5 يشكّل استهداف التجانس في طرق الرصد بكل البلدان أهمية، إذ ينطوي على إمكانية التقييس حيثما كان ذلك مناسباً ومجدياً؛ إلى جانب استيعاب أوجه التباين في الأسباب والنتائج في ما بين الدول من حيث تدهور الأراضي وقدرتها على قياس التغير ورصده. 57

- 6 الاستناد في إدماج النتائج المبنية من المؤشرات العالمية الثلاثة إلى نهج "سلبية المؤشر عنوان لسلبية كل المؤشرات"، بمعنى أن ثبوت تغيير سلبي كبير وفق أي من المؤشرات/المقاييس الثلاثة يُعد خسارة (وفي المقابل، إذا أثبت مؤشر/مقياس واحد على الأقل تغييراً إيجابياً كبيراً ولم يثبت أي منها تغييراً سلبياً كبيراً فيُعد ذلك مكسباً).
- 7 تطبيق أساليب التحقق الميدانية والمعارف المحلية المستقاة من المنصات المحلية المتعددة الأطراف من أصحاب المصلحة بُعْية ترجمة بيانات الرصد وفق السياق المحلي والأهداف المحلية، وذلك وفق الإرشادات المتفق عليها.
- 8 الانتباه إلى أن الحد الأدنى من المؤشرات المقبولة عالمياً ستؤدي، تحت ظروف معينة، إلى "إيجابيات كاذبة" (مثال: زحف الجنبات قد يؤدي إلى مستوى أعلى من صافي الإنتاجية الأولية والكربون العضوي للتربة)، ولا بد لنظام الرصد من أن يوفر الفرصة لتقديم إيجابيات كاذبة، مسنودة ببيانات وطنية ومعلومات سياقية.
- ينبغي أن يشمل الرصد على الصعيد الوطني مؤشرات العملية لتكميل مؤشرات المخرجات.
- 9 اعتبار الرصد وسيلة للتعلم. يتيح الرصد ما يلي: فرصاً لبناء القدرات، والأساس اللازم لاختبار الفرضيات المستند إليها في قرارات تحقيق التوازن والتدخلات المنفذة، ومفهوم التحديد، وهذا الإطار المفاهيمي؛ والمعارف اللازمة لتبصير الإدارة التكميلية.

الملحق 5 نماذج مذكرات مفاهيمية مشروحة للصاديق المستهدفة

في ما يلي بيان خصائص المشاريع والبرامج التحويلية المعنوية بتحديد أثر تدهور الأراضي، وهي مبنية في أقسام مختلفة من نموذج المذكرة المفاهيمية الخاصة بكل جهة مانحة حسب موضوع أو منطقة البرنامج المقرر تنفيذه. وقد روعي استخدام لون مختلف لكل نوع من الخصائص الست تيسيراً للرجوع إليها:

- الخصائص الأساسية في التحديد
- الخصائص المؤدية إلى فوائد متعددة
- الخصائص المؤدية إلى تعزيز الحوكمة المتسمة بالمسؤولية والشمول
- الخصائص المؤدية إلى تعزيز التوسع الكمي والكيفي في الجهود المثمرة
- الخصائص المعززة لجوانب المسؤولية والقدرات الوطنية ودون الوطنية
- الخصائص المؤدية إلى تعزيز التمويل المبتكر (لا سيما من القطاع الخاص)

المذكرة المفاهيمية

عنوان المشاريع/البرامج:

البلد (البلدان):

السلطة (السلطات)
الوطنية المحددة:

الجهة (الجهات) المعتمدة:

تاريخ التقديم الأول/
رقم الإصدار:

[يوم-شهر-سنة] [الإصدار 0]

تاريخ التقديم الحالي/
رقم الإصدار

[يوم-شهر-سنة] [الإصدار 0]



GREEN
CLIMATE
FUND

ملاحظات

- ينبغي ألا يزيد الحد الأقصى لعدد الصفحات عن 12 صفحة، غير شاملة الملاحق. تُستبعد المقترحات التي تتجاوز الحد الأقصى من التقييم خلال الإطار الزمني المعياري الاسترشادي للإرسال البالغ 30 يوماً.
- استناداً إلى سياسة الإفصاح عن المعلومات، يمكن الإفصاح عن المذكرة المفاهيمية والوثائق الإضافية المقدمة إلى الأمانة العامة ما لم تصنفها الجهة (الجهات) المعتمدة (أو السلطات الوطنية المحددة) على أنها سرّية.
- تُخطر الأمانة العامة السلطات الوطنية المحددة بالمذكرة المفاهيمية فور التسلم.
- للسلطة الوطنية المحددة أيضاً أن تقدم المذكرة المفاهيمية مباشرة مع - أو بدون - تحديد جهة معتمدة بعينها في هذه المرحلة. وعندئذٍ يمكن للسلطة ترك القسم المتعلق بالجهة المعتمدة فارغاً. تتولى الأمانة العامة إخطار الجهة (الجهات) المعتمدة التي حددتها السلطة الوطنية المحددة، إذا وُجدت..
- تُدعى الجهات المعتمدة/أو السلطات الوطنية المحددة إلى تقديم مذكرة مفاهيمية قبل التقدم بطلب لنيل الدعم في الإعداد للمشروع من مرفق إعداد المشاريع.
- يمكن مطالعة مزيد من المعلومات عن إعداد المذكرات المفاهيمية للصندوق الأخضر للمناخ، وهي متاحة على الموقع الإلكتروني للصندوق في تبويب تمويل المشاريع.

أ موجز المشاريع/البرامج (بحد أقصى صفحة واحدة)			
أ 1 مشروع أم برنامج	مشروع برنامج	أ 2 قطاع عام أم خاص	قطاع عام قطاع خاص
أ 3 هل قُدمت المذكرة المفاهيمية استجابةً لطلب تقديم عروض؟	نعم ☐ لا ☐ إذا كانت الإجابة نعم، يرجى تحديد طلب تقديم العروض:	أ 4 السرية ¹¹²	سري غير سري
أ 5 بيان مجالات النتائج للمشروع/البرنامج	التخفيف: تقليل الانبعاثات من: ☐ إتاحة الطاقة وتوليد الطاقة الكهربائية؛ ☐ النقل المنخفض الانبعاثات؛ ☐ المباني والمدن والصناعات والأجهزة؛ ☐ الحراجة واستخدام الأراضي. التكيف: زيادة المرونة لدى: ☐ الفئات والسكان الأكثر تأثراً؛ ☐ الصحة والرفاه، والأمن الغذائي والمائي؛ ☐ البنية التحتية والبيئة المشيدة؛ ☐ النظام الإيكولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية.		
أ 6 تأثير التخفيف المقدر (طن/مكافئ ثاني أكسيد الكربون طوال دورة الحياة)		أ 7 تأثير التكيف المقدر (عدد المستفيدين المباشرين و% من السكان)	
أ 8 إجمالي التكلفة الاسترشادية للمشروع (الصندوق الأخضر للمناخ + التمويل المختلط)	المبلغ: دولار أمريكي	أ 9 التمويل الاسترشادي المطلوب من الصندوق الأخضر للمناخ	المبلغ: دولار أمريكي
أ 10 ضع علامة على نوع الأداة المالية المطلوبة لتمويل الصندوق الأخضر للمناخ	☐ منحة ☐ منحة مستردة ☐ ضمانات ☐ أسهم ☐ قرض تابع ☐ قرض أساسي ☐ أخرى: يرجى التحديد		
أ 11 المدة المقدرة للمشروع/البرنامج:	أ مدة الصرف: ب مدة السداد، إذا انطبق:	أ 12 العمر المقدر للمشروع/البرنامج	يقصد بذلك إجمالي مدة تفعيل الاستثمار.
أ 13 هل التمويل مطلوب من مرفق إعداد المشاريع؟ ¹¹³	نعم ☐ لا ☐ دعم آخر متلقًى ☐ إذا وُجد، فمن من:	أ 14 فئة ESS ¹¹⁴	☐ أ أو 1-1 ☐ ب أو 2-1 ☐ ج أو 3-1
أ 15 هل المذكرة المفاهيمية متسقة مع معيار الاعتماد لديك؟	نعم ☐ لا ☐	أ 16 هل أُطلعت السلطة الوطنية المحددة على المذكرة المفاهيمية؟	نعم ☐ لا ☐

¹¹² المذكرات المفاهيمية (أو أقسامها) غير المصدرة بعبارة تفيد بسريتها يجوز نشرها وفقاً لسياسة الإفصاح عن المعلومات (المقرر ب 12/35) واستناداً إلى استعراض عملية اعتماد المقترحات الأولية. (المقرر ب 17/18)

¹¹³ انظر هنا للوصول إلى النموذج والتوجيهات الخاصة بطلب دعم الإعداد للمشروع.

¹¹⁴ يرجى الرجوع إلى أوجه الحماية البيئية والاجتماعية المقررة لدى الصندوق. (المقرر ب 07/02)

أ موجز المشاريع/البرامج (بحد أقصى صفحة واحدة)		
أ 17 توقيع اتفاقية الاعتماد الرئيسية (AMA) (حال تقديمها بيد الجهة المعتمدة)	أ 18 هل المذكرة المفاهيمية مدرجة في برنامج عمل الجهة؟ نعم ☐ لا ☐	نعم ☐ لا ☐ إذا كانت الإجابة لا، فينبغي تحديد حالة مفاوضات اتفاقية الاعتماد الرئيسية (AMA) والتاريخ المتوقع للتوقيع: _____
أ 19 الأساس المنطقي للمشاريع/البرامج، وأهدافها ونهج البرنامج/المشروع (بحد أقصى 100 كلمة)		موجز لبيان المشكلة والأساس المنطقي المناخي، والهدف ونهج التنفيذ المختار، شاملاً بيان الجهة (الجهات) المسؤولة عن التنفيذ وغيرها من شركاء التنفيذ.

ب معلومات المشاريع/البرامج (بحد أقصى 8 صفحات)

ب 1 السياق وخط الأساس (صفحتان بحد أقصى)

صف الهشاشات والتأثيرات المناخية، وحالة انبعاثات غازات الدفيئة، واحتياجات التخفيف والتكيف التي يُراد التعامل معها بالتدخل المرتقب.

يرجى بيان كيفية توافق المشروع مع الأولويات القطرية الوطنية والمسؤولية التامة عن مفهومه. هل تساهم المشاريع/البرامج على نحو مباشر في المساهمات المقررة المحددة وطنياً/ المساهمات المحددة غير المالية أو في استراتيجيات العمل المناخي الوطنية أو غيرها من الخطط، مثل إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً أو خطط التكيف الوطنية أو ما يكافئها؟ إذا كان التوافق قائماً، فيرجى وصف الأولويات المحددة في تلك الوثائق ويهدف المشروع المقترح إلى التعامل معها و/ أو تحسينها.

□ المساهمة في أهداف التحديد الوطنية (دون الوطنية).

صف الأسباب الجذرية والعوائق الرئيسية (الاجتماعية، الجنسانية، المالية، التنظيمية، التقنية، المالية، الإيكولوجية، المؤسسية، إلخ) التي يلزم التعامل معها.

يرجى وصف أهم الخصائص والديناميات في القطاع أو السوق التي سُبَّاشر المشاريع/البرامج في ظلها، وذلك حيثما كان مناسباً، لا سيما بالنسبة إلى مشاريع/برامج القطاع الخاص.

ب 2 وصف المشاريع/البرامج (بحد أقصى 3 صفحات)

صف المجموعة المتوقعة من المكونات/المخرجات والمكونات الفرعية/ الأنشطة للتعامل مع العوائق المذكورة أعلاه التي ستؤدي إلى المخرجات المتوقعة.

□ استعن بأحد نُهج المسطحات الطبيعية باختيار منطقة تتسع لعدّة وحدات من الأراضي ذات الأنواع المختلفة (مثال: ضمن مستجمع مائي)، وقطاعات ودوائر اختصاص/حدود إدارية تشمل أنماطاً مختلفة من حوكمة حياة الأراضي (أرض مشاع، وأرض ذات ملكية خاصة، وأرض عامة)؛

□ ينبغي تطبيق عناصر التحديد - الإطار العلمي المفاهيمي الأساسية:

✓ تعزيز التحديد (تحقيق التوازن بما يدرأ الخسارة الصافية) في منطقة المشروع؛

✓ الاستعانة بالاستجابة الهرمية عبر مزيج مكاني من التدخلات بمختلف وحدات الأراضي وفق مبادئ تجنب < تقليل < عكس مسار تدهور الأراضي؛

✓ استعراض التدخلات وفق نوع الأراضي لكل مكوّن من مكوّنات هرمية الاستجابة.

□ اختر موقع المشروع بالنظر إلى أولويات القطر المحددة في خطته الوطنية للتنمية المستدامة و/ أو سياسة/تشريعات التخطيط لاستخدامات الأراضي و/ أو حسب عملية وضع أهداف التحديد؛

□ طبّق طرق إدارة المراجحات البيئية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية أو طرق الحد منها.

يرجى وصف نظرية التغيير مع بيان الأساس المنطقي، وتقديم معلومات عن كيفية مساهمة ذلك في التحول بمسار التنمية نحو اتجاه أقل تسبباً في الانبعاثات و/أو أكثر صموداً أمام التغيرات المناخية؛ وذلك بالاتساق مع أهداف الصندوق وغاياته.

□ طبّق المعارف العلمية والمحلية والخاصة بالشعوب الأصلية، مقتزنة بأفضل الممارسات التي من بينها الإدارة المستدامة للأراضي، بما يساهم في التكيف مع تغيرات المناخ في الأراضي وكيفية التخفيف منها.

ب معلومات المشاريع/البرامج (بعد أقصى 8 صفحات)

صِف كيفية اتساق الأنشطة الواردة في المقترح مع الإطار الوطني التنظيمي والقانوني، إذا كان ينطبق.

- ☐ حماية حقوق مستخدمي الأراضي المحليين في الأراضي، شاملة الوصول الفردي والجماعي إلى الأراضي، وحيازة الأراضي، وحقوق الموارد والميراث والحقوق العرفية؛
- ☐ التحقق من وجود موافقة حرة عن سابق علم وحسن اطلاع لدى الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية بشأن أي أنشطة تؤثر في حقوقهم في الأراضي والمناطق والموارد؛
- ☐ اجتناب الإخراج القسري/إعادة التوطين غير الطوعي بسبب التدخل؛
- ☐ تقوية أو تطوير آلية الانتصاف من المظالم.

صِف مقوّمات أهلية الجهة (الجهات) المعتمدة لمباشرة الأنشطة المخطط لها، وصف ترتيبات التنفيذ لدى الجهة (الجهات) المسؤولة عن التنفيذ وشركاء التنفيذ.

يرجى تقديم لمحة وجيزة عن أهم المخاطر المالية والتشغيلية وأية تدابير تخفيف محددة في هذه المرحلة.

- ☐ **التحقق من وجود تدابير تخفيفية للتعامل مع أي تسرب محتمل (التأثيرات السلبية البعيدة مقارنةً بالتأثيرات الإيجابية غير المباشرة) خارج منطقة المشروع.**

ب 3 نتائج المشروع المتوقعة اتساقاً مع معايير الاستثمار المقررة لدى الصندوق الأخضر للمناخ (بعد أقصى 3 صفحات)

الصندوق الأخضر للمناخ عازم على تقديم مساهمة كبيرة وطموحة في الجهود العالمية لتحقيق الأهداف التي قررها المجتمع الدولي على صعيد مكافحة تغير المناخ، وتعزيز التحول في النموذج الفكري تجاه مسارات تنمية قليلة الانبعاثات وصامدة أمام تغير المناخ؛ وذلك بتقليل انبعاثات غازات الدفيئة أو الحد منها، والتكيف مع تأثيرات تغير المناخ.

قدّم تقديراً للتأثيرات المتوقعة المتوافقة مع معايير الاستثمار لدى الصندوق الأخضر للمناخ:

احتمالات التأثير.

- ☐ إيجاد روابط بعدة أهداف من أهداف التنمية المستدامة من خلال تصميم التدخلات الكفيلة بتوليد فوائد بيئية واقتصادية واجتماعية متعددة، مع تقليل المراجحات وتعظيم أوجه التكامل ومراعاة مختلف الاحتياجات والأولويات لدى النساء والرجال؛
- ☐ بيان مسار واضح لتحقيق فوائد متعددة تؤدي إلى مساهمة مكاسب رأس المال الطبيعي في تحسين سبل العيش بشكل أكثر استدامة؛
- ☐ تحديد المسارات الأرضية لتحسين المعايير، و/أو نظم الأغذية المستدامة و/أو سلاسل القيمة التي تنسم بالشمول والاستدامة للأجيال الحالية والمستقبلية.

تحول فكري (متاح على: https://www.greenclimate.fund/documents/20182/239759/GCF_Concept_Note_User_s_Guide.pdf/64866eea-3437-4007-a0e4-01b60e6e463b)، وأفاق التوسع والتكرار (مثال: مضاعفات حجم التأثير الأولي) على صعيد التخفيف والتكيف، وأفاق مساهمة المعارف والدروس المستفادة في إيجاد بيئة مؤاتية، والمساهمة في الإطار والسياسات التنظيمية، والمساهمة الكلية في مسارات التنمية الصامدة أمام تغير المناخ بما يتفق والاستراتيجيات والخطط القطرية للتكيف مع التغير المناخي).

- ☐ تطبيق تقنيات وأدوات وأساليب مبتكرة متكيفة محلياً بحيث تراعي السياق وخصوصيات الفئات المستخدمة، وتشمل على سبيل المثال المعارف المحلية ومعارف الشعوب الأصلية والممارسات التقليدية؛
- ☐ اغتنام الدروس المستفادة من التدخلات وتعميمها، وتحديد سبل التعامل مع الفجوات المعرفية عبر إتاحة كل أشكال المعارف، وإجراء البحوث أيضاً حيثما لزم الأمر؛
- ☐ التحقق من ضخ استثمارات كافية في الأنشطة الموجهة إلى التوسع الكمي والكيفي في تطبيق أفضل الممارسات.

ب معلومات المشاريع/البرامج (بحد أقصى 8 صفحات)

□ تقديم حوافز اقتصادية تفيد الرجال والنساء لتحسين سبل العيش (مثال: إيجاد وظائف خضراء، وتعزيز إتاحة المسارات الائتمانية المتسمة بالشمول)؛

□ التحقق من الالتزام بمبدأ المساواة بين الجنسين طوال العملية بأسرها؛

□ التحقق من تطبيق طرق للتقييم المستجيب للمنظور الجنساني وللتعليم التكيفي طوال دورة المشروع؛

□ تحديد آليات للتحقق من مشاركة أهم أصحاب المصلحة في تصميم المشروع وتنفيذه وفق منظور جنساني؛

□ التحقق من اتخاذ القرارات القوية والتخطيط المناسب على صعيد المساواة بين الجنسين، والشمول، والمساءلة والشفافية في استخدامات الأراضي وتخطيطها؛

□ تحديد آليات التمويل المبتكرة والمستدامة، وتعزيزها بما يخلق حوافز للإشراف السديد على الأراضي و/أو يجعله مجزياً بطريقة مباشرة.

التمنية المستدامة.

□ التوسع في قرارات استخدام الأراضي المستندة إلى نهج تقييمي مناسب يُراعي أموراً من بينها:

- 1 إمكانات الأراضي وحالتها وقدرتها على الصمود؛
- 2 العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وتأثيراتها، شاملة مراعاة الفئات المعرضة للتأثر ومراعاة المنظور الجنساني؛
- 3 مشاركة أصحاب المصلحة المعنيين الذين يمثلون استخدامات الأراضي ونظم حوكمة الأراضي في منطقة/مسطح التدخل؛
- 4 الاستدامة على المدى القريب والبعيد.

احتياجات المتلقين، والمسؤولية القطرية، والكفاءة والفاعلية.

□ تحديد وتطبيق آليات تطوير القدرات، مثل الوعي العام، وحملات التثقيف وبناء القدرات بما يتماهى مع الإجراءات المحلية المستمرة التي تلبي الاحتياجات المحددة والسلوكيات الاجتماعية لدى النساء والرجال، فضلاً عن الاستراتيجيات والبرامج الوطنية القائمة.

ب 4 المشاركة في ما بين السلطة الوطنية المعتمدة، والجهة المعتمدة و/أو أصحاب المصلحة الآخرين المعنيين في البلد (بحد أقصى نصف صفحة)

يرجى وصف كيفية حدوث التفاعل والتفاعل في ما بين السلطة الوطنية المعتمدة والجهة المعتمدة و/أو أصحاب المصلحة الآخرين المعنيين في البلد، وما الأوجه الأخرى للتفاعل والتشارك المقرر تنفيذها بالتوازي مع تطوير المفهوم إلى مقترح تمويلي.

□ تعزيز أو تطوير ترتيبات مؤسسية عبر التعاون مع مجموعة متنوعة من الفاعلين على مستويات إدارية متعددة.

ج معلومات التمويل/التكاليف الاسترشادية (بحد أقصى 3 صفحات)				
ج 1 التمويل حسب المكونات (بحد أقصى نصف صفحة)				
يرجى تقديم تقدير لإجمالي التكلفة حسب المكون/المُخرَج، مع التفصيل حسب مصدر التمويل.				
☐ التوسع في التمويل المبتكر (مثال: التمويل المختلط، والسندات الخضراء) من مصادر تمويل مختلفة ومتنوعة (التمويل المناخي، التمويل التنموي، التمويل المحلي - صناديق الغابات الوطنية، البرامج الضريبية الخاصة، إلخ)؛				
☐ تحديد وتطبيق وسائل تمويل محلية، عامة وخاصة، بما في ذلك ترتيبات التمويل المشترك التي تكفل تحقيق الفوائد المتعددة المناسبة للتكاليف.				
المكون/المُخرَج	التكلفة الاسترشادية (بالدولار الأمريكي)	تمويل الصندوق الأخضر للمناخ القيمة (بالدولار الأمريكي)	التمويل المشترك القيمة (بالدولار الأمريكي)	اسم المؤسسة
التكلفة الإجمالية الاسترشادية (دولار أمريكي) بالسبة إلى المقترح المقدّم من القطاع الخاص، تقديم لمحة عامة (شكل توضيحي) عن هيكل التمويل المقترح. ☐ إدراج/إعداد مكوّن استثماري يعزز حشد الموارد من القطاع الخاص.				
ج 2 تسويق طلب التمويل من الصندوق الأخضر للمناخ (بحد أقصى صفحة واحدة)				
أوضح سبب اقتضاء المشروع/البرنامج تمويلًا من الصندوق الأخضر للمناخ؛ مثال: بتوضيح سبب عدم التمويل من القطاع العام و/أو الخاص في البلد المعني. صف خيارات التمويل البديلة للأنشطة نفسها المقترحة في المذكرة المفاهيمية، شاملة تحليلًا للعوائق الماثلة أمام المستفيدين المحتملين في إتاحة التمويل، والقيود المرتبطة بمصادر التمويل العامة والخاصة. استعرض الأساس المنطقي ومستوى التساهلية في الأداة (الأدوات) المالية لدى الصندوق الأخضر للمناخ، وكيفية إيصال ذلك إلى المستخدمين النهائيين والمستفيدين. استعرض أسباب اعتبار أنّ ما قدمتم هو الحد الأدنى المطلوب لإنجاح الاستثمار وتحقيق أقصى الفائدة منه بالنظر إلى التكاليف الزائدة أو احتمالات الخطر المرتبطة بالمشروع/البرنامج (يرجى الرجوع إلى المقررات ب 12/17، ب 10/03، وب 09/04 لمزيد من التفصيل). علماً بأنّ تبرير المنح والمنح التعويضية هو مطلب إلزامي. إذا كان المقترح مقدّمًا من القطاع الخاص، فينبغي أن تكون الأحكام التساهلية في حدها الأدنى ومبررة حسب المبادئ التوجيهية المنطبقة على عمليات القطاع الخاص (المقرر ب 07/05).				

ج معلومات التمويل/التكاليف الاسترشادية (بعد أقصى 3 صفحات)
ج 3 استدامة المشروع وقابلية تكراره (استراتيجية الخروج) (صفحة واحدة بعد أقصى) يرجى توضيح كيفية التحقق من استدامة المشاريع/البرامج على المدى البعيد. ☐ تحديد وتطبيق الاستراتيجيات التي تكفل إحداث التأثير الإيجابي للتدخل بعد انقضاء دورة المشروع؛ ☐ تعزيز الأنشطة التي تحفز توليد الدخل وتوفير الوظائف للمجتمعات في مناطق تدخلات المشروع. وكيفية رصد ذلك بعد تنفيذ المشاريع/البرامج بدعم من الصندوق الأخضر للمناخ ومن المصادر الأخرى. ☐ إدراج نظام رصد متفق مع أهداف التحييد الوطنية والغايات المقررة في أهداف التنمية المستدامة، لا سيما الغاية 3-15 ومؤشرها رقم 15-3-1 بشأن التحييد؛ ☐ إنشاء نظام يضم أصحاب المصلحة المعنيين إلى الجهود المنتظمة للرصد والتحقق من تقارير حالة التحييد، علاوة على مخرجات تنفيذ المشاريع؛ مع إيلاء اهتمام خاص إلى المنظور الجنساني. بالنسبة إلى الأدوات غير المرتبطة بمنح، أوضح كيفية سداد رأس المال المستثمر ومدة سداد.
د تقديم الوثائق الداعمة (اختياري)
☐ خريطة توضح موقع المشروع/البرنامج؛ ☐ مخطط توضيحي لنظرية التغيير؛ ☐ النموذج الاقتصادي والمالي مقترناً بالفرضيات الرئيسة وأهم السيناريوهات المحتملة محل التركيز؛ ☐ دراسة الجدوى المسبقة؛ ☐ تقرير التقييم للمشروع السابق؛ ☐ نتائج فحص المخاطر البيئية والاجتماعية.

مربعات التأشير الكاشفة للوعي الذاتي
هل تعلم أن مقترح التمويل الكامل والملاحق يتطلّبون هذه الوثائق؟ ☐ نعم ☐ لا • دراسة جدوى؛ • تقييم التأثيرات البيئية والاجتماعية أو إطار الإدارة البيئية والاجتماعية؛ • مشاورات أصحاب المصلحة على الصعيد الوطني وعلى مستوى المشروع شاملةً المشاورات مع الشعوب الأصلية، إذا كانت ذات صلة؛ • التقييم الجنساني وخطة العمل للمساواة بين الجنسين؛ • خطة العمليات والصيانة، إذا كانت ذات صلة؛ • دليل القروض أو تفعيل المنح حسب الاقتضاء؛ • خطابات الالتزام بالتمويل المشترك. هل تعلم أن مقترح التمويل الصادر عن جهة معتمدة بدون وثيقة اتفاقية الاعتماد الرئيسية (AMA) موقّعة سيخضع للمراجعة لكنه لن يُرسل إلى مجلس الإدارة للنظر فيه؟ ☐ نعم ☐ لا



ADAPTATION FUND

طلب تمويل مشروع/برنامج من صندوق التكيف

ينبغي استيفاء النموذج المرفق وإرساله إلى الأمانة العامة لمجلس إدارة صندوق التكيف عبر البريد الإلكتروني أو الفاكس. يرجى كتابة الردود باستخدام النموذج المقدم. التعليمات المرفقة بالنموذج تقدم توجيهاً بشأن استيفاء النموذج. يرجى الانتباه إلى وجوب إعداد المشاريع/البرامج إعداداً كاملاً (أي: تقييم جدواها بالكامل) لدى تقديم الطلب. ينبغي إرفاق الوثيقة النهائية للمشروع/البرنامج المنبثقة من عملية التقييم بطلب التمويل المائل.

ينبغي إرسال الوثائق المتممة إلى:

The Adaptation Fund Board Secretariat

H Street NW 1818

MSN P4-400

Washington, D.C., 20433

U.S.A

الفاكس: +1 (202) 522-3240/5

البريد الإلكتروني: afbsec@adaptation-fund.org

ملحوظة: ينبغي مراعاة ما يلي على الدوام عند تصميم المشروع:

ضرورة التوسع في التمويل المبتكر للمشروع (مثال: التمويل المختلط، السندات الخضراء، إلخ) من مصادر تمويل مختلفة ومتنوعة (التمويل المناخي، والتمويل التنموي، التمويل المحلي - صناديق الغابات الوطنية، البرامج الضريبية الخاصة، إلخ).



ADAPTATION FUND

مقترح المشروع/البرنامج المقدم إلى صندوق التكيف

الجزء الأول: معلومات المشروع/البرنامج

فئة المشروع/البرنامج:

البلد/البلدان:

اسم المشروع/البرنامج:

نوع جهة التنفيذ:

جهة التنفيذ:

الجهة/الجهات المُنفّذة:

(in U.S dollars equivalent)

قيمة التمويل المطلوبة:

نبذة عن المشروع/البرنامج وسياقه:

قدّم معلومات وجيزة عن المشكلة التي يسعى المشروع/البرنامج المقترح إلى حلها. أوضح السياق الاقتصادي الاجتماعي والتنموي والبيئي لتنفيذ المشروع.

أهداف المشروع/البرنامج:

اذكر الأهداف الرئيسة للمشروع/البرنامج.

مكوّنات المشروع/البرنامج وتمويله:

استوفي الجدول مع بيان العلاقات بين مكوّنات المشروع وأنشطته ومخرجاته الملموسة المتوقعة؛ الميزانيات المقابلة لكل من ذلك. يرجى - عند الاقتضاء - الإشارة إلى التعليمات المرفقة لوضع توصيف مفصل لكل مدة.

☐ تحقق من وجود استثمار كاف في الأنشطة المخصصة للتوسع الكمي والكمي في أفضل الممارسات؛

☐ أدرج مكوّنًا استثماريًا أو حصر له بحيث يعزز حشد موارد القطاع الخاص.

إذا كان المقترح يخص برنامجاً، فالأرجح أن تشير المكونات الفردية إلى مجموعات فرعية محددة من أصحاب المصلحة و/ أو المناطق و/ أو القطاعات التي يمكن إفادتها عبر مجموعة من التدخلات/المشاريع المحددة بكفاءة.

مكوّنات المشروع/البرنامج	المخرجات الملموسة المتوقعة	المخرجات المتوقعة	القيمة (بالدولار الأمريكي)
1			
2			
3			
4			
5			
6	تكلفة تنفيذ المشاريع/البرامج		
7	إجمالي تكلفة المشاريع/البرامج		
8	الرسوم التي تفرضها جهة التنفيذ مقابل إدارة دورة المشاريع/البرامج (إذا كان ينطبق)		
مبلغ التمويل المطلوب			

التقويم الزمني المتوقع:

أوضح تواريخ المراحل الأساسية الآتي ذكرها في المشروع/البرنامج المقترح

المراحل الأساسية	التواريخ المتوقعة
البدء في تنفيذ المشاريع/البرامج	
استعراض منتصف المدة (إذا كان مخططاً له)	
اختتام المشاريع/البرامج	
التقييم النهائي	

الجزء الثاني: مبررات المشروع/البرنامج

أ صف مكوّنات المشروع/البرنامج، مع التركيز بصفة خاصة على أنشطة التكيف الملموسة بالمشروع، وكيفية مساهمة تلك الأنشطة في الصمود أمام تغير المناخ. إذا كان المقترح بخصوص برنامج، فيرجى بيان كيفية مساهمة المزج بين مشاريع منفردة في التعزيز الكلي لمقوّمات الصمود

□ استعن بأحد نهج المسطحات الطبيعية باختيار منطقة تتسع لعدّة وحدات من الأراضي ذات الأنواع المختلفة (مثال: ضمن مستجمع مائي)، وقطاعات ودوائر اختصاص/حدود إدارية تشمل أنماطاً مختلفة من حوكمة حيازة الأراضي (أرض مشاع، وأرض ذات ملكية خاصة، وأرض عامة)؛

□ تطبيق العناصر الأساسية للإطار العلمي المفاهيمي للتحديد:¹¹⁵

✓ تعزيز التحديد (تحقيق التوازن لدرء الخسارة الصافية) في منطقة المشروع؛¹¹⁶

✓ الاستعانة بهرمية الاستجابة عبر مزيج مكاني من التدخلات في مختلف الوحدات الأرضية لتجنب < تقليل > عكس مسار تدهور الأراضي؛

✓ عرض التدخلات حسب نوع الأرض في كل مكوّن من مكوّنات هرمية الاستجابة؛

□ اختيار موقع المشروع بمراعاة الأولويات القطرية المحددة في الخطط الوطنية للتنمية المستدامة و/أو سياسات/تشريعات التخطيط لاستخدامات الأراضي و/أو حسب عملية وضع أهداف التحديد؛

□ طبّق المعارف العلمية والمحلية والخاصة بالشعوب الأصلية، مقترنة بأفضل الممارسات التي من بينها الإدارة المستدامة للأراضي،

بما يساهم في التكيف لتغيرات المناخ في الأراضي وكيفية التخفيف منها؛¹¹⁷

□ تطبيق تقنيات وأدوات وأساليب مبتكرة متكيفة محلياً بحيث تراعي السياق وخصوصيات الفئات المستخدمة، وتشمل على سبيل المثال المعارف المحلية ومعارف الشعوب الأصلية والممارسات التقليدية؛

□ تقديم حوافز اقتصادية تفيد الرجال والنساء لتحسين سبل العيش (مثال: إيجاد وظائف خضراء، وتعزيز إتاحة المسارات الائتمانية المتسمة بالشمول)؛

□ تعزيز الأنشطة التي تحفز توليد الدخل وإنشاء الوظائف للمجتمعات في مناطق تدخلات المشروع؛

□ تحديد آليات التمويل المبتكرة والمستدامة، وتعزيزها بما يخلق حوافز للإشراف السديد على الأراضي و/أو يجعله مجزياً بطريقة مباشرة.

ب صف كيفية تحقيق المشروع/البرنامج فوائد اقتصادية واجتماعية وبيئية، مع الإشارة على وجه الخصوص إلى المجتمعات الأشد تأثراً والفئات المعرضة للخطر داخل المجتمعات المحلية؛ بما في ذلك الاعتبارات الجنسانية.

□ إيجاد روابط بعدّة أهداف من أهداف التنمية المستدامة من خلال تصميم التدخلات الكفيلة بتوليد فوائد بيئية واقتصادية واجتماعية متعددة، مع تقليل المراجعات وتعظيم أوجه التكامل ومراعاة مختلف الاحتياجات والأولويات لدى النساء والرجال؛

□ بيان مسار واضح لتحقيق فوائد متعددة تؤدي إلى مساهمة مكاسب رأس المال الطبيعي في تحسين سبل العيش بشكل أكثر استدامة؛

□ تعزيز قرارات استخدامات الأراضي استناداً إلى نهج تقييمي يُراعي أموراً من بينها:

• إمكانات الأراضي وحالتها وقدرتها على الصمود؛

• العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وتأثيراتها، شاملة مراعاة الفئات المعرضة للتأثر ومراعاة المنظور الجنساني؛

• مشاركة أصحاب المصلحة المعنيين الذين يمثلون استخدامات الأراضي ونظم حوكمة الأراضي في منطقة/مسطح التدخل؛

• الاستدامة على المديين القريب والبعيد.

ص كيف سيتجنب المشروع/البرنامج التأثيرات السلبية أو يخفف منها، ممثلاً في ذلك للسياسة البيئية والاجتماعية التابعة لصندوق التكيف.

□ التحقق من وجود تدابير تخفيفية للتعامل مع أي تسرب محتمل (التأثيرات السلبية البعيدة مقارنةً بالتأثيرات الإيجابية غير المباشرة) خارج منطقة المشروع؛

□ تطبيق طرق إدارة المراجعات البيئية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية أو التخفيف منها.

¹¹⁵ تبعاً بالتوجيهات الواردة في الإطار العلمي المفاهيمي للتحديد، فإن الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصادم الأسماك والغابات، وأوجه الحماية ذات الصلة، هي عناصر أساسية في كيفية مباشرة التحديد وفق معدل أقل من المخاطر المرتبطة بالعواقب المفاجئة المرتبطة بانعدام ضمان حيازة الأراضي، وتخصيص الأراضي، والصراع عليها.

¹¹⁶ يمكن تحقيق التحديد أيضاً على مستوى المسطحات الطبيعية أو على الصعيد الوطني/دون الوطني: إذ يمكن لصافي الفائض المتولد من منطقة المشروع أن يوازن صافي الخسارة في مناطق أخرى من البلد، بما يعزز جهود التحديد فيها.

¹¹⁷ انظر سائر وآخرون: <https://www2.unccd.int/publications/sustainable-land-management-contribution-successful-land-based-climate-change>

ج الإمارات العربية المتحدة صف أو قدّم تحليلاً لفاعليّة التكاليف في المشروع/البرنامج المقترح.

د صف كيفية اتساق المشروع/البرنامج مع الاستراتيجيات الوطنية أو دون الوطنية للتنمية المستدامة؛ بما في ذلك - حيثما كان مناسباً - خطط التنمية واستراتيجيات الحد من الفقر على المستوى الوطني أو دون الوطني، والاتصالات الوطنية أو برامج العمل التكيفي الوطنية، أو غير ذلك من الأدوات ذات الصلة، حيثما وُجدت.

□ **المساهمة في أهداف التحييد دون الوطنية؛**

□ **تحديد وتطبيق آليات تطوير القدرات، مثل الوعي العام وحملات التثقيف وبناء القدرات المتماهية مع الإجراءات المحلية المستمرة، مع تصميمها على نحو يُلبي الاحتياجات المحددة والسلوكيات الاجتماعية لدى النساء والرجال، فضلاً عن مراعاة الاستراتيجيات والبرامج الوطنية.**

هـ صف كيفية تلبية المشروع/البرنامج للمعايير التقنية الوطنية، حيثما ينطبق؛ مثل معايير التقييم البيئي، وقوانين البناء، إلخ؛ وكيفية أمثاله للسياسة البيئية والاجتماعية المتبعة لدى صندوق التكيف.

□ **صون حقوق الأراضي ومستخدمي الأراضي المحليين، بما في ذلك حق الوصول الفردي والجماعي إلى الأراضي، وحقوق حياة الأراضي وحقوق الموارد والميراث والحقوق العرفية؛**

□ **التحقق من وجود موافقة حُرّة عن سابق علم وحُسن اطلاع لدى الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية بشأن أي أنشطة تؤثر في حقوقهم في الأراضي والمناطق والموارد؛**

□ **تقوية أو تطوير آلية الانتصاف من المظالم.**

و صف ما إذا كان هناك مسار مكرر لتمويل المشروع/البرنامج من مصادر تمويل أخرى، إذا وجدت.

ز صف - إذا كان ينطبق - مكوّن إدارة التعلم والمعارف بُعْية الوقوف على الدروس المستفادة ونشرها.

□ **التحقق من تطبيق طرق للتقييم المستجيب للمنظور الجنساني والتعليم التكيفي طوال دورة المشروع؛**

□ **اغتنام الدروس المستفادة من التدخلات وتعميمها، وتحديد سبل التعامل مع الفجوات المعرفية عبر إتاحة كل أشكال المعارف، وإجراء البحوث أيضاً حيثما لزم الأمر.**

ح صف العملية التشاورية المتبعة طوال الإعداد للمشروع، على أن يشمل الوصف قائمة بأصحاب المصلحة المشمولين بالمشاورات، مع الإشارة بصفة خاصة إلى الفئات المعرضة للتأثر، بما في ذلك الاعتبارات الجنسانية، وبما يحقق الامتثال للسياسة البيئية والاجتماعية المتبعة لدى صندوق التكيف.

□ **التحقق من الالتزام بمبدأ المساواة بين الجنسين طوال العملية بأسرها؛**

□ **إنشاء نظام يضم أصحاب المصلحة المعنيين إلى الجهود المنتظمة للرصد والتحقق من تقارير حالة التحييد، علاوة على مخرجات تنفيذ المشاريع؛ مع إيلاء اهتمام خاص إلى المنظور الجنساني؛**

□ **تحديد آليات للتحقق من مشاركة أهم أصحاب المصلحة في تصميم المشروع وتنفيذه وفق منظور جنساني؛**

□ **التحقق من اتخاذ القرارات القوية والتخطيط المناسب على صعيد المساواة بين الجنسين، والشمول، والمساءلة والشفافية في استخدامات الأراضي وتخطيطها.**

ط قدّم تسويغاً للتمويل المطلوب، مع التركيز على تبرير كامل تكلفة التكيّف.

ي صف كيفية مراعاة الاستدامة في مخرجات المشروع/البرنامج لدى تصميم المشروع/البرنامج.

□ **تحديد المسارات الأرضية لتحسين المعيش، و/أو نظم الأغذية المستدامة و/أو سلاسل القيمة التي تتسم بالشمول والاستدامة للأجيال الحالية والمستقبلية؛**

□ **تحديد وتطبيق الاستراتيجيات التي تكفل إحداث التأثير الإيجابي للتدخل بعد انقضاء دورة المشروع.**

ك قدّم لمحة عامة عن التأثيرات والمخاطر البيئية والاجتماعية الموصوفة بأنها وثيقة الصلة بالمشروع/البرنامج.

القائمة المرجعية للمبادئ البيئية والاجتماعية	لا توجد تقييمات أخرى مطلوبة بشأن الامتثال	التأثيرات والمخاطر المحتملة - المطلوبات الإضافية على مستوى التقييم والإدارة لتحقيق الامتثال
الامتثال لأحكام القانون		
الإتاحة والإنصاف		
الفئات المهمشة والمتأثرة		
حقوق الإنسان		
الإنصاف بين الجنسين وتمكين المرأة		
أهم حقوق العمل		
الشعوب الأصلية		
إعادة التوطين غير الطوعي		
حماية الموائل الطبيعية		
حفظ التنوع الأحيائي		
تغير المناخ		
منع التلوث ونجاعة الموارد		
الصحة العامة		
التراث المادي والثقافي		
حفظ الأراضي والتربة		

الجزء الثالث: ترتيبات التنفيذ

- أ صِف ترتيبات تنفيذ المشروع/البرنامج.
- تعزيز أو تطوير ترتيبات مؤسسية عبر التعاون مع مجموعة متنوعة من الفاعلين على مستويات إدارية متعددة.
- ب صِف تدابير إدارة المخاطر المالية والمشروع/البرنامج.
- تحديد وتطبيق وسائل تمويل محلية، عامة وخاصة، بما في ذلك ترتيبات التمويل المشترك التي تكفل تحقيق الفوائد المتعددة المناسبة للتكاليف؛
- التوسع في التمويل المبتكر (مثال: التمويل المختلط، السندات الخضراء، إلخ) من مصادر تمويل مختلفة ومتنوعة (التمويل المناخي، والتمويل التنموي، التمويل المحلي - صناديق الغابات الوطنية، البرامج الضريبية الخاصة، إلخ).
- ج صِف تدابير إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية، اتساقاً مع السياسة البيئية والاجتماعية المتبعة لدى صندوق التكيف.
- د صِف ترتيبات الرصد والتقييم، وقُدِّم خطة الرصد والتقييم وفق بنود ميزانية مفصلة.
- إدراج نظام رصد متفق مع أهداف التحديد الوطنية والغايات المقررة في أهداف التنمية المستدامة، لا سيما الغاية 15-3 ومؤشرها رقم 15-3-1 بشأن التحديد؛
- إنشاء نظام يضم أصحاب المصلحة المعنيين إلى الجهود المنتظمة للرصد والتحقق من تقارير حالة التحديد، علاوة على مخرجات تنفيذ المشاريع؛ مع إيلاء اهتمام خاص إلى المنظور الجنساني.
- ه أدرج إطاراً للنتائج في مقترح المشروع، شاملاً المراحل الأساسية والأهداف والمؤشرات.
- و أوضَح كيفية اتساق المشروع/البرنامج مع إطار النتائج المعتمد لدى صندوق التكيف.

هدف (أهداف) المشروع ¹¹⁸	مؤشر (مؤشرات) أهداف المشروع	مُخرَج الصندوق	مؤشرات مخرجات الصندوق	المنحة القيمة (بالدولار الأمريكي)
هدف (أهداف) المشروع	مؤشر (مؤشرات) أهداف المشروع	مُخرَج الصندوق	مؤشرات مخرجات الصندوق	المنحة القيمة (بالدولار الأمريكي)

ز أدرج ميزانية مفصلة مقترنة بمذكرات شارحة، وميزانية لأتعاب الاستعانة بجهود الإدارة من جهة التنفيذ، مع بيان وتفصيل وافين لتكاليف التنفيذ.

ح أدرج جدولاً زمنياً للصرف وفق مراحل أساسية موقوتة.

¹¹⁸ استعان صندوق التكيف بمصطلحات لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من أجل إطار النتائج. يجوز لمقترحي المشاريع استخدام مصطلحات مختلفة، شريطة انطباق المبدأ العام.

الجزء الرابع: اعتماد الحكومة وتصديق جهة التنفيذ

أ سِجَل الاعتماد نيابة عن الحكومة¹¹⁹

اذكر اسم المسؤول الحكومي وصفته، مع بيان تاريخ الاعتماد. إذا كان المشروع/البرنامج إقليمياً، فاذكر أسماء مسؤولي الاعتماد من كل البلدان المشاركة. ينبغي إرفاق كتاب (كتب) الاعتماد على هيئة ملحق بمقترح المشروع/البرنامج. يرجى إرفاق كتاب (كتب) الاعتماد بهذا النموذج؛ وإضافة كل الحكومات المشاركة إذا كان المشروع/البرنامج إقليمياً:

(أدخل الاسم، الصفة، الوزارة)	التاريخ: (شهر، يوم، سنة)
------------------------------	--------------------------

ب تصديق جهة التنفيذ

اذكر اسم منسّق جهة التنفيذ وأورد توقيع وتاريخ توقيعه. اذكر أيضاً اسم جهة الاتصال المعنية بالمشروع/البرنامج، ورقم الهاتف وعنوان البريد الإلكتروني

أشهد أن هذا المقترح مُعد وفق التوجيهات المقدمة من مجلس إدارة صندوق التكيف، وخطط التنمية والتكيف الوطنية (.....أدرجها هنا.....) ومع مراعاة موافقة مجلس إدارة صندوق التكيف، أتعهد بتنفيذ المشروع/البرنامج وفقاً للسياسة البيئية والاجتماعية المرعية لدى صندوق التكيف، عالماً أن جهة التنفيذ تتحمل المسؤولية (القانونية والمالية) كاملة عن تنفيذ هذا المشروع/البرنامج.	
الاسم والتوقيع	
منسّق جهة التنفيذ	
التاريخ: (شهر، يوم، سنة)	الهاتف والبريد الإلكتروني:
جهة الاتصال المعنية بالمشروع:	
الهاتف والبريد الإلكتروني:	

¹¹⁹ يسمي كل طرف السلطة المعنية بالتصديق على المشاريع والبرامج المقترحة من جهات التنفيذ نيابة عن الحكومة الوطنية، على أن يبلغ كل طرف الأمانة العامة بذلك.



مرحلة مرفق البيئة العالمية 7 استثمار التعريف بالمشروع

نوع المشروع: (اختر نوع المشروع)

نوع الصندوق الاستثماري: (اختر نوع الصندوق)

الجزء الأول: معلومات المشروع

اسم المشروع:			
البلد (البلدان):	معرف المشروع لدى مرفق البيئة العالمية		
وكالة (وكالات) المرفق:	معرف المشروع لدى وكالة المرفق:	(حدد)	
الجهة (الجهات) المُنقّدة للمشروع:	تاريخ التقديم:		
مجال (مجالات) التركيز لدى المرفق:	مدة المشروع (بالأشهر)	(حدد)	

أ مجالات التركيز الأساسي/الثانوي الاسترشادية

توجيهات العمل البرامجي	الصندوق الاستثماري	(بالدولار الأمريكي)
(حدد)	تمويل المشروع من المرفق	التمويل المشترك
	(حدد)	
إجمالي تكلفة المشروع		

ب موجز وصفي استرشادي للمشروع

هدف المشروع:	مكوّنات المشروع	نوع المكوّن	نتائج المشروع	مخرجات المشروع	الصندوق الاستثماري	(بالدولار الأمريكي)
					تمويل المشروع من المرفق	التمويل المشترك
					(حدد)	
					(حدد)	

بالنسبة إلى المشاريع الممولة من عدة صناديق استثمارية، يرجى تقديم إجمالي تكلفة إدارة المشروع في الجدول "ب"، مع بيان توزيع التكلفة في ما بين الصناديق المختلفة هنا: ()

ج بيان استرشادي بمصادر التمويل المشترك للمشروع حسب الاسم والنوع؛ إذا توفّر

مصادر التمويل المشترك	اسم المُمَوِّل المشارك	نوع التمويل المشترك	الاستثمار المحشود	القيمة (بالدولار الأمريكي)
(حدد)		(حدد)	(حدد)	
إجمالي التمويل المشترك				

د بيان استرشادي بمصادر الصناديق الاستثمارية التي طلبتها الوكالة (الوكالات)، والبلد (البلدان)؛ وبمجال التركيز والعمل البرامي للصناديق

مرفق البيئة العالمية المُنفّذة	الصندوق الاستثماري	قُطري/إقليمي/عالمي	مجال التركيز	العمل البرامي للصناديق	(بالدولار الأمريكي)
(حدد)	(حدد)		(حدد)	(اختر ما ينطبق)	تمويل المشروع من المرفق (أ) أُتْعَاب الوكالة (ب) الإجمالي (ج) = أ + ب
إجمالي موارد المرفق					

ه منحة إعداد المشروع

هل طُلبت منحة لإعداد المشروع؟ نعم ☐ لا ☐ إذا كانت الإجابة لا، فانتقل إلى العنصر "ه".

مرفق البيئة العالمية المُنفّذة	الصندوق الاستثماري	قُطري/إقليمي/عالمي	مجال التركيز	العمل البرامي للصناديق	(بالدولار الأمريكي)
(حدد)	(حدد)		(حدد)	(اختر ما ينطبق)	منحة إعداد المشروع (أ) أُتْعَاب الوكالة (ب) الإجمالي (ج) = أ + ب
إجمالي قيمة منحة إعداد المشروع					

و مساهمات المشروع المستهدفة في المؤشرات الأساسية لمرحلة المرفق 7

اذكر قيم المؤشرات الفرعية ذات الصلة في إطار هذا المشروع باستخدام المنهجيات المبينة في كشف عمل المؤشرات الأساسية المدرج ضمن الملحق "ب"، مع تجميعها في الجدول أدناه. يحين تحديث معدّل التقدم المُحرز في العمل البرامي قياساً على تلك الأهداف بالتزامن مع اعتماد الرئيس التنفيذي، وعند التقييم النصفى، وعند التقييم النهائي. كما تُجمع الأهداف المنجزة ويُعد بها تقرير في أي وقت في خلال فترة التجديد. ولا داعي لاستيفاء هذا الجدول في مشاريع التكيف المناخي الممولة عبر صندوق أقل البلدان نمواً والصندوق الخاص بتغير المناخ.

مؤشرات المشروع الأساسية	المتوقع في استمارة التعريف بالمشروع
1 المناطق الأرضية المحمية المستحدثة أو الخاضعة للإدارة المحسنة بُعْية حفظها واستخدامها استخداماً مستداماً (بالمليون هكتار)	
2 المناطق البحرية المحلية المستحدثة أو الخاضعة للإدارة المحسنة بُعْية حفظها واستخدامها استخداماً مستداماً (بالمليون هكتار)	
3 منطقة الأرض المستعادة (بالمليون هكتار)	
4 منطقة المسطحات الخضراء الخاضعة لممارسات محسنة (باستثناء المناطق المحمية) (بالمليون هكتار)	
5 منطقة الموئل البحري الخاضعة لممارسات محسنة (باستثناء المناطق المحمية) (بالمليون هكتار)	
إجمالي المنطقة الخاصة للإدارة المحسنة (بالمليون هكتار)	
6 انبعاثات غازات الدفيئة المخففة (بالمليون طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون)	
7 عدد النظم الإيكولوجية المائية المشتركة (عذبة أو بحرية) الخاضعة لإدارة تعاونية جديدة أو محسنة	
8 مصائد الأسماك البحرية ذات الاستغلال المفرط عالمياً المحولة إلى مستويات أكثر استدامةً (بالألف طن متري) (النسبة المئوية لمصائد الأسماك، حسب الحجم)	
9 التقليل، التخلص/التدمير، الإلغاء التدريجي، الاستئصال واجتثاث الكيماويات المسببة للقلق العالمي ومخلفاتها في البيئة وفي العمليات، وفي المواد والمنتجات (بالألف طن متري من الكيماويات السامة المنتجة)	
10 تقليل واجتثاث انبعاثات الملوثات العضوية الثابتة في الهواء من مصادر ثابتة وغير ثابتة (بالجرام من المكافئ السمي)	
11 عدد المستفيدين المباشرين موزعين جنسانياً بوصفه فائدة مشتركة من استثمار مرفق البيئة العالمية	

قدّم توضيحاً إضافياً بشأن الأهداف، والمنهجيات الأخرى المستخدمة، وخصائص مجال التركيز الأخرى (مثل: أهداف آيتشي في اتفاقية التنوع الأحيائي)، شاملة التسويغ حيثما لا تستعرض أهداف المؤشرات الأساسية.

جي تصنيف المشروع

يرجى استيفاء الجدول أدناه بالمعلومات التصنيفية اللازمة لهذا المشروع. استعن بكشف العمل التصنيفي الصادر عن مرفق البيئة العالمية حسب الوارد في الملحق "ج" لمساعدتك في اختيار أهم الكلمات/الموضوعات/الأفكار الأوثق صلة بهذا المشروع والأدق وصفاً له.

المستوى 1	المستوى 2	المستوى 3	المستوى 4
النماذج المؤثرة	(اختيارات متعددة)	(اختيارات متعددة)	(اختيارات متعددة)
أصحاب المصلحة	(اختيارات متعددة)	(اختيارات متعددة)	(اختيارات متعددة)
القدرة والمعارف والبحث	(اختيارات متعددة)	(اختيارات متعددة)	(اختيارات متعددة)
المساواة بين الجنسين	(اختيارات متعددة)	(اختيارات متعددة)	(اختيارات متعددة)
مجال/محور التركيز	(اختيارات متعددة)	(اختيارات متعددة)	(اختيارات متعددة)

الجزء الثاني: مبررات المشروع

أ1 توصيف المشروع. صف بإيجاز:

- 1 المشكلات البيئية و/أو مشكلات التكيف العامة، والأسباب الجذرية والعوائق التي يلزم التصدي لها (وصف التُّظْم).
- 2 سيناريو خط الأساس وأية مشاريع أخرى ذات صلة آخذة بخط الأساس.
☐ إدراج نظام رصد متسق مع أهداف التحييد الوطنية ومع الغايات المقررة في أهداف التنمية المستدامة، وخصوصاً الهدف 15-3 ومؤشره رقم 1-15 بشأن التحييد.
- 3 السيناريو البديل المقترح مشفوعاً بوصف وجيز للمخرجات المتوقعة من المشروع ولمكوّناته.
☐ ينبغي تطبيق عناصر التحييد - الإطار العلمي المفاهيمي الأساسية:
 - تعزيز التحييد (أي: تحقيق التوازن لدراء الخسارة الصافية) داخل منطقة المشروع؛
 - اتباع هرمية منظمة للاستجابة من خلال تشكيلة من التدخلات في وحدات أراض مختلفة من أجل تجنب < تقليل > عكس مسار تدهور الأراضي؛
 - استعراض التدخلات وفق نوع الأراضي لكل مكّون من مكّونات هرمية الاستجابة.☐ اختيار موقع المشروع بمراعاة الأولويات القطرية المحددة في الخطط الوطنية للتنمية المستدامة و/أو سياسات/تشريعات التخطيط لاستخدامات الأراضي و/أو حسب عملية وضع أهداف التحييد؛
☐ استعن بأحد نهج المسطحات الطبيعية باختيار منطقة تتسع لعدّة وحدات من الأراضي ذات الأنواع المختلفة (مثال: ضمن مستجمع مائي)، وقطاعات ودوائر اختصاص/حدود إدارية تشمل أنماطاً مختلفة من حوكمة حيازة الأراضي (أرض مشاع، وأرض ذات ملكية خاصة، وأرض عامة)؛
☐ التحقق من وجود تدابير تخفيفية للتعامل مع أي تسرب محتمل (التأثيرات السلبية البعيدة مقارنةً بالتأثيرات الإيجابية غير المباشرة) خارج منطقة المشروع؛
☐ إنشاء نظام يضم أصحاب المصلحة المعنيين إلى الجهود المنتظمة للرصد والتحقق من تقارير حالة التحييد، علاوة على مخرجات تنفيذ المشاريع؛ مع إيلاء اهتمام خاص إلى المنظور الجنساني؛
☐ التحقق من ضخ استثمارات كافية في الأنشطة الموجهة إلى التوسع الكمي والكيفي في تطبيق أفضل الممارسات.
- 4 التماهي مع مجال التركيز المرعي لدى المرفق و/أو مع استراتيجيات برنامج التعامل مع التأثيرات.
- 5 شرح أسباب التكاليف الزائدة/الإضافية، والمساهمات المتوقعة من خط الأساس، والصندوق الاستئماني لمرفق البيئة العالمية، وصندوق أقل البلدان نمواً، والصندوق الخاص بتغير المناخ، والتمويل المشترك.
☐ تحديد وتطبيق وسائل تمويل محلية، عامة وخاصة، بما في ذلك ترتيبات التمويل المشترك التي تكفل تحقيق الفوائد المتعددة المناسبة للتكاليف.
- 6 الفوائد البيئية العالمية (الصندوق الاستئماني لمرفق البيئة العالمية) و/أو فوائد التكيف (صندوق أقل البلدان نمواً، والصندوق الخاص بتغير المناخ).
☐ إيجاد روابط بعدّة أهداف من أهداف التنمية المستدامة من خلال تصميم التدخلات الكفيلة بتوليد فوائد بيئية واقتصادية واجتماعية متعددة، مع تقليل المراجحات وتعظيم أوجه التكامل ومراعاة مختلف الاحتياجات والأولويات لدى النساء والرجال.
- 7 الابتكار والاستدامة وآفاق التوسع.
الابتكار:
☐ التوسع في التمويل المبتكر (مثال: التمويل المختلط، والسندات الخضراء) من مصادر تمويل مختلفة ومتنوعة (التمويل المناخي، التمويل التنموي، التمويل المحلي - صناديق الغابات الوطنية، البرامج الضريبية الخاصة، إلخ)؛
☐ تحديد آليات التمويل المبتكرة والمستدامة وتعزيزها بما يخلق حوافز للإشراف على الأراضي و/أو يجعلها مجزية بطريقة مباشرة؛
☐ تقديم حوافز اقتصادية تفيد الرجال والنساء لتحسين سبل العيش (مثال: إيجاد وظائف خضراء، وتعزيز إتاحة المسارات الائتمانية المتسمة بالشمول)؛
☐ تطبيق تقنيات وأدوات وأساليب مبتكرة متكيفة محلياً بحيث تراعي السياق وخصوصيات الفئات المستهدفة، وتشمل - على سبيل المثال المعارف المحلية ومعارف الشعوب الأصلية والممارسات التقليدية.

- ☐ تحديد وتطبيق الاستراتيجيات التي تكفل إحداث التأثير الإيجابي للتدخل بعد انقضاء دورة المشروع؛
- ☐ رعاية الأنشطة التي تحفز توليد الدخل وتوفير الوظائف للمجتمعات الواقعة في مناطق تدخلات المشروع؛
- ☐ تحديد المسارات الأرضية لتحسين المعايير، و/أو نظم الأغذية المستدامة و/أو سلاسل القيمة التي تتسم بالشمول والاستدامة للأجيال الحالية والمستقبلية؛
- ☐ تعزيز قرارات استخدامات الأراضي استناداً إلى نهج تقييمي يُراعي عدّة أمور، من بينها:
 - إمكانات الأراضي وحالتها وقدرتها على الصمود؛
 - العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وتأثيراتها، شاملة مراعاة الفئات المعرضة للتأثر ومراعاة المنظور الجنساني؛
 - مشاركة أصحاب المصلحة المعنيين الذين يمثلون استخدامات الأراضي ونظم حوكمة الأراضي في منطقة/مسطح التدخل؛
 - الاستدامة على المديين القريب والبعيد.

إمكانية التوسع:

- ☐ طَبّق المعارف العلمية والمحلية والخاصة بالشعوب الأصلية، مقترنة بأفضل الممارسات التي من بينها الإدارة المستدامة للأراضي، بما يساهم في التكيف مع تغيرات المناخ في الأراضي وكيفية التخفيف منها.

1 ب خريطة المشروع وإحداثياته. يرجى تقديم معلومات وخريطة ذات مرجعية جغرافية لبيان الأماكن المزمع تنفيذ تدخلات المشروع فيها.

2 أصحاب المصلحة. اختر أصحاب المصلحة الذين شاركوا في المشاورات خلال مرحلة التعريف بالمشروع:

- ☐ الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية؛
 - ☐ منظمات المجتمع المدني؛
 - ☐ جهات من القطاع الخاص؛
 - ☐ في حال انتفاء كل ما سبق، يرجى توضيح السبب.
- إضافة لما تقدم، اذكر معلومات استرشادية عن الكيفية الممكنة لمشاركة أصحاب المصلحة - ومنهم المجتمع المدني والشعوب الأصلية - في الإعداد للمشروع؛ مع بيان الأدوار المنوطة بكل منهم ووسائل المشاركة.
- ☐ صون حقوق الأراضي ومستخدمي الأراضي المحليين، بما في ذلك حق الوصول الفردي والجماعي إلى الأراضي، وحقوق حيازة الأراضي وحقوق الموارد والميراث والحقوق العرفية؛
 - ☐ التحقق من وجود موافقة حرة عن سابق علم وحسن اطلاع لدى الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية بشأن أي أنشطة تؤثر في حقوقهم في الأراضي والمناطق والموارد؛
 - ☐ تحديد آليات للتحقق من مشاركة أهم أصحاب المصلحة في تصميم المشروع وتنفيذه وفق منظور جنساني؛
 - ☐ اجتناب الإخراج القسري/إعادة التوطين غير الطوعي بسبب التدخل؛
 - ☐ تقوية أو تطوير آلية الانتصاف من المظالم.

3 المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. اذكر بإيجاز أدناه أية أبعاد جنسانية متعلقة بالمشروع، وأية خطط لمراعاة الجوانب الجنسانية في تصميم المشروع (مثال: التحليل الجنساني).

- ☐ التحقق من اتخاذ القرارات القوية والتخطيط المناسب على صعيد المساواة بين الجنسين، والشمول، والمساءلة والشفافية في استخدامات الأراضي وتخطيطها.

هل من المتوقع أن يضم المشروع تدابير مستجيبة للمنظور الجنساني من أجل سدّ الفجوات الجنسانية أو لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؟

- ☐ اذكر الحوافز الاقتصادية التي تعود بالنفع على الرجال والنساء في سبيل تحسين سبل العيش (مثال: إيجاد وظائف خضراء، وتعزيز إتاحة المسارات الائتمانية المتسمة بالشمول).

- نعم ☐ / لا ☐ / يتحدد لاحقاً ☐ ؛ إذ أمكن، أوضح مجال (مجالات) النتائج التي يتوقع أن يساهم بها المشروع في المساواة بين الجنسين:
- ☐ سدّ الفجوات الجنسانية من حيث إتاحة الموارد الطبيعية والتحكم فيها؛
 - ☐ تحسين مشاركة المرأة في صنع القرار؛ و/أو
 - ☐ توليد فوائد اجتماعية-اقتصادية أو خدمات للمرأة.
- هل سيشمل إطار نتائج المشروع أو إطاره المنطقي مؤشرات حساسة للمنظور الجنساني؟
- نعم ☐ / لا ☐ / يتحدد لاحقاً ☐

4 **مشاركة القطاع الخاص.** هل سيشترك القطاع الخاص في المشروع؟ (نعم □ / لا □). أوضح بإيجاز الأساس المنطقي لإجابتك.

□ أدرج مكوناً استثمارياً أو حَصْر له بحيث يعزز حشد موارد القطاع الخاص.

5 **المخاطر.** أوضح المخاطر، بما فيها تغير المناخ، والمخاطر الاجتماعية والبيئية المحتملة التي قد تحول دون تحقيق أهداف المشروع أو قد تنجم عن تنفيذ المشروع؛ واقترح أيضاً - إذا أمكن - تدابير للتصدي لتلك المخاطر ليجري إعدادها في أثناء تصميم المشروع (صيغة الجدول مقبولة).

□ **التحقق من وجود تدابير تخفيفية للتعامل مع أي تسرب محتمل (التأثيرات السلبية البعيدة مقارنةً بالتأثيرات الإيجابية غير المباشرة) خارج منطقة المشروع؛**

□ **تطبيق طرق إدارة المراجعات البيئية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية أو التخفيف منها.**

6 **التنسيق.** أوضح الهيكل المؤسسي للمشروع، شاملاً تنسيق جهود الرصد والتقييم على مستوى المشروع. صف التنسيق الممكن مع مشاريع ومبادرات أخرى ذات صلة وممولة من مرفق البيئة العالمية.

□ **تعزيز أو تطوير ترتيبات مؤسسية عبر التعاون مع مجموعة متنوعة من الفاعلين على مستويات إدارية متعددة.**

7 **الاتساق مع الأولويات الوطنية.** هل المشروع متسق مع الاستراتيجيات والخطط أو التقارير والتقييمات الوطنية المهتدية بالاتفاقيات ذات الصلة؟ (نعم □ / لا □). إذا كانت الإجابة نعم، فما هي، وكيف:

- خطة العمل الوطني للتكيف؛ بموجب إرشادات صندوق أقل البلدان نمواً/اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ؛
- برنامج العمل الوطني، بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر؛
- برنامج العمل الوطني في مجال تعدين الذهب الحرفي الضيق النطاق باستخدام الزئبق؛
- التقييم الأولي تبعاً لاتفاقية ميناماتا، بموجب اتفاقية ميناماتا؛
- استراتيجية وخطة العمل الوطنيتين لحفظ التنوع البيولوجي، بموجب اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع الأحيائي؛
- الاتصالات الوطنية، بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ؛
- تقييم الاحتياجات التكنولوجية، بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ؛
- التقييم الذاتي للقدرة الوطنية، بموجب اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع الأحيائي، وباتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ، وباتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر؛
- خطة التنفيذ الوطنية، بموجب بروتوكول اتفاقية عام 1979 للتلوث الجوي بعيد المدى عبر الحدود المتعلق بالملوثات العضوية الثابتة؛
- ورقة استراتيجية الحد من الفقر؛
- عمليات تحديد تشكيلة المشاريع الوطنية، بموجب متطلبات الأمانة العامة لمرفق البيئة العالمية؛
- تقرير محدث لفترة السنتين، بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ؛
- أخرى.

□ **المساهمة في أهداف التحييد الوطنية؛**

□ **تحديد وتطبيق آليات تطوير القدرات، مثل الوعي العام وحملات التثقيف وبناء القدرات المتماهية مع الإجراءات المحلية المستمرة، مع تصميمها على نحو يلبي الاحتياجات المحددة والسلوكيات الاجتماعية لدى النساء والرجال، فضلاً عن مراعاة الاستراتيجيات والبرامج الوطنية.**

8 **إدارة المعرفة.** بيان "نهج إدارة المعرفة" للمشروع وكيفية مساهمته في التأثير الكلي المرجو من المشروع؛ بما في ذلك خطط التعلم من المشاريع والمبادرات والتقييمات ذات الصلة.

□ **التحقق من تطبيق طرق للتقييم المستجيب للمنظور الجنساني وللتعليم التكيفي طوال دورة المشروع؛**

□ **إغتنام الدروس المستفادة من التدخلات وتعميمها، وتحديد سبل للتعامل مع الفجوات المعرفية عبر إتاحة كل أشكال المعارف، وإجراء البحوث أيضاً حيثما لزم الأمر.**

الجزء الثالث: الاعتماد/الموافقة من مركز (مراكز) التنسيق التشغيلي التابعة لمرفق البيئة العالمية

أ سجل اعتماد جهة/جهات التنسيق التشغيلي التابعة لمرفق البيئة العالمية نيابة عن الحكومة/الحكومات:

(يرجى إرفاق كتاب/كتب اعتماد جهة التنسيق التشغيلية بهذا النموذج. بالنسبة إلى برنامج المنح الصغيرة، استعين بكتاب الاعتماد الخاص بمركز التنسيق التشغيلي المتصل بالبرنامج).

الاسم	الصفة	الوزارة	التاريخ (يوم/شهر/سنة)

الملحق أ

خريطة البرنامج/المشروع والإحداثيات الجغرافية

(إذا أمكن)

الملحق ب

كشف عمل المؤشرات الأساسية السبعة لمرفق البيئة العالمية

استعين بكشف العمل هذا لحساب قيم تلك المؤشرات حسب المطلوب في الجزء الأول، البند "و" (F) تبعاً لما ينطبق على مشروعك المقترح؟
تُجمع معطيات التقدم في العمل البرامجي قياساً على هذه الأهداف في إطار المشروع، ويلى ذلك إعداد تقارير بها في أي وقت خلال فترة التجديد.
ولا داعي لاستيفاء هذا الجدول في مشاريع التكيف المناخي الممولة عبر صندوق أقل البلدان نمواً والصندوق الخاص بتغير المناخ.

الملحق ج

كشف عمل تصنيف المشروع

استعين بكشف العمل هذا لحصر المعلومات التصنيفية اللازمة للجزء الأول، البند "ز" (G) من خلال التأشير أمام الكلمات/الموضوعات/الجوانب الرئيسة الأوثق صلة والأدق وصفاً لهذا المشروع.



المشاريع والبرامج التحويلية المعنيّة بتحييد أثر تدهور الأراضي دليل عملي لدعم البلدان

يهدف مفهوم تحييد أثر تدهور الأراضي إلى المحافظة على التوازن في الأراضي الصحية المنتجة. ويمثل التحييد فرصةً كبرى للمساهمة في تحقيق "تحويل النموذج الفكري لتحقيق التنمية المستدامة" من خلال التوسع في الممارسات السليمة والأنشطة التجريبية من خلال المشاريع والبرامج التحويلية الواسعة النطاق القادرة على توليد فوائد عديدة، بما يتيح إحداث تغييرات إيجابية من حيث رفاه الإنسان، والتخفيف من الفقر، واستعادة النظم الإيكولوجية الأرضية، وما تقدمه من خدمات.

واستناداً إلى الزخم المتولد من برنامج وضع أهداف التحييد، تعكف الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر على مساعدة البلدان في إعداد المشاريع والبرامج التحويلية لتحقيق تحييد الأثر؛ وذلك من خلال تقديم الدعم المناسب خلال المراحل المبكرة من الإعداد للمشروع.

جاء إعداد هذا الدليل العملي ضمن هذا الإطار، وهو موجّه إلى صناع السياسات والخبراء التقنيين والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص؛ ويجمع كل المعلومات المتعلقة بإعداد المشاريع والبرامج التحويلية المعنيّة بتحييد أثر تدهور الأراضي وتنفيذها؛ وذلك على نحو عملي قابل للتنفيذ.



الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر

Global Mechanism of the UNCCD

Platz der Vereinten Nationen 1

D-53113 Bonn, Germany

الهاتف: +49 (0) 228 815 2873

www.unccd.int/about-us/global-mechanism

الرقم الدولي المعياري للكتاب ISBN 978-92-95118-08-9 (النسخة الورقية)

ISBN 978-92-95118-09-6 (النسخة الإلكترونية)